جامعة العربي التبسي - تبسة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي
دراسة حالة تونس 2011-2019

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية.

إشراف الدكتورة:
رقية بلقاسمي

إعداد الطالب:
الطاهر الوافي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب.	الرتبة العلمية.	الصفة.
إيمان دني	أستاذ محاضر - أ -	رئيسا
رقية بلقاسمي	أستاذ محاضر - ب -	مشرفا ومقررا
مليكة قادري	أستاذ محاضر - أ -	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية

2021-2020.

شكر وعرفان.

أشكر الله واحمده على إتمام هذا العمل بعد جهد جهيد.

أتقدم بالشكر والعرفان

للمشرفة: الدكتورة رقية بلقاسمي.

كذلك شكر خاص لكل من ساهم في مساعدتنا.

وجميع الأساتذة.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين.

إلى العائلة الكريمة..

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى كل الأصدقاء والزملاء أينما كانوا..

الملخص.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المسار الديمقراطي في دول المغرب العربي، وبالتركيز على حالة تونس، حيث شهدت دول المغرب العربي تغيرات جوهرية على مستوى أنظمة الحكم، أو ما يعرف بالربيع العربي، حيث مس جميع دول المغرب العربي ثورات تطالب بإسقاط الأنظمة والانطلاق في المسار الديمقراطي، اختلفت نتائج هذا المسار بين دول المغرب ففي الجزائر والمغرب استطاعت الأنظمة البقاء عبر إجراء العديد من الإصلاحات في العديد من المجالات خاصة المجال السياسي أما بالنسبة لليبيا نجحوا في إسقاط نظام القذافي لكن دخلت البلاد في حرب أهلية، وتعتبر تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس أكثر تجربة ناجحة وتجسد ذلك عبر تأسيس مؤسسات ديمقراطية.

ABSTRACT

This study aims to analyze the democratic path in the countries of the Maghreb, focusing on the case of Tunisia, where the countries of the Maghreb have witnessed fundamental changes at the level of the regimes, or what is known as the Arab Spring, where all the countries of the Maghreb have touched revolutions calling for the overthrow of regimes and the launch of the democratic path, The results of this path differed between the countries of the Maghreb. In Algeria and Morocco, the regimes managed to survive by making many reforms in many areas, especially the political field. As for Libya, they succeeded in overthrowing the Gaddafi regime, but the country entered into a civil war, and the democratic transition experience in Tunisia is considered the most successful and embodied experience. That is by establishing democratic institutions.

مقدمة

مقدمة

الديمقراطية فكرة قديمة عرفت تطورا تاريخيا مستمرا انطلاقا من الواقع ومشاكله السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة، كما أن مسيرتها التطورية جعلت مفهومها المعاصر محكوما بضرورة توافر مجموعة من الآليات التنظيمية، السياسية، الحزبية والقانونية كوجود دستور ديمقراطي وإجراء الانتخابات، وتشكيل الأحزاب، واحترام مبدأ التداول السلمي على السلطة وحماية الحقوق والحريات العامة وغيرها من المقومات التي يحتاجها نمو واستمرار الحكم الديمقراطي وفعالية مؤسساته في ظل البيئة الملائمة، وانتشار الثقافة الديمقراطية الضرورية، ومنه فالديمقراطية هي أكثر الأنظمة انتشارا اليوم في العالم.

بدأ الاهتمام بالديمقراطية لدى الشعوب العربية منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وظهور الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، كما شهدت النظم السياسية العربية تحولات متسارعة خاصة عقب انتهاء الحرب الباردة عن طريق إدخال بعض الإصلاحات على مؤسساتها الاقتصادية والسياسية، وبنيتها الاجتماعية والثقافية متمثلة في فسح المجال أمام المشاركة السياسية والسماح بالتعديدية الحزبية ودعم حقوق الإنسان وإعطاء هامش من الحريات وإشراك المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني، إلا أنها لم تكن في مستوى تطلعات الشعوب العربية.

وقد شهدت المنطقة العربية مع نهاية سنة 2010، وبداية سنة 2011، حراكا سياسيا واجتماعيا عرف بالربيع العربي أدى إلى تغييرات كبيرة في المشهد السياسي، والذي بدأ من خلال مطالب واحتجاجات في تونس، واعتبر منعطف سياسي هدد استمرا الأنظمة السياسية واستقرارها، حيث أطاح هذا الربيع بأنظمة عربية بداية بحكم الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك، والرئيس الليبي معمر القذافي، وانتقلت موجاته إلى دول عربية أخرى، بدأت تطالب شعوبها بالديمقراطية والحرية والعدالة، وهذه التحولات الحاصلة في الدول العربية هي نتاج لتراكم مجموعة من العوامل السياسة والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها شعوب هذه الدول بالإضافة إلى العوامل الخارجية.

أدت هذه الاحتجاب في المغرب العربي كذلك إلى اتخاذ العديد من دول المنطقة لإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية لمنع ازدياد حدة الاحتجاجات داخلها، ومن هذه الدول الجزائر والمغرب، حيث استطاعتا تجاوز الأزمة عن طريق اتخاذ جملة من الإصلاحات العميقة والتي شملت حتى التنازل على جانب من السلطة، وهذا ما حدث في المغرب وهذا لأجل ضمان استقرار الوضع السياسي وامتصاص الغضب الشعبي.

من خلال ما تقدم تكمن أهمية موضوعنا في كونه يحاول دراسة تجربة التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، خاصة بعد انتفاض شعوب هذه المنطقة على الأنظمة الديكتاتورية والتسلطية الحاكمة، كما تكمن الأهمية في معرفة أهم نتائج هذه التحولات السياسية، كاستطاعتها إسقاط الأنظمة الحاكمة وإحداث التغير عبر الدخول في المسار الديمقراطي وتبني اصلاحات سياسية واقتصادية في بعض دول المغرب العربي.

كما تبرز أهمية الدراسة كذلك في التركيز أكثر على التحول الديمقراطي في تونس، ومعرفة أهم النتائج التي حققها، كذلك معرفة أهم المؤشرات التي ساهمت في التحول الديمقراطي فيها، وكيف استطاعت الوصول إلى العملية الانتخابية التي تعتبر أهم مرحلة في الديمقراطية.

➢ أهداف الدراسة.

1/ الأهداف العلمية.

هذا الموضوع يندرج ضمن مجال تخصصنا، ويقدم نفسه كمساهمة لإثراء الأعمال في حقل العلاقات الدولية يتمحور الهدف من دراسة الموضوع علميا في أنه يدرس الجانب النظري لأدبيات التحول الديمقراطي في علم السياسة، كما يجيب موضوع دراستنا عن الأسئلة المطروحة حول آليات التحول الديمقراطي فيدول المغرب العربي وقوى واتجاهات هذا التحول مع التركيز على التجربة التونسية، باعتبارها هي النموذج الرائد بالمنطقة في الوقت الحالي.

2/ الأهداف العملية.

تعد مسالة التحول الديمقراطي الإشكالية الأبرز المطروحة في الوقت الراهن بالوطن العربي، وباعتبار دراستنا تختص بأحد التجارب المهمة المتعلقة بمسالة التحول الديمقراطي بمنطقة المغرب العربي فهي تشكل مرجعا للدارسين والمهتمين بهذا الموضوع.

➢ مبررات اختيار الموضوع.

1/ المبررات الموضوعية.

الإحاطة بأحد المواضيع المهمة والمتمثل في التحول الديمقراطي الذي يعتبر موضوع رئيسي ومتشعب في ميدان العلاقات الدولية. أنه موضوع يخص المستجدات في حقل المعرفة السياسية، إذ يعتبر الانطلاقة لمعظم محاولات التغيير في المنطقة العربية، كذلك معرفة ودراسة الخلفيات، الأساليب والدوافع التي قادت الشعوب المغاربية إلى محاولة التغبير والقيام بحراك من أجل الوصول إلى الديمقراطية.

2/ المبررات الذاتية.

رغبتنا الخاصة في دراسة احد أهم الملفات المطروحة اليوم في العلاقات الدولية، وهو التحول الديمقراطي كذلك دراسة منطقة مهمة جدا وهي المنطقة المغاربية والتي ننتمي إليها، لذلك حاولنا معرفة أهم التحولات السياسية التي وقعت فيها، ومنه قمنا بالتركيز على تونس بحكم الجوار وتقارب الشعبين وتأثر كلاهما بالآخر كأول دول اندلعت فيها الثورة وكانت الأولى في تحقيق التحول الديمقراطي.

➢ حدود الدراسة.

1/ الحدود الزمنية.

تدور أحداث البحث حول التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي في الفترة الزمنية الممدة بين 2011-2019.

2/ الحدود المكانية.

كما يتضح من العنوان أين تغطي دراستنا كل دول المغرب العربي التي شهدت تحولات سياسية نتيجة الثورات والانتفاضات المطالبة بالديمقراطية وإرساء دعائم الحرية والكرامة وتشمل كل من الجزائر، المغرب، ليبيا، وبالتركيز على التجربة الديمقراطية التونسية.

مقدمة

➢ **إشكالية الدراسة.**

للتفصيل في هذه الدراسة ستكون الإشكالية كالتالي:

إلى أي مدى نجحت التجربة الديمقراطية في دول المغرب العربي على ضوء دراسة حالة تونس للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020؟

ويتفرع على هذا السؤال المركزي بعض الأسئلة الفرعية لتبسيط الإشكالية أكثر:

1/ ما هو واقع التحولات السياسية في دول المغرب العربي؟

2/ ما هي العوامل الحقيقية الدافعة للتحول الديمقراطي في دول المغرب العربي؟

3/ هل حققت إزاحة الأنظمة الاستبدادية في بعض الدول المغاربية وتأسيس اطر إصلاحية دستورية قانونية جديدة انتقالا حقيقيا نحول الديمقراطية؟

4/ هل تعد تونس النموذج الناجح في المنطقة المغاربية بعبورها السلس للديمقراطية؟

5/ ما هو مستقبل الديمقراطية في دول المغرب العربي في ظل التحديات الأمنية والسياسية التي تعيشها المنطقة المغاربية؟

➢ فرضيات الدراسة.

ولأجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم الاعتماد على الفرضيتين التاليتين:

1/ تساهم عملية إزاحة الأنظمة الاستبدادية في بعض الدول المغاربية وتأسيس اطر إصلاحية دستورية وقانونية جديدة إلى تجسيد حقيقي للديمقراطية.

2/ يؤدي غياب الاستقرار السياسي والأمني في دول المغرب العربي إلى استمرار تعثر المسار الديمقراطي.

➢ الإطار المنهجي للدراسة.

من أجل معالجة الموضوع استخدمنا في هذا البحث مجموعة من المقاربات المنهجية لما تفرضه أهداف ومستوى التحليل فقد استخدمنا:

1/ المنهج التاريخي.

هو عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخير تأليفها ليتم عرض الحقائق أولا عرضا صحيحا في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذٍ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة.

وقد استخدمنا هذا المنهج في بحثنا بالعودة إلى تاريخ الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، ليبيا).

2/ المنهج الوصفي:

هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة، ويعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كميا وكيفيا. فللمنهج الوصفي مزايا وخصائص تساعده على تحليل المضمون العلمي للدراسة، إذ يتعامل هذا المنهج مع المشكلة وطبيعتها، ويعم أيضا على قياس مستوى متغيراتها، ومعرفة أسبابها واتجاهاتها، هدفا لتحديد المشكلة والتعرف على حقيقتها.

واعتمدنا هذا المنهج في توضيح الصورة حول التغيرات السياسية التي وقعت في دول المغرب العربي.

3/ منهج دراسة حالة

يعتبر منهجا متميزا يقوم على أساس الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر أي الجزيئات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، أي أن منهج دراسة الحالة نوعا من البحث المتعمق في فردية وحدة اجتماعية، يهدف إلى جمع البيانات والمعلومات المفصلة عن الوضع القائم للوحدة وتاريخها وخبراتها الماضية وعلاقاتها مع البيئة ثم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها. من خلال البحث في الموضوع استخدمنا هذا المنهج على اعتبار دراستنا تتضمن دراسة حالة المتمثلة في التجربة التونسية.

➢ الدراسات السابقة.

نقصد بالأدبيات السابقة جميع البحوث والدراسات العلمية التي تتشابه مع البحث الراهن أو تقترب منه في جانب ما.

- بشارة عزمي، **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

تطرق الكتاب إلى الثورة التونسية وأسباب ودوافع اندلاعها بالتركيز على طبيعة النظام التونسي قبل الثورة، كما تم تناول يوميات الثورة التونسية بالتفصيل من يومها الأول إلى غاية نهايتها، بالإضافة إلى دور الأحزاب السياسية الفاعلة بعد الانتفاضة ومحاولتها لتحقيق المسار الانتقالي في، ورؤية المواقف الدولية من هذه الثورة التي قامت بدعمها.

- الرديسي حمادي، " تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة "، **سياسات عربية**، العدد 18، جانفي 2016.

ركز الباحث في هذا المقال على التحول الديمقراطي في تونس والمراحل التي مرت بها تونس منذ انطلاق الثورة لتأسيس المؤسسات كجزء من المسار الديمقراطي في تونس، كذلك تناول البحث جزئية مهمة وهي تدعيم الديمقراطية في تونس و تفكيك الدولة، وذلك راجع للعديد من الأزمات التي واجهت التحول الديمقراطي التونسي نذكر منها العمليات الإرهابية والاغتيالات السياسية.

- رقية بلقاسمي، **أثر التحولات السياسية الجديدة بالمنطقة المغاربية على مسار التكامل المغاربي** أطروحة دكتورا، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019)

تناولت الأطروحة مسار التكامل المغاربي انطلاقا من المنطقة المغاربية التي تشهد على غرار الكثير من الدول العربية موجة من التحولات السياسية والتي نعتت بأحداث الربيع العربي وذلك لأجل أحداث إصلاحات وتحولات شاملة باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعيش الكريم للمجتمعات والشعوب والمضي قدما نحو البناء والتشييد.

➢ تبرير خطة البحث.

للإجابة على هذه الإشكالية المركزية والأسئلة الفرعية للدراسة ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة ستتم دراسة الموضوع باعتماد خطة مكونة من ثلاثة فصول:

1/ نتطرق في الفصل الأول المعنون **التأصيل المفاهيمي والنظري للتحول الديمقراطي**، أين قسم إلى ثلاثة مباحث خصصنا **المبحث الأول** للبحث حول **مفهوم التحول الديمقراطي** للتعمق في أهم التعريفات التي تناولتها، أما بالنسبة **للمبحث الثاني مراحل واليات التحول الديمقراطي**، وسنفصل فيها بشكل كبير من ذكر لأهم المراحل والآليات، أما **المبحث الثالث** فيلقي الضوء على **المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي**، ومعرفة تفاصيل أهم نظريات للتحول الديمقراطي.

2/ أما **الفصل الثاني** والذي عنوانه: **التحولات السياسية في دول المغرب العربي**، قسم كذلك إلى ثلاثة مباحث وهي كالأتي: **المبحث الأول** وتطرقنا فيه إلى **عوامل وأسباب التحول في دول المغرب العربي** لنحدد طبيعة الأنظمة السياسية، كما عنون **المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في ليبيا**، وسنحاول التطرق فيه بالتفصيل حول التحول في ليبيا، أما **المبحث الثالث: ثورات الربيع العربي وانعكاسها على الإصلاح السياسي بالمنطقة المغاربية** والذي يتطرق للمغرب والجزائر واهم الإصلاحات السياسية فيهما.

3/ أما بالنسبة **للفصل الثالث: التجربة الديمقراطية في تونس**، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث كذلك، **المبحث الأول: الاحتجاجات الشعبية والمطالبة بالديمقراطية في تونس**، وسنركز فيه على طبيعة النظام التونسي وأسباب اندلاع الاحتجاجات، أما **المبحث الثاني: المسار الانتقالي العام بعد انهيار النظام التونسي السابق**، فسنركز على مراحل الانتقال في تونس ومخارجه، **والمبحث الثالث والأخير: الانتخابات كترسيخ للمسار الديمقراطي التونسي** بالتطرق إلى انتخابات 2014، 2019.

4/ أما **الخاتمة** فسنعرض فيها نتائج البحث، حيث سنحاول الإجابة على التساؤلات المكونة للإشكالية المطروحة في بداية الدراسة، وسبر مدى صدق الفرضيات التي قمنا باقتراحها.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي والنظري للتحول الديمقراطي.

الفصل الأول: التاصيل المفاهيمي والنظري للتحول الديمقراطي.

يعتبر التحول الديمقراطي من أهم الظواهر في العلوم السياسية، حيث نجد العديد من الدراسات حولها وذلك راجع إلى ازدياد هذه الظاهرة في الدول خاصة التي يوجد فيها حكم تسلطي أو ديكتاتوري، لأنه أصبح مطلب أساسي لتطبيق الديمقراطية في الدول.

سنتناول في هذا الفصل مصطلح التحول الديمقراطي واهم التعريفات التي تناولته من طرف المنظرين المختصين في هذا المجال، وسنحاول التفصيل في أهم المفاهيم التي تطرقت لهذا المفهوم واهم المفاهيم المشابهة لها، كذلك سيتم تناول أهم مراحل واليات التحول الديمقراطي التي تمر بهذه العملية الصعبة التي تواجه الدول ولان التحول الديمقراطي مصطلح أكاديمي لذلك سنتطرق لأهم المداخل النظرية التي تحاول تفسير عمليات التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي.

يعرف مصطلح التحول الديمقراطي العديد من التعريفات، وذلك راجع للاختلاف لرؤى والزوايا التي ينطلق منها المفكرين، لذلك في هذا المبحث سوف نتطرق لأهم التعاريف للتحول الديمقراطي والمفاهيم المشابهة لها.

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي.

مصطلح التحول الديمقراطي عرف صدى كبيرا في العقود الماضية، خاصة مع التحولات التي حدثت على الساحة العربية، وقبل التفصيل في التحول الديمقراطي سنتطرق إلى تحديد مفهوم الديمقراطية التي يعتبر هو الركيزة الأساسية للتحول الديمقراطي.

أولا: تعريف وصور الديمقراطية.

1/ تعريف الديمقراطية.

يعرف **ديغن الديمقراطية:** " بأنها حكومة من كل الشعب، وبكل الشعب بتمثيل متساو. فالديمقراطية تضمن حقوق الناس لقبول أو رفض من يحكمهم "، وهذا يعزز شيئين: أولا: المشاركة السياسية الواسعة وثانيا: تسهيل الرفاهية العامة. [1] يشير مفهوم الديمقراطية إلى ذلك النظام الذي يعزز الحرية الشخصية، والحقوق المتساوية، والانتخابات الحرة والنزيهة، فبالرغم من تعدد مفاهيم الديمقراطية، إلا إنها تصب في نفس القالب ودائما ما يكون هدفها التحرر.

يعرف **لين جونس الديمقراطية:**" ذلك النظام الذي لا يختار فيه الشخص نفسه، ولا يستطيع أحد أن يوظف نفسه بالقوة ليحكم، وبالتالي لا أحد يستطيع أن يمنح لنفسه سلطة مطلقة غير محدودة كما قدم فيش ستفين معايير للديمقراطية شكلت أساسا لمفهوم الديمقراطية لكثير من المفكرين من بعده، تمحورت حول: حرية واسعة، حرية الكلام، منافسة بين القادة بدون عنف، مشاركة الأحزاب في العملية السياسية وتشجيع كل أعضاء المجتمع السياسي للمشاركة في العملية الديمقراطية، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية ". [2]

---

1 علي مصباح محمد الوحيشي،" دراسة نظرية في التحول الديمقراطي "، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد 01، العدد 02، أكتوبر 2015، ص 54.

2 **المرجع نفسه**، ص 56.

فقد عرف **هانتغتون الديمقراطية** بأنها: " نظام سياسي يجمع بين ثلاثة متطلبات: المنافسة، والشمولية والحريات المدنية. " [1]

يرى الباحثون أن الديمقراطية تنطلق في فحواها من ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: المنافسة، والمشاركة، والحريات المدنية والسياسية، وللوقوف على مدى تقدمها لابد من الوقوف على أحد مؤشرات الديمقراطية هذه، من خلال دراسة كل بلد بمفرده لأن الأنظمة الديمقراطية تختلف وتتفاوت في أنماطها السياسية، وكذا الأوضاع لاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في نوعية الديمقراطية، إضافة إلى الأوضاع المحلية والدولية. [2]

الديمقراطية بحسب عالم السياسة **موريس ديفرجيه**، تعرف بأنها:" النظام الذي يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة. " بينما عرفها آخرون بأنها:" هي التي تتكفل بمنح الفرص المتساوية للجماعات والأفراد، لكي يعبروا عن انتماءاتهم وهو يأتهم، فضلا عن أنها تتضمن بناء الهوية الواحدة للجميع في إطار التوافق والانسجام بين جميع مكونات وهويات الشعب داخل البلد الواحد. " [3]

2/ صور الديمقراطية.

– الديمقراطية المباشرة: ساد مفهوم الديمقراطية المباشرة في القديم، بحيث تثير قضية ممارسة الشعب لشؤون الدولة دون أي تمثيل أو إنابة، فتحققها مرهون بمدى إقرار الشعب لمجمل قضاياه بنفسه وذلك من خلال فصله في جملة المسائل التي تتعلق بالدولة سواء كانت إدارية، تشريعية أو قضائية ما يلاحظ على هذا النوع من الديمقراطية هو استحالة تطبيقها عمليا، وقصورها على المجال التشريعي فقط، فرغم قدمها إلّا أنه لم يشهد لها التطبيق الكامل حتى في أثينا بسبب عدم ممارسة الشعب للوظائف الإدارية والقضائية بالرغم من إقرار مبدأ المساواة بين المواطنين في تولي هذه الوظائف. [4]

---

1 **المرجع نفسه**، ص 55.

2 غيورغ سورسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، (تر: عفاف البطانية) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 116.

3 **المرجع نفسه**، ص 116.

4 مايغا بوبكاري،" إشكالية الحكم الرشيد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو "، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية، 2003) ص 24.

تمتاز الديمقراطية المباشرة بالمثالية، بالنسبة للنظم الديمقراطية الأخرى، حيث يتولي الشعب بنفسه كل مظاهر السيادة، أو علي الأقل وظيفة التشريع، وهذا يعطي قيمة معنوية للمواطنين من خلال إشراكهم في ممارسة السلطة مما يزيد من اهتمامهم بالمسائل السياسية، والمشاركة في القضايا العامة، كما يؤدي هذه النظام إلي تهذيب الحياة السياسية، فيجعل الشعب يتصدي للمشاكل بصورة عملية دون التأثر بما تثيره الانتخابات البرلمانية من مشاكل وخلافات ونزاعات ويؤدي أيضاً إلي تهذيب المناخ الاجتماعي، حيث تطرح الطبقات المختلفة ما قد يثور بينها من خلافات في سبيل مواجة المشاكل الأخرى. تعني هذه الصورة وجود نظام سياسي، من شأنه أن يحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق الاجتماع في جمعيات عمومية، ففي ظل الأخذ بهذا النظام يتعين أن تعرض مشروعات القوانين على هيئة منتخبة من قبل الشعب، والشعب ذاته يشارك في صياغة تلك القوانين ومراقبتها. [1]

– الديمقراطية شبه المباشرة: هي نظاما وسيطا بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية، حيث يقوم الشعب بانتخاب من يمثله لمباشرة شئون السلطة علي أن يبقي له أي للشعب حق الاشتراك مع ممثليه من النواب في مباشرة بعض شئون الحكم فالديمقراطية شبه المباشرة تمثل نظاما وسيطا بين الديمقراطية المباشرة حيث يتولي الشعب السلطة بنفسه، وبين الديمقراطية النيابية حيث يقتصر دور الشعب علي اختيار ممثلين له يتولون الحكم نيابة عنه. فهي وإن كانت تقوم علي برلمان منتخب من الشعب شأنها في ذلك شأن النظام النيابي، إلا أنها لا تترك له الحرية الكاملة في تصريف أمور الدولة وإنما يظل الشعب محتفظاً لنفسه بحق الإشتراك معه في بحث المسائل العامة للتصرف فيها بما يحقق مصالحه، وبما يؤكد أنه صاحب الشأن ومصدر السلطة وهو ما مؤداه الأخذ بجوهر الديمقراطية المباشرة. [2] الديمقراطية شبه المباشرة هي تطور للنظام النيابي، وفيها يكون الموطنون لهم الحق في مشاركة البرلمان ومراقبته ويختلف نظام الديمقراطية الشبه مباشرة عن النظام النيابي في أنه يبقي ويحتفظ للشعب بحقه في ممارسة بعض مظاهر السلطة والحكم بالاشتراك مع البرلمان، بل يقرر أحيانا مراقبة هذا الأخير وحله، أي أن المواطنون يفوضون السلطة إلى نواب عنهم. [3]

---

1 عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس نموذجا، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص 36.

2 عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، النظم السياسية، دار النهضة العربية، 1998، ص 118.

3 مايغا بوبكاري، **مرجع سابق**، ص 26.

باختصار فالديمقراطية شبه المباشرة تخول للشعب في ظلها حق مراقبة حكامه من خلال وسائل شتى هي: الاستفتاء الشعبي، الاعتراض الشعبي، الاقتراح الشعبي.

– الديمقراطية النيابية:

في هذا النظام لا يمارس الشعب السلطة بنفسه، وإنما يتولي إنتخاب من يمثله لممارسة السلطة نيابة عنه فالشعب صاحب السيادة يترك مسئولية الحكم ومباشرة السلطة إلي هيئات يختارها، وذلك من خلال نوابا ينتخبهم. ويستقلون بممارسة السلطة بإسمه، ونيابة عنه، وذلك خلال مدة معينة يحددها الدستور. وعلي ذلك ، فإنه علي خلاف الديمقراطية المباشرة التي يتولي فيها الشعب السلطة بنفسه فإنه في الديمقراطية النيابية يقتصر دور الشعب صاحب السلطة علي انتخاب نواب عنه يلقي عبء الحكم ومباشرة السلطة عليهم فالخاصية الأساسية لهذا النظام هي وجود برلمان منتخب، كله أو معظمه يتولي السلطة لمدة محددة ، وسواء تكون هذا البرلمان من مجلس واحد أو من مجلسين. [1]

تقوم على وظيفتين أساسيتين هما: التشريع والتنفيذ، ولا يكون المجلس نيابيا بحق إلا إذا مارس وظيفته هذه، كما يجب أن تكون مدة النواب محددة. [2]

إلا أن تطبيق الديمقراطية قد ينتابه تعارض مع الحريات الأساسية، كما قد يكون تطبيقا صُوريا أو تختلف الرؤى والتصورات حول المفهوم وآليات الممارسة السياسية، ومن هنا انبثقت مفاهيم وتصورات جديدة لعمليات تسعى للتحول الديمقراطي، ومع دخول مفهوم التحول الديمقراطي كمفهوم سياسي جديد ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، بحيث أصبح يع بر عن كيفية جديدة لوعي المجال السياسي وأسلوب جديد لممارسة السياسة والسعي إلى السلطة. [3]

لذلك تحدث عملية التحول الديمقراطي، ومنه سوف نتطرق لها في العنصر القادم بالتفصيل.

---

1 عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، **مرجع سابق**، ص 118.

2 عائشة عباس، **مرجع سابق**، ص 37.

3 يونس مسعودي، " التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية "، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مارس 2014، ص 148.

ثانيا: تعريف التحول الديمقراطي.

يتباين ويتعدد في الأوساط الأكاديمية، والسياسية استخدام اصطلاح التحول الديمقراطي أو عملية التحول الديمقراطي أو التحول نحو الديمقراطية ودرجة حدوثها، وشروط قيامها، شأنها في ذلك شأن كثير من المصطلحات السياسية الأخرى .حيث يشير مفهوم التحول الديمقراطي في أوسع معانيه إلى الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، فمفهوم التحول الديمقراطي يمثل مرحلة يتم من خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم، وانهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد، حيث تشمل عملية التحول عناصر النظام السياسي، مثل البنية الدستورية، والقانونية، والمؤسسات، والعمليات السياسية، فضلا عن ذلك فقد تشهد عملية التحول صراعات، ومساومات، وعمليات تفاوض بين مراكز القوى داخل الدول. [1]

بصفة عامة يمكن القول أن التحول الديمقراطي هو تحول يمس النظام في جميع جوانبه (الهياكل، النخبة النسق الاقتصادي والثقافي)، فهو تلك العملية التي يهدف من ورائها النظام إلى تفعيل مختلف الأنساق (سياسية اقتصادية، ثقافية، اجتماعية) المرتبطة أساسا بالعملية السياسية.

وقد تعددت التعاريف المعطاة لمفهوم التحول الديمقراطي من قبل العديد من المفكرين، وذلك راجع لتعدد الزوايا التي ينظر له بها. لذلك سنتطرق لبعض التعريفات كالتالي:

التعريف الذي أورده **ستيفن كنك** حيث قال أن التحول الديمقراطي هو:

" عملية تطبيق القواعد الديمقراطية، سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أراء أو موضوعات لم تشملها من قبل، إذن هي خطوات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر ". [2]

ركز هذا التعريف على ضرورة تطبيق الديمقراطية في المؤسسات التي لم تطبق فيها الديمقراطية. لذلك فهي عملية لإزاحة النظام السلطوي أو ظهور بديل له، وقد تنتج هذه التحولات أنظمة هجينة أو قد يعود لنظام السابق عبر عملية الثورة المضادة، أو الدخول في الفوضى

---

1 علي مصباح محمد الوحيشي، **مرجع سابق**، ص 53.

2 زياد جهاد حمد،" العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي "، مجلة مداد الآداب، العدد 14، ص 575.

أما **سليبا سارسار** فتعرف التحول الديمقراطي بأنه:

" عملية اتخاذ قرار تساهم فيه ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة هي: النظام، المعارضة الداخلية، والقوى الخارجية ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية وفقاً للطرف المتغير في هذا الصراع ". [1] ركزت سيلينا على أن التحول الديمقراطي يجب أن يشمل الجميع، أتباع النظام والعارضة وحتى القوى الخارجية ويكون تصارع بينهم.

أما **برهان غليون** فيعرف التحول الديمقراطي بأنه:

" القبول بالتعددية، واحترام الأخر، والقبول بالعدالة وضمان الحقوق والواجبات المتساوية، والعمل بدولة القانون، والابتعاد عن العنف والاضطهاد ". [2] إن التحول الديمقراطي يعكس حدوث عملية تبدل، أو تغيير جذري، وشامل في بنية المجتمع؛ وذلك بسبب فعل الثورات التي تحدث تأثيرات بالغة على كافة المستويات الفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية

يرى كل من **مايكل وإميتشي وكاثرين** أن التحول الديمقراطي هو: " إحداث النظام قفزة نوعية في مستويات الديمقراطية، إما من نظام استبدادي لنظام ديمقراطي انتخابي، أو من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطية ". [3]

ويعرف **جوزفي شومبيتر** عملية التحول الديمقراطي بأنها:

"عملية تطبيق القواعد الديمقراطية، سواء في مؤسسات لم تطبق بها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل. " وطبقا لذلك فإن عملية التحول الديمقراطي تشير إلي تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الجسد السياسي. [4]

---

1 **المرجع نفسه**، ص 575.

2 علي خليفة الكواري وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2002، ص 26.

3 حسنين إبراهيم،" الانتقال الديمقراطي: إطار نظري "، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 03.

4 مبارك مبارك أحمد عبدالله،" التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في السبعينات "، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006) ص 27.

يرى **صامويل هنتغتون** أن التحول الديمقراطي هو:

" عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث خلال فترة زمنية محددة، وتتجاوز في عددها حركات الانتقال من الاتجاه المعاكس خلال نفس الفترة الزمنية ".

ويرجع الفضل في التأصيل النظري العميق للتحول الديمقراطي لنظرية صامويل هانتجتون التي من خلالها يحدد ثلاثة تحولات كبرى مر بها العالم في إطار التوجه نحو الديمقراطية، فحسبه المرحلة الأولى امتدت من سنة 1828 إلى 1926، والثانية من 1943 إلى 1962، والثالثة وهي أهم مرحلة من سنة 1974، مازالت مستمرة إلى الآن، وأهمية هذه الأخيرة تكمن في أنها تميزت بتحول العديد من الأنظمة الشمولية والاستبدادية إلى أنظمة أكثر انفتاحا تتسم بالتعددية السياسية. [1]

إذن فالتحول الديمقراطي باختصار هو الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي يتم الممارسة فيه جميع أنواع الحريات وفي جميع الجوانب.

وهو ما يعني، أن التحول الديمقراطي يكون نتيجة لمجموعة من الدوافع يعددها الأستاذ معتز عبد الفتاح انطلاقا من مختلف التجارب السياسية التي مرت بها العديد من الدول هي: [2]

– التحول الديمقراطي الذي يتم في أعقاب الثورات الاجتماعية.

– التحول الديمقراطي الذي يحدث تحت سلطة الاحتلال أو بالتعاون معه كما تسعى الولايات المتحدة اليوم تحقيقه في العراق.

– التحول الديمقراطي الذي يأتي بعد انهيار النظم الاستبدادية وإدارة نخبة ديمقراطية

– الانفتاح السياسي التكتيكي الذي يؤدي إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة من قبل قوى المعارضة.

---

1 صامويل هينتينغتون، تر: عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص 72.

2 نبيل كريبش،" دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية "، رسالة ماجستير،(جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008) ص 35.

المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالتحول الديمقراطي.

من بين الصعوبات التي يطرحها مفهوم التحول الديمقراطي هو ارتباطه بالعديد من المفاهيم المشابهة له والتي يجب التمييز بينها، كذلك يمر بمراحل لينجح هذا التحول.

أولا: المفاهيم المشابهة للتحول الديمقراطي.

من أهم المفاهيم التي لها ارتباط كبير بالتحول الديمقراطي هي.

1/ التحول الديمقراطي و التحول الليبرالي.

تعني الليبرالية التخفيف من حدة القيود و توسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعي داخل النظام السلطوي وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها للتحول الديمقراطي وإن كانت تساهم في تحفيز هذه العملية، أما التحول الديمقراطي فهو يتجاوز هذه الحدود إلى إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبية النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي، والحد من التدخل في الانتخابات لصالح مرشحي الحزب الحاكم، بناءا على ما سبق فان الليبرالية محدودة المجال وتخص الحريات الفردية والجماعية بينما التحول الديمقراطي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من ناحية محاسبة النخبة وصياغة عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي، كما انه لا يحدث التحول الليبرالي تزامنا مع التحول الديمقراطي لان الحكام يسمحوا بالتحول الليبرالي لزيادة شرعيتهم في حين لا يغيرون في هيكل السلطة وعليه فان التحول الليبرالي قد يؤدي إلى التحول الديمقراطي من خلال المطالبة بالحقوق. [1]

1/ التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي.

نقصد بالإصلاح السياسي أنه تبديل أو تغير نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة إزالة بعض التعسف أو الخطأ تحسين النظام السياسي من اجل إزالة الفساد والاستبداد بينما التحول الديمقراطي مرتبط بوجود نظام ديمقراطي قام بالتعرض لخلل أو عدم التوازن يتم إصلاحه. [2]

---

1 محمود محمد السيد،" مفهوم الإصلاح السياسي "، الحوار المتمدن، العدد 3555، 2013/11/23، ص 06.

2 يونس مسعودي، **مرجع سابق**، ص 181.

ثانيا: المفاهيم التي تسبق أو بعد التحول الديمقراطي.

سيتم تناول مفاهيم تكون قبل التحول الديمقراطي أو تكون أخر مراحله. لذلك سنتطرق إلى الانتقال والترسيخ الديمقراطي.

1/ الانتقال الديمقراطي.

يقصد بمفهوم الانتقال وفقا لما قاله اودونيل وشميتر المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وأخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد، وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، وعملية الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم، فتوجد ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي :انتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخرى. [1]

والانتقال إلى الديمقراطية يطرح من الناحية العملية أحد اختيارين، إما التدرج وذلك بالعمل على إفساح المجال للقوي الديمقراطية في المجتمع لتنمو وتترسخ وتهيمن، ومن ثمَّ القيام بدمقرطة الدولة والانتقال بها إلى دولة مؤسسات حقيقية مع ما يتطلبه ذلك من فصل بين السلطات وإطلاق الحريات وحق المواطنة واستقلال القضاء وإما سلوك آخر غير سلوك التدرج وهو حمل الحاكم على التناول تحت ضغط القوي الديمقراطية، وإما إزاحته عن طريق تلك القوي الديمقراطية نفسها، وعادة لا تتمكن هذه القوي من تحقيق ذلك إلَّا إذا تحولت إلى قوي ثورية أو قوي غير منظمة في صورة تحرك جماهيري هائج أو عصيان مدني، فالانتقال الديمقراطي يعيد النظر في مفهوم الثورة حيث يبقي على معني الثورة ومضمونها في تصوره للهدف الديمقراطي. وبذلك يكون التحول الديمقراطي يمثل مرحلة متقدمة من مراحل الانتقال الديمقراطي تتميز بالصعوبة والتعقيد وتتمثل عملية التحول في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما دون التنكر لما سبق تحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها، فهي العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت محكومة بمبادئ أخرى أو توسيع هذه القواعد والإجراءات. [2]

---

1 علي خليفة الكواري، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2005، ص 136.

2 **المرجع نفسه**، ص 137.

والتحول الديمقراطي يقوم على فكرة الانتقال إلى الديمقراطية، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي، فاللحظة التاريخية هي لحظة الانتقال من نظام حكم الفرد أو القلة إلى نظام حكم ديمقراطي. [1]

1/ الترسيخ الديمقراطي.

لفهم الفرق بين التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي يجب أولا معرفة ما هو الترسيخ الديمقراطي.

مفهوم ترسيخ الديمقراطية: يهدف إلى تعزيز وتطوير النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر يكون قادرا على الاستمرار. أيضا هو العملية التي تعقب التحول الديمقراطي وهو النتيجة المرجوة من تطبيق آليات الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي. [2]

يشير هذا المفهوم في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر يكون قادرا على الاستمرار، ويجسد قيم الديمقراطية وعناصرها والياتها بشكل حقيقي وفعال، وهي مرحلة متقدمة من التحول الديمقراطي تستغرق مدة زمنية طويلة نسبيا، وتكون محصلة لكفاح من اجل الديمقراطية تقوده بعض القوي والفئات السياسية والاجتماعية لذلك فإن أهم ركائز عملية رسوخ الديمقراطية هي حث الأفراد والنخبة على الاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية والالتزام بها.

وعليه فان الرسوخ الديمقراطي هو تلك الديمقراطية التي يقتنع بها السياسيون من أحزاب وجماعات مصالح ومختلف المؤسسات السياسية، أما التحول الديمقراطي فهو عملية مستمرة للممارسة الديمقراطية في اتجاهات مختلفة. ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما إلا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين، والواقع أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي. [3]

---

1 أمين البار،" دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010) ص 91.

2 محمود محمد السيد، **مرجع سابق**، ص07.

3 يونس مسعودي، **مرجع سابق**، ص 180.

المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي.

يقصد بها تلك الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي، والإجراءات التي للإطاحة بالنظام الغير الديمقراطي، ويمكن التمييز بينها بثلاث أنماط للتحول الديمقراطي هي:

أولا: نمط التحول بمبادرة من القيادة (من الأعلى)

هو تحول تبادر به القيادة في النظم التسلطية أو الشمولية عندا تشعر بحدة الانشقاق عن النظام القائم عسكري كان أم مدني، جمهوري أم ملكي. تبادر النخبة هنا بمنح بعض الإصلاحات، أو تعد بذالك يتميز هذا النمط بكونه قد يكون انعكاس لرغبة القيادة في التحول، أو كحيلة سياسية للخروج من المأزق، ومن ثم العمل على وضع آليات لإطالة مدة حكمها، يلعب القادة في هذا النمط دورا محوريا في عملية التحول الديمقراطي، انه نمط التحول من أعلى الذي يفضي إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة للتحول الديمقراطي، وهذا النمط من التحول يبدأ بمحاولة من النخب الحاكمة تمديد فترة بقائها في السلطة من خلال قليل من الانفتاح السياسي التكتيكي كالسماح بوجود أحزاب معارضة ثم التضييق على حقها في بناء قواعد شعبية مستقلة. إلا أن المعارضة قد تستغل هذا القدر من الانفتاح لخلق شرعية بديلة مما يفقد النخبة المستبدة القدرة على وقف عملية الانفتاح مثلما حدث في الاتحاد السوفيتي في ظل جورباتشوف، وفي الجزائري أكتوبر 1988، وبما أن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة ومركبة ومتعددة المراحل، فهي في حاجة ماسة إلى قيادة ذات شخصية جريئة وقادرة على مواجهة معارضي التحول. [1]

واهم سمات نمط التحول من الأعلى ما يلي:

– إن قيادة النمط من التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار متميز مع القوى السياسية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل.

– إن القرارات المتعلقة بتبني المؤسسات الديمقراطية الأساسية يتخذها المسيطرون على السلطة مدفوعين أساسا بمصالحهم الخاصة الشخصية والجماعية. [2]

---

1 سعاد العقون،" نمط التحول الديمقراطي في التجربة المغاربية تحديات وعراقيل "، مجلة المفكر، العدد 08، ديسمبر 2010، ص 168.

2 شهرزاد صحراوي،" هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)" رسالة ماجستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013) ص 26.

ثانيا: نمط التحول الذي يفرضه الشعب.

يظهر هذا النمط في مرحلة تتسم بتصاعد قوة المعارضة، وانهيار قوة النخبة الحاكمة، مما يؤدي إلى الإطاحة بها ومن ثمة انهيار النظام السلطوي، الشمولي، مما يدفع بالقيادات السلطوية في الانطلاق تجاه الإصلاحات المطلوبة من أجل احتواء الأزمة ذات الأبعاد المركبة.

إن هذا النمط من التحول يوضح أهمية دور الضغوط الشعبية في الدفع في اتجاه التحول الديمقراطي، وهنا قد تستبدل النخبة بأخرى جديدة (الدول الجديدة التي نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ودول يوغسلافيا سابق) وقد تضطر النخبة الحاكم الرضوخ للمعرضة الشعبية وهذا ما يطرح أمام النخبة الحاكمة رهانات جد صعبة قد تصبح عائق في إتمام عملية التحول الديمقراطي فتسقط التجربة في الاستبداد الديمقراطي (أي العودة إلى الممارسة التسلطية بخطاب ديمقراطي) [1]

وكمثال ما حدث في الفيليبين التي اجبر فيها جوزيف استزاد على التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي تطالب بملاحقته قضائيا مع مخلفات مالية وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها أو شارك مع قيادته في ارتكابها. [2] ويعتبر هذا النمط خطير لأنه هناك مخاطر في أن تقوم السلطة الحاكمة بعملية قمع كبيرة قد تصل حتى إلى القتل مع القليل من الإصلاحات، لكي تحاول أقاف هذا الاحتجاجات.

ثالثا: نمط التحول التفاوضي.

مؤشر هذا النمط هو تدهور شرعية النظام السياسي نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي إلي تزايد الضغطات الداخلية خاصة، والخارجية للمطالبة بالانفتاح الديمقراطي، وهذا ما يدفع بالقوى المعارضة التي رغم استنادها إلى الرأي العام، تفتقد القوة الكافية للإطاحة بالنظام، كل هذا يدفع بالنظام للدخول في مفاوضات قد تؤدي إلى التحول الديمقراطي مع المعارضة من اجل التوصل إلى ميثاق يكفل مصالح كافة القوى السياسية المتكونة من: [3]

---

1 سعاد العقون، **مرجع سابق**، ص 168، 169.

2 شهرزاد صحراوي، **مرجع سابق**، ص 27.

3 سعاد العقون، **مرجع سابق**، ص 169.

– الإصلاحيين والمحافظين في السلطة الذين لهم مصلحة واحدة في تقييد دور المعارضة رغم اختلاف مواقفهم من التحول الديمقراطي.

– المعتدلون والمتطرفون الذين هم في المعارضة، والدافعون باتجاه إسقاط النظام القائم رغم عدم احتكامهم على نموذج نظام واضح الأسس ليحل محل النظام التسلطي.

وداخل هاتين الجماعتين نجد أن هناك مصالح مشتركة بين كل من الإصلاحيين والمعتدلين (إقامة النظام الديمقراطي) والمحافظين والراديكاليين (اختلافهم حول من يحق له الترشح للحكم)

أهم نموذج لهذا النمط هو نموذج جنوب جنوب إفريقيا تفاوض النظام مع المؤتمر الوطني الإفريقي، وبولونيا تفاوض النظام مع نقابة تضامن، وكذالك يمكن بحذر وضع تجربة التحول في الجزائر تحت هذا النمط التفاوضي عقب أعمال الاحتجاج السياسي في 1988. [1]

إذن فهذه الأنماط الثلاثة هي الشائعة في جميع نماذج التحول الديمقراطي.

المطلب الرابع: العوامل المؤدية للتحول الديمقراطي.

للتحول الديمقراطي مجموعة من الشروط الواجب توافرها في سبيل حدوثه، وعلى الرغم من اختلاف هذه الشروط من حالة إلى أخرى، فإن تشابه السياقات المجتمعية لمجموعة من النظم السياسية، وتشابه خيارات عمليات التطور السياسي في هذه النظم، يؤدي إلى تشابه الأسباب، وإمكانية أن تؤدي إلى نفس النتائج وتنقسم شروط التحول الديمقراطي إلى مجموعتين، الأولى تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، والثانية تنبع من خارج هذه البيئة، ففي بعض الأحيان، تكون الضغوط الداخلية هي العامل الرئيسي للانتقال الديمقراطي وفي حالات أخرى يكون العكس، والمهم في جميع الأحوال، هو التأكيد على أن لعملية التحول الديمقراطي شروط و عوامل تدفع في سبيل حدوثه. [2]

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي لذلك سوف نحاول تقسيمها على عاملان يساعداننا على التفصيل أكثر.

---

1 **المرجع نفسه**، ص 169.

2 مسعودي يونس، **مرجع سابق**، ص 182.

أولا: العوامل الداخلية.

هناك العديد من العوامل الداخلية التي تلعب دور كبير في عملية الانتقال الديمقراطي، تتمثل في الشكل التالي:

1/ النخبة الحاكمة:

النخبة السياسية تسعى إلى تعزيز الإصلاح الاجتماعي، والحضاري، والاقتصادي، إضافة إلى اعتقاد النخب الحاكمة، أنهم في تبنيهم الخيار الديمقراطي، سيكسب الدولة منافع اقتصادية وسياسية، ويخفف من العقوبات عليها، ويفتح أمامها المساعدات الاقتصادية والإنمائية، وكذلك إدراك هذه النخب أن تكاليف التمسك بالسلطة تفوق تكليف الانتقال الديمقراطي. ونصل إلى أنه، كلما كانت هناك نخبة حاكمة راغبة ومؤمنة بالتغيير، وقادرة على مواجهة المعارضين، ازدادت فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي. لإنجاح عملية التحول الديمقراطي، لابد على النخبة السياسية إدراك البدائل المتاحة، والتوقيت، والأسلوب المناسب لتغيير النظم السلطوية، والبدء بعملية الانتقال الديمقراطي، إلى جانب توفير عوامل أخرى، تتمثل في تنامي دور الطبقة الوسطى ومؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات. [1] فالنخبة الحاكمة عندما تجد أن هناك بوادر إلى انتفاضة الشعب أو قيام ثورة، تقوم بالعديد من الإصلاحات وفي جميع المجالات تؤدي إلى الانفتاح بشكل تدريجي على الديمقراطية.

2/ المجتمع المدني.

يعبر المجتمع المدني عن كيان وسيط بين الدولة والمجتمع، ويشمل على تنظيمات اقتصادية، ثقافية، مهنية مدنية وتنموية، ويتميز عن الدولة، بأنه يهتم بالقضايا العامة أكثر من الخاصة، ومؤسساته تتسم بالتعددية والاختلاف، كما أنه مستقل عن النظام الحزبي، ويضطلع بمهام، من شأنها ترسيخ التحول الديمقراطي، من خلال توجيه سلطة الدولة، ودعم مفاهيم المشاركة والثقافة الديمقراطية، وصنع القادة السياسيين، وتكمن قوة المجتمع المدني في الترسيخ الديمقراطي، باعتباره أداة هامة لتصحيح مسار الحكومات، وإخضاعها للرقابة العامة ويعمل على زيادة المشاركة السياسية وتوفير قنوات التعبير، مما يتيح الفرصة لبعض الفئات للمطالبة بحقوقها. [2]

---

1 إيمان أحمد،" قراءة نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي "، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتجية، الجزء 2، 2016، ص 03.

2 **المرجع نفسه**، ص 04.

3/ العوامل الاقتصادية.

إن بعض الإنجازات الاقتصادية التي يحققها النظام غير الديمقراطي في بعض الفترات قد تعزز من فرص وإمكانيات التحول الديمقراطي، فالتنمية الاقتصادية وزيادة متوسط دخل الفرد، وارتفاع معدلات التعليم كلها عوامل تساهم في خلق بيئة ملائمة للانتقال الديمقراطي. ولقد أشار صامويل هنتغتون على أهمية التطور الاقتصادي في تحقيق الديمقراطية، بحيث أن النمو الاقتصادي قد مهد لقيام الموجة الثالثة للديمقراطية بثلاث طرق، الأولى، تحققت نتيجة ارتفاع أسعار النفط، والثانية نتيجة وصول عدد من الدول إلى مستويات نمو اقتصادية عالية، ساهمت في تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي، أما الثالثة، فارتبطت بتحقيق النمو الاقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول. [1] حيث تؤثر الأبعاد الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي تأثيرا مزدوجا، فالإخفاق في التنمية، هو أحد الأسباب الدافعة للتحول.

ثانيا: العوامل الخارجية.

بالإضافة للعوامل الداخلية، للعوامل الخارجية دور في عملية التحول الديمقراطي خاصة في الدول النامية.

1/ المؤسسات المالية الدولية.

حيث برز دورها في دعم عمليات التحول الديمقراطي، وذلك من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية التي تمر بمراحل الانتقال، أو تقديم الدعم المادي و الفني للأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ومثال عن ذلك فرض الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الضغوط والعقوبات على النظم السلطوية، مقابل حصولها على تسهيلات ومساعدات وقروض مالية. وهناك نوعان من المساعدات المقدمة للأنظمة الاستبدادية، الأولى ركزت على الإصلاح الاقتصادي في ظل الأزمات الاقتصادية والثانية ركزت على المشروطية السياسية، من خلال إجراء إصلاحات ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، مما يشكل ضغطا على الدول إلى انتهاجها الطريق نحو المسار الديمقراطي. [2]

---

1 حسنيين توفيق إبراهيم،" الانتقال الديمقراطي "، على الرابط:

http://studies.aldjazeera.net/ar/files/arabworddemocracy/2013/01/2013 تصفح في: 2021/02/09.

2 عمر مرزوقي،" حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، قراءة في المؤثرات الدولية "، مجلة المفكر، العدد 10، جانفي 2014، ص 171.

2/ التدخل الخارجي.

ويكون ذلك من خلال تدخل قوى أجنبية في عملية التحول الديمقراطي، ولا يرتبط الأمر فقط بالتدخل العسكري المباشر، بل يؤثر بشكل غير مباشر في عملية التحول الديمقراطي، وذلك من خلال الإعانات التي تمنحها دول أجنبية، وأحسن مثال عن ذلك التدخل الأمريكي في العراق، والتي جاءت تحت غطاء الديمقراطية، ما شكل ضغط على هذه الأنظمة التسلطية، وتحريكها في اتجاه الليبرالية الاقتصادية والسياسية. [1]

3/ الانتشار أو المحاكاة.

إن نجاح الانتقال الديمقراطي في دولة ما، يشجع على إحداث انتقال ديمقراطي في دولة أخرى، ولعل أن وجود نماذج ناجحة في أوائل الموجة شجعت دولا أخرى على المضي قدما، وأصبحت بذلك نموذجا سياسيا للدول الأخرى، ولقد لعبت الثورة التكنولوجية دورا في تعريف الدول بالنماذج الناجحة، وأصبح على النظم الاستبدادية من الصعب إخفاء المعلومات عن شعبها من العالم الخارجي. ومثال عن هذا النوع ما جرى أواخر من حراك شعبي التي انطلقت من تونس لتنتقل لدول عربية أخرى، التي استطاعت تغيير أوجهة أنظمة استمرت في الحكم لعقود طويلة

4/ النظام الدولي بعد الحرب الباردة .

شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي، وهذه الثورة الديمقراطية، أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح، لدى حكام النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث، من أجل إلحاقها بقيمها ونماذجها بمعنى أن الغرب يشجع الدول الخارجة عن سيطرته بالتحول الديمقراطي، من أجل إخراجها من دائرة نفوذ الدولة المنافسة له، وذلك خوفا منه من قيام أنظمة سياسية، تحمل رؤى وطنية مختلفة. [2] إن تجربة التحول الديمقراطي، تتمتع بالخصوصية من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى، وفي الدولة الواحدة، كما أن عامل واحد بدوره لا يؤدي بالضرورة لإحداث تحول ديمقراطي، لذا يجب أن يكون هناك تداخل و تتكامل هذه العوامل.

---

1 **المرجع نفسه**، ص 173.

2 حسنيين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**.

المبحث الثاني: مراحل واليات التحول الديمقراطي.

التحول الديمقراطي هو الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى، لذلك فهناك العديد من الراحل والآليات لهذا التحول، لذلك سوف نتطرق لأهمها.

المطلب الأول: مراحل التحول الديمقراطي.

ويمكن حصر مراحل التحول الديمقراطي في

أولا: مرحلة القضاء على النظام السلطوي.

وهي المرحلة التي تبدأ منذ أن يلوح في الأفق مؤشرات تأكل النظام التسلطي مثل الصراع داخل هذا النظام وانقسام نخبته السياسية بين إصلاحيين ومحافظين، ونمو درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني بحيث تكون أكثر استقلالاً وقوة مما يؤدي إلى حدوث أزمة سياسية بالنظام السياسي التسلطي يقوده إلى التحول الديمقراطي، ألا انه ينبغي الإشارة إلى إن انهيار النظام التسلطي قد لا يتبعه بالضرورة تأسيس نظام ديمقراطي إذ قد ينجم عن هذا الانهيار شكل أخر من أشكال النظام التسلطي فنتيجة للالتفاف على التجربة الديمقراطية إذ لم يحصل تغيير جذري في السلطة، ولم يسفر التحول الديمقراطي عن وصول القوى الشعبية الواسعة إلى السلطة السياسية، وإنما ضل يدور في الإطار الشكلي المظهري الاستعراضي مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة صورية لا ترى طريقها إلى السلطة، وحملات انتخابية جوفاء وليبرالية صحفية غير مجدية ومناقشات عقيمة داخل المجلس النيابي، وهكذا بقيت العمليات الانتخابية شكلية ولم تكرس مبدأ التداول السلمي على السلطة. أن المؤشر الحقيقي لانهيار الأنظمة الاستبدادية التسلطية يكمن في عجز هذه الأنظمة عن التجاوب مع الجماهير وغياب تام للغة الحوار واستخدام كبير للقمع لأي توجه تحرري، بالإضافة إلى غياب حرية الفكر والتعبير عن الرأي وغياب الأحزاب السياسية الحقيقية التي تؤمن بالتعددية السياسية الحقيقية وليست الصورية ووجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقية تفعل القناة بين الحاكم والمحكوم. [1]

تعتبر هذه المرحلة هي الأساس لعملية التحول الديمقراطي، فعند إسقاط رأس السلطة المستبد تبدأ مراحل أخرى للانتقال الديمقراطي.

---

1 زياد جهاد حمد، **مرجع سابق**، ص ص 577، 578.

ثانيا: مرحلة اتخاذ قرار النظام الديمقراطي.

وهي تمثل المدة الزمنية للانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي، ويتخللها احتمالات الارتداد عن الديمقراطية، وتوصف تلك المرحلة بأنها المرحلة الفاصلة بين انهيار التسلطية والانتقال للديمقراطية وينبغي الإشارة إلى أن هذه المرحلة هي التي تعبر عن مستوى نضوج القطاعات الشعبية بحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها بضرورة الخروج من حالة الاستبداد ومحاربته ونشر الفكر الديمقراطي الذي يؤسس لمرحلة التحول. [1]

ثالثا: مرحلة تدعيم التحول الديمقراطي.

وهي المرحلة المقبلة لحدوث التحول، وذلك للحيلولة دون حدوث انتكاسات في مسار عملية التحول فضمان ما يسمى بالديمقراطية الإجرائية خلال مرحلة التحول لا يعني إن النظام قد أستقر بشكل نهائي، وأنه في طريقه بشكل سلس نحو مرحلة الرسوخ، وتكريس الديمقراطية، فجوهر هذه المرحلة هو قبول الفاعلين السياسيين بشرعية المؤسسات الجديدة كافة. [2]

رابعا: مرحلة النضج الديمقراطي.

وهي المرحلة التي يتحقق فيها مستوى عالي من الثقافة السياسية وفهم المطلوب لحقيقة الديمقراطية ومعرفة طبيعة الحقوق والواجبات لمرحلة الديمقراطية، وفي هذه المرحلة يتم تحقيق مستوى من الديمقراطية على المستوى الاقتصادي، والتي تعمل على تحقيق نمط متساو لتوزيع السلع والخدمات وتوفير فرص العمل وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، كما تتحقق مستوى من الديمقراطية على المستوى الاجتماعي التي تمنح مختلف فئات المجتمع بالقدر نفسه من حقوق المشاركة، وتهدف هذه المرحلة إلى تكريس النمط الجديد من المؤسسات الديمقراطية تمهيدً لنضوج ونمو فكرة الديمقراطية في المجتمع. [3]

هذه المراحل الأربعة تعتبر شاملة لعملية التحول الديمقراطي وهناك أدبيات أخرى تغير اسمها لكن يبقى محتوى كل مرحلة هو نفسه

---

1 **المرجع نفسه**، ص 578.

2 **المرجع نفسه**.

3 **المرجع نفسه**.

المطلب الثاني: آليات واستراتيجيات التحول الديمقراطي.

إن نجاح الانتقال الديمقراطي مرهون بشرطين أساسيين هما: [1]

1/ قدرة الإصلاحات الدستورية والمؤسسية عمى مواكبة النسق السياسي والاجتماعي في المرحمة الانتقالية أي أنّه يؤسس لعلاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع وفق عقد اجتماعي جديد.

2/ قدرة النخب والفاعلين الوطنيين عمى التوافق على الاستراتيجيات الكبرى الموجهة للانتقال الديمقراطي من خلال الاتفاق عمى شكل الإصلاح وطبيعته وأهدافه.

أولا: العدالة الانتقالية والتعامل مع تركة النظام السابق.

في تعريف للعدالة الانتقالية يشير تقرير للامين العام للأمم المتحدة عام 2004 أنها تشمل العموميات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق بغية كفالته للمسائلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة. تركز العدالة الانتقالية على مجموعة من الإجراءات أهمها: [2]

1/ **المحاكمات:** تعتبر أولى آليات العدالة الانتقالية، من خلال التحقيق في جرائم حقوق الإنسان بعد ارتكابها وفرض عقوبات عمى المسئولين عنيا، عبر آليات وطنية أو دولية.

2/ **الإصلاح المؤسسي:** عند الحديث عن إصلاح المؤسسات فالمقصود منه تصحيح وضع خاطئ أو شاذ داخل المؤسسة وهي العملية التي يتم بموجبها مراجعة مؤسسات الدولة وإعادة هيكلتها بحيث تحترم حقوق الإنسان وتحافظ على سيادة القانون وتخضع لمحاسبة الناخبين. ويعتبر إصلاح القطاع الأمني أهم عنصر في الإصلاح المؤسسي في إطار العدالة الانتقالية، لما تمثله المؤسسة الأمنية من أهمية انطلاقا من احتكارها للقوة في المجتمع والتي لطالما تستعمل من طرف الأنظمة السلطوية بقمع المجتمع والحريات، ويتم ذلك بإصلاح الأطر القانونية أو البنيوية لتتكيف مع التحولات السياسية في إطار تحقيق العدالة والحرية.

---

1 مولود دحماني،" اثر مخرجات العلاقة الارتباطين بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي "، رسالة ماجستير (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016) ص 45.

2 **المرجع نفسه**، ص 46، 47.

ثانيا: العملية التشريعية وبناء الدستور.

تلعب العملية التشريعية دورا هاما في إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، من خلال صياغة القوانين، خاصة الدستور وهذا ما يكفل بدفع العملية الانتقالية الديمقراطية إيجابا.

1/ بناء الدستور في المرحمة الانتقالية.

إن كتابة الدستور في مراحل ما بعد الانتقال من النظم السلطوية أهمية كبيرة، حيث يتطلب الانتقال إلى الديمقراطية عقد اجتماعي جديد، والوثيقة الحاكمة لهذه العلاقة هو الدستور. انطلاقا من دراسة العمليات التأسيسية للدستور يمكن استنتاج أهم المحاور التي تستند إليها الدساتير في مراحل الانتقال الديمقراطي كما تخبرنا به المدرسة الدستورية الجديدة وفق ثلاث محاور أساسية كما يمي: المؤسسات، القواعد القانونية، الحقوق والحريات الأساسية. [1]

ثالثا: الانتخابات في المرحمة الانتقالية.

1/ متطلبات الانتخابات الديمقراطية: عند ربط الانتخابات بالديمقراطية يجب البحث عن المعايير الأساسية لوصف الانتخابات بأنها ديمقراطية وهذا من خلال ثلاثة معايير: معيار فعالية الانتخابات، معيار حرية الانتخاب، معيار نزاهة الانتخابات الديمقراطية.

2/الانتخابات في السياق الانتقالي: الانتخابات أمر حيوي في الانتقال الديمقراطي، فلا يمكن تصور عملية دمقرطة بدون انتخابات من هذا المنطلق توفر الانتخابات مجموعة من النتائج الايجابيات مثلما يمكن أن تؤدي إلى انعكاسات سلبية عمى مسار الانتقال الديمقراطي. التمثيل الحقيقي لمصالح والقوى الاجتماعية: خاصة تلك التي كانت مضطهدة في مراحل الاستبداد. إضفاء الشرعية على الحكومة والسلطة التأسيسية: يعطي قدرة على تأسيس انتقال ديمقراطي صحيح. قدرة المواطن على مراقبة عمل المؤسسات الانتقالية: ما يؤدي إلى استجابة أحسن في التعامل مع المسائل اليومية مقارنة بالحكومات في السياقات الاستبدادية. [2]

---

1 **المرجع نفسه**، ص 48.

2 **المرجع نفسه**، ص 51.

المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي.

فرضت عمليات الانتقال الجديد بخصائص معينة على علماء السياسة اعتماد مقاربة تكون ملائمة لتفسير هذه المستجدات. في هذا الإطار شهدت هذه الفترة غزارة في الأبحاث التي تخصصت في تحليل وتفسير مرحلة التحولات الديمقراطية، سنحاول التطرق في هذا المبحث، لأهم المداخل في دراسة التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: المدخل التحديثي.

قبل الحديث عن مميزات وأفكار هذه المدرسة تجدر الإشارة إلى تعريف التحديث فهو عملية تستهدف زيادة فاعلية سيطرة المجتمع على موارده وقدراته وإمكانياته، وضبط ظروف المجتمع وتوجيهها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، كما يعني استجلاب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والمنظمات ذات المسميات الحديثة وسلع الاستهلاك والرفاهية.

المدخل التحديثي هو احد المداخل النظرية المركزة على شروط التحول الديمقراطي، وهو المدخل الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ذلك أن أغنى بلدان العالم هي البلدان الديمقراطية، وتاريخيا يعد آدم سميث أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية، باعتبارها شرطا أساسيا للأداء الفعال للسوق، إلا أن العملية الأكثر دقة وانتظاما لهذا المدخل عالجها عالم الاجتماع السياسي الأمريكي أندري ليبست في بعض مقالاته، حيث يؤكد أن من نتائج التنمية الاقتصادية نشوء ولاء وطني يترافق مع وجود قبول المؤسسات القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، وتستخدم المدرسة التحديثية مؤشرات محددة كمتغيرات تساعد على ولادة الديمقراطية أو تشبثها وتعزيزها وتشمل هذه المؤشرات: دخل الفرد، مستوى الأمية انتشار، التعليم الحراك الاجتماعي، وأدوات التنقل والاتصال. [1]

وبالرجوع إلى الأصول التاريخية لهذا المدخل نجد أن **آدم سميث** أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال كتابه **ثروة الأمم**، لتأكيده على الليبرالية السياسية كشرط للأداء الفعال للسوق، الذي يعتبره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فبالنسبة لآدم سميث فالحكومة التي تحكم أقل هي التي تتيح مجالا أكبر للحرية الفردية والمنافسة. [2]

---

1 **المرجع نفسه**، ص، ص 35، 36.

2 مصطفى بلعور،" التحول الديمقراطي في النظم العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري "، أطروحة دكتورا (جامعة الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010) ص 42.

ومع هذا فالمعالجة العلمية والدقيقة للارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي مارتين ليبست وقدم ليبست أطروحته لأول مرة في 1959، في مقالة تحت عنوان: بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية، ولتأكيد أطروحته نشر في 1960 كتابه الرجل السياسي الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة.

وحسب ليبست فإن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولإثبات هذه العلاقة قام بدراسة شملت البلدان الأوربية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا حيث صنفها إلى:

- ديمقراطيات مستقرة.
- ديمقراطيات غير مستقرة.
- دكتاتوريات.

وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى دكتاتوريات مستقرة وغير مستقرة، وقارن هذه البلدان من خلال مؤشر درجة التصنيع والتعليم وتوصل إلى أن البلدان الأكثر ديمقراطية من بين المجموعتين كانت تتمتع بمستوى تنمية اقتصادية واجتماعية عالية. [1]

إذن فهي تلك النظرة التي تربط عملية التحول الديمقراطي بالتنمية الاقتصادية انطلاقا من إن الدول الغنية والمتطورة اقتصاديا هي أكثر الدول استقرارا وديمقراطية.

رغم مساهمة نظرية التحدي في تقديم تفسير لعملية التحول الديمقراطي إلا أنها أغفلت بعض النقاط الأساسية مثل تجاهل دور النماذج غير الغربية في التحدي بل ركزت على التاريخ الغربي باعتباره نموذج عالمي للتنمية حيث لعبت النماذج غير الغربية دورا كبيرا في تطور وظهور النماذج الغربية التي تطورت على حساب الدول النامية من خلال الفترات الاستعمارية، ومن جهة أخرى فإن نظرية التحدي تكرس التبعية من خلال الترويج للنماذج الغربية بل وفي بعض الأحيان فرضها على الدول النامية، ومهما يكن الأمر فإن نجاح نظرية التحدي في تفسير عملية التحول الديمقراطي يرتبط مدى توافر الشروط الذي حددها منظروا هذه النظرية. [2]

---

1 أحمد منيسي وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسة السياسية والإستراتيجية 2004، ص 08.

2 مصعب شنين،" دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس "، أطروحة دكتورا (جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2017) ص 45.

المطلب الثاني: المدخل البنيوي.

المدخل البنيوي هو من بين المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي ومحتوى هذا المحتوى يركز على أن هذه النظرية تهتم بدراسة أبنية السلطة وعلاقتها بطبقات المجتمع، وترتكز في معظم تفسيراتها إلى عمليات التغير التاريخي طويلة المدى على مستوى هذه الأبنية وتستند النظرية البنوية في تفسيرها لعملية التحول الديمقراطي وفقا لفكرة ومفهوم بني القوة والسلطة المتغيرة، فالتحولات والتغيرات التي تطرأ على أحد أو مختلف أبنية وقوى السلطة يمكن أن تؤدي إلى حدوث تحول ديمقراطي وتوضيحا لذلك فعملية التحول من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر مرهون بسياق تفاعلي يتداخل فيه الصراع الطبقي مع أجهزة الدولة ومع الجغرافيا السياسية بما لها من تأثير لا يقل أهمية عن المؤثرات الأخرى، ويشدد الكاتب بارينجتون مور على أهمية الطبقات الاجتماعية في عملية التحول الديمقراطي حي لعبت هذه الطبقات دورا كبير في الثورات الديمقراطية السابقة كالثورة الفرنسية والتي ساهمت فيها العديد من الطبقات الاجتماعية خاصة الطبقة البرجوازية. [1]

وهنا تتضح مؤشرات للتحول الديمقراطي بتزامن مع توازن القوى كمحصلة للصراعات الاجتماعية وانسجاما مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية، أما في حال غياب الطبقة الوسطى في خضم هذه الصراعات الاجتماعية التي يحدد مسارها ملاك الأرض والفلاحون فإن مؤسسات الدولة سوف تركز على نظام حكم لا علاقة له بالديمقراطية، وهي بهذا تستعين بفرض الأمن والاستقرار على الأجهزة البوليسية والعسكرية، رغم الانتقادات التي وجهها أصحاب المدرسة البنيوية إلى مدرسة الحداثة يبدو أنهم يتفقون معهم خاصة في المؤشر المتعلق بوجود الطبقة الوسطى وأهميتها لان لها دورا كبيرا يؤدي إلى التحول الديمقراطي. [2]

وتعتبر دراسة بارنجتون مور في تفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتبعته إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الديمقراطية الليبرالية (واليابان وألمانيا) مسار الفاشية (وروسيا والصين) مسار الثورة الشيوعية (خلال عملية التحول التاريخي التدريجي إلى مجتمعات صناعية حديثة من أهم الدراسات الكلاسيكية للمدخل البنيوي في هذا الإطار. [3]

---

1 **المرجع نفسه**، ص، ص 45، 46.

2 مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص 46.

3 نبيل كريبش، **مرجع سابق**، ص 39.

حيث توصل إلى أن مسار الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة نمط مشترك من العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة هي :الفلاحون،طبقة ملاك الأرض، البرجوازية الحضرية، والدولة واشترط مجموعة من الاشتراطات لتحقيق التنمية الديمقراطية أهمها تحقيق نوع من التوازن والتحول نحو الزراعة التجارية وإضعاف طبقة أرستقراطية الأرض، والحيلولة دون بناء تحالف بين الأرستقراطية والبورجوازية ضد العمال والفلاحين وغيرهم. [1]

على الرغم من نجاح النظرية البنيوية في تفسير عملية التحول الديمقراطي غلا أنها أغفلت الجانب الخارجي والجانب عبر قومي بما يتضمنه من علاقات وتفاعلات، حي تتأثر الطبقات الاجتماعية بالحركات العالمية المدافعة عن الطبقات الاجتماعية، كما تتأثر بالطبقات الاجتماعية في الدول المجاورة، فبذلك يكون تأثير العامل الخارجي مغيب في هذه النظرية.

المطلب الثالث: المخل الانتقالي.

تمثل هذه المدرسة حيزا واسعا في أدبيات العلوم السياسية وهي تركز على النخب السياسية، ونشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب، مقابل فئات أخرى معتدلة، وكيفية إدارة الصراع سلميا الذي تضطلع به فئة في حلبة الفضاء السياسي، فإذا قررت الحركة الديمقراطية المعارضة التعاون مثلا مع المعتدلين فإنها تكسب موطئ قدم داخل السلطة، كما تؤكد هذه المقارنة على دور النخب السياسية في اتخاذ القرارات على الخيارات المتاحة مشددة على أهمية الثقافة السياسية والتغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية. لأنه قد يتعذر الانتقال الديمقراطي بفعل معارضة قوى اجتماعية أو بفعل تعطيل قوى في الدولة له ففي المثال الأول قد تصل قوى ديمقراطية فعلا إلى الحكم ولكنها لا تنجح في طرح نموذج ديمقراطي يلاءم ظروف بلد مركب البنية الإثنية والطائفية والقومية، وفي ذلك البلد تنتظم حركات انفصالية تستغل فرصة الديمقراطية لتعزيز نزعة الانفصال وعدم الاستقرار وخير مثال على ذلك العراق، أما في المثال الثاني قد يبدأ التحول ولكن لا يتم تحقيق تقدم في خلق إجماع بين النخب السياسية أو العسكرية على قبول قواعد اللعبة الديمقراطية خير مثال موريتانيا الذي وقع فيها ارتداد عن عملية التحول أو الانتقال الديمقراطي. [2]

---

1 **المرجع نفسه**، ص 39.

2 مصعب شنين، **مرجع سابق**، ص 47.

ولأهمية هذه المقاربة قام العديد من الباحثين بتطويرها أمثال أودونيل وجوان لينز الذين ركزوا على المرحلة الانتقالية التي يبدأ فيها النظام التسلطي بالانفتاح وتخفيف القيود على بعض الحريات المدنية والسياسية والتي لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق الديمقراطية، حيث تراخي قبضة النظام التسلطي وتسارع فئات سياسية متعددة بالانخراط الفاعل والقوي في عملية المواجهة التاريخية بين نظام الحكم وقوى المعارضة من شأنه التأثير على مسار نواتج عملية الانتقال والتحول الديمقراطي، مادام الأمر متوقف على طبيعة العلاقة التي تنشأ بين معتدلي ومتشددي القوى الفاعلة في كل من نظام الحكم والمعارضة، فالتحول الديمقراطي، قد يكون عندما يتم التحالف بين متنوري السلطة والمعتدلين من قوى المعارضة، ويلعب الملتزمون بالديمقراطية أيضا دورا أساسيا في قيادة المجتمع السياسي وترسيخ الديمقراطية إذا استطاعوا تجسيد ومقاومة أصحاب النزعة التسلطية وتشجيع الأداء الديمقراطي، وخاصة حسن استغلال فرصة التوجه العالمي المساند لنظام حكم الديمقراطية، ورغبة أغلبية المواطنين في عدم عودة النظام التسلطي من جديد. [1]

1 نبيل كريبش، **مرجع سابق**، ص 41.

خلاصة الفصل الأول.

من خلال التفصيل في هذا الفصل والذي كان يتمحور حول التأصيل ألمفاهيمي والنظري للتحول الديمقراطي توصلنا إلى العديد من النتائج والتي نلخصها كما يلي:

- التحول الديمقراطي هو الانتقال من مرحلة ديكتاتورية إلى مرحلة ديمقراطية، كما أن هناك الانتقال الديمقراطي والرسوخ الديمقراطي وهي مراحل قبل وبعد التحول الديمقراطي، كما أن هناك عوامل تساهم في هذا التحول ويتمثل بعوامل داخلية وخارجية.
- إن أي عملية تحول ديمقراطي تحدث في الدول تنطلق من العديد من المراحل كبداية إسقاط الديكتاتورية، ثم ترسيخ الديمقراطية، مع مراحل أخرى كذلك، بالإضافة إلى آليات قانونية ترسخ هذه الديمقراطية.
- هناك العديد من المداخل والنظريات التي تفسر عملية التحول الديمقراطي انطلاقا من المدخل التحديثي والمدخل الانتقالي والمدخل البنيوي.

الفصل الثاني

التحولات السياسية في دول المغرب العربي.

شهد المغرب العربي احتجاجات مع نهاية سنة 2010، وعرفت هذه الأحداث باسم الربيع العربي، وغلب عليها طابع المفاجئة، هذه الثورات الشعبية أسقطت أنظمة حكم تراوحت فترة حكمها ما يزيد عن العقدين هذه الثورات ما لبثت أن انتقلت من دولة إلى أخرى. كما اختلفت طبيعة التحولات في دول المغرب العربي من الانتقال الديمقراطي السلس إلى الانتقال العنيف.

لذلك في هذا الفصل سيتم التفصيل في هذا الجانب انطلاقا من ثلاثة مباحث بمطالبها، بداية بعوامل وأسباب التحول في دول المغرب. وسوف نرى أهم هذه العوامل واغلبها تدور بين العوامل الداخلية والخارجية. أما بالنسبة للمبحث الثاني سيكون حول التحول الديمقراطي في ليبيا حيث سنرى كيف شهدت ليبيا تحولا ديمقراطيا عنيفا تم إعاقته بالفوضى التي انتشرت في البلاد.

وأخيرا المبحث الثالث والذي سيتناول ثورات الربيع العربي وانعكاسها على الإصلاح السياسي بالمنطقة المغاربية، والذي سيتطرق للجزائر والمغرب ومعرفة كيف استطاعا تجاوز ثورات الربيع العربي عن طريق الإصلاحات السياسية.

المبحث الأول: عوامل وأسباب التحول في دول المغرب العربي.

مع أواخر 2010 شهد العالم العربي موجة من الاحتجاجات التي كانت تحمل شعارات ضد الاستبداد وذلك راجع للعديد من العوامل الداخلية والخارجية التي سيتم التفصيل فيها في هذا المبحث.

المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤدية للتحول الديمقراطي.

تنقسم العوامل الداخلية المؤدية إلى التحول الديمقراطي لعوامل سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية.

أولا: العوامل السياسية.

يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع نتيجة عدة عوامل، من بينها وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية، ويقصد بذلك تحقيق أربعة أبعاد: الأول هو أن يعكس النظام السياسي قيم المجتمع الثقافية والاجتماعية الرئيسية، الثاني هو أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع، الثالث هو أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط جميع أجزاء الجسد المجتمعي، بحيث تشعر كل جماعة أو فئة بأنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار، الرابع هو أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة امتدادا لها. [1]

كما تشير العديد من الدراسات التي تناولت أسباب التحول الديمقراطي إلى أن هناك دورًا مهمًا للقيادة السياسية في تحفيز عملية التحول الديمقراطي، فعندما تكون هناك قيادة سياسية راغبة، ومؤمنة بالتغيير، وقادرة على مواجهة القوى المحافظة، ازدادت فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي؛ حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين، وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية، كما تعتبر القيادة مسئولة عن عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولاً في المجتمع. [2]

---

1 رقية بلقاسمي،" أثر التحولات السياسية الجديدة بالمنطقة المغاربية على مسار التكامل المغاربي "، أطروحة دكتورا، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السايسية، قسم العلوم السياسية، 2019) ص 185.

2 بن عمراوي عبد الدين،" أزمة بناء أسس الشرعية الديمقراطية في الأنظمة السياسية المغاربية: تونس الجزائر المغرب "، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 08، 2018، ص 23.

هنالك العديد من الأسباب السياسية التي تؤدي إلى الانتفاضة ضد النظام والمتعلقة بشرعية النظام وجدية قيامه بإصلاحات حقيقية نوجزها في ما يلي:

1/ تنامي أزمة الشرعية للأنظمة.

يظهر ذلك في فقدان شعب أغلبية الدول في شمال إفريقيا الثقة بالأنظمة الحاكمة وفقدان مصداقية هذه الأخيرة في قدرتها على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات السياسية الاقتصادية الاجتماعية، بالإضافة إلي عدم منح المواطنين الفرصة للتعبير السلمي عن مطالبهم والانتهاكات التي يتعرضون لها، ويلاحظ أن أزمة الشرعية السياسية قد تلازمت فيما بعد بما يعرف بأزمة الشرعية الدولية فمع انتهاء الحرب الباردة وانهيار القطبية الثنائية عملت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سعيها لتكريس هيمنتها العالمية على التدخل في شؤون الدول. [1]

كما إن الهدف من قيام النظام السلطوي هو القضاء على الأزمة الاقتصادية أو الاستقطاب الجماعي أو العنف وتكتمل مهمتها بالنجاح في المهام الموكلة إليها أو الإخفاق في الأمر كما يفقد النظام شرعيته بسبب التغير في القيم المجتمعية وثقافة المجتمع اقل تسامحا مع النظام السلطوي وتختلف مشكلات الشرعية من نظام إلى آخر بسبب تفاقم الأزمات الداخلية وعجز النظام عن مواجهتها قد تكون اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو تأزم الأوضاع نتيجة هزيمة عسكرية خارجية، هذا العجز في النظام لمواجهة الأزمات قد يخلق معارضة وانتفاضات ضد النظام في اتجاه التحول الديمقراطي. حيث انه عندما يفقد أي نظام سياسي آليات الضبط السياسي والاستقطاب الاجتماعي ويعجز عن أداء وظائفه فان شرعيته تصبح مهددة. وتعود أسباب انهيار شرعية النظام السياسي خاصة الديكتاتورية إلى صعوبة تجديد الذات أي أنها لا تقوم بآي إصلاحات، كما أنها ترفض الاعتراف بضعفها للاستمرار في الاحتفاظ بالسلطة، محاولتها البقاء في السلطة باستعمال العنف وكبت حريات الأفراد. [2]

إذن تعد الشرعية من أهم مرتكزات استمرار النظام السياسي، فإذا فقد شرعيته وأخفق في حل مشاكل المجتمع والوفاء باحتياجات المواطنين ومواجهة الأخطار الخارجية أدى ذلك إلى فقدانه الشرعية والقبول الجماهيري والرضاء الشعبي.

---

1 **المرجع نفسه**، ص 23.

2 **المرجع نفسه**، ص 24.

2/ عدم الفعالية الدستورية والمؤسسية.

نجد أن اغلب دساتير دول المغرب العربي لا تلبي المتطلبات الإنسانية لشعوبها، فهي في اغلب الأحيان لا تتصل بالواقع الفعلي الذي تعيشها هذه الدول، فقد كانت هناك فجوة كبيرة بين النصوص الدستورية والممارسة الفعلية، أما من الناحية المؤسسية فنجد اغلب دول شمال إفريقيا تعمل علي تكريس علوية السلطة التنفيذية على باقي السلطات.

فكلما شعرت النخب الحاكمة أنها في حالة انفراج سياسي وقوة داخلية وغياب الخطر الخارجي قلص المشاركة السياسية، وقيد الحقوق والحريات،وأحيانا يلجأ حتى إلى تعليق الحياة النيابية، وعلى العكس من ذلك يعمد إلى استئناف الحياة البرلمانية والتعددية الحزبية عند ظهور بوادر أزمة سياسية داخلية أو تهديد خارجي. [1]

3/ عدم جدية الأنظمة السياسية في إدخال إصلاحات.

بادرت الأنظمة السياسية العربية نتيجة الضغوطات الخارجية الأمريكية والأوروبية، بتقديم وثائق للإصلاح تتفاعل مع هذه الضغوط، فمن أول المبادرات العربية الوثيقة التي عرفت بإعلان صنعاء للديمقراطية الصادر في يناير 2004 بمناسبة مؤتمر إقليمي رسمي عقد في العاصمة اليمنية، ومن المواد اللافتة للانتباه في هذا الإعلان المادة الأولى التي تنص على أن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان مصدرها ثابت ومتجذر في المعتقدات والثقافات وأن الديمقراطية وحقوق الإنسان تعتبر كلا لا يتجزأ ويضم الإعلان 12 مادة تدعوا إلى تطبيق القانون واستقلال القضاء وترشيد الحكم واحترام حقوق الإنسان واعتماد مبدأ الانتخاب في الهيئات التشريعية والسماح بتأسيس الجمعيات ودعم القطاع الخاص ودعم دور المرأة في المجتمع وتوالت الإعلانات الديمقراطية من العواصم العربية، ففي مايو 2004 أعلنت في تونس وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح في الوطن العربي، والتي ناقشها الرؤساء العرب رسميا بمناسبة القمة العربية المعقودة في العاصمة التونسية وهي تتضمن13 بندا يؤكد أولها وهو أهمها استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية تحقيقا لتقدم المجتمعات العربية النابع من إرادتها الحرة. [2]

---

1 عمر مرزوقي،" حرية الرأي التعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي "، أطروحة دكتورا (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012) ص 136.

2 رقية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص 187، 188.

ثانيا: العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا العنصر سوف يتم التفصيل في أهم عاملين يؤديان إلى التحول الديمقراطي وهما العامل الاجتماعي والعامل الاقتصادي.

1/ العامل الاجتماعي.

مما دفع إلى التحول الديمقراطي في الوطن العربي، نجد التحولات الاجتماعية، متمثلة في تزايد حدة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وتنامي عدد الفقراء والمهمشين، وبخاصة في الأرياف، وفي أحزمة الفقر التي تمتد حول المدن الكبرى والعواصم في معظم الدول العربية، فضلا عن تزايد حدة مشكلات الصحة والتعليم والإسكان في العديد من هذه الدول، مما أدى إلى بروز ظاهرة الطبقية وازدياد الفجوة داخل المجتمع بين الفقراء والأغنياء لدرجة اختفاء الطبقة الوسطى تقريبا وظهور طبقة أوليجارشية متحالفة مع النظام السياسي لخدمة مصالحها ضد الأغلبية الطبقة الشعبية الفقيرة، مما دفع النظام السياسي مع عجزه عن معالجة هذه المشاكل إلى إقرار التحول الديمقراطي، وبرزت تزامنا مع ذلك في بعض الأقطار العربية النقابات العمالية التي لعبت دورا بارزا في الحياة السياسية، من خلال قيامها بإضرابات واحتجاجات على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتردية،وخاصة مع ارتفاع حجم البطالة، بسبب كثرة خريجي المعاهدة والجامعات، مما أدى إلى تفاقم المشكلة عند طبقة واسعة من المثقفين المحبطين من عدم توفر فرص العمل في القطاع العام أو الخاص، حيث كثرت الاعتصام في تونس والمغرب والسودان، وحتى في الدول البترولية التي واجهت أزمات مالية مثل: الجزائر.[1]

ما تمت الإشارة إليه سالفا يؤكد العلاقة الوطيدة بين الظروف والأوضاع الاجتماعية من جهة، والتحول الديمقراطي من جهة ثانية، فالانتفاضات الجماهيرية التي حصلت في كل من تونس ومصر والجزائر والسودان والأردن،نتيجة غياب العدالة في التوزيع وتوسع دائرة الفقر وتعاظم الفوارق الاجتماعية أدى إلى تفجر الوضع الاجتماعي ودفع بالمحرومين اجتماعيا واقتصاديا إلى التعبير عن احتياجاتهم بطريقتهم الخاصة من خلال الضغط على النظام من أجل القيام بحملة من الإصلاحات،نتيجة تصاعد موجة الاضطرابات في البلدان العربية. [2] الملاحظ أن زيادة نسبة الفقر والتباعد الاجتماعي بين الطبقات يؤدي إلى المطالبة بالتغيير وهذا ما حدث في دول المغرب العربي.

---

1 عمر مرزوقي، **مرجع سابق**، ص، ص 137. 138.

2 **المرجع نفسه**، ص 139.

2/ التهميش الاقتصادي.

بالرغم من الثروات المادية المتعلقة بالربح النفط وإمكانية استغلال المجالين الصناعي والزراعي بمنطقة المغرب العربي، وكذلك الثراء البشري وما تملكه من مقومات، إلا أنها عجزت عن تحقيق تنمية مستدامة والوصول إلى عدالة اجتماعية، فلا تزال العديد من القطاعات والشعوب العربية تعاني من المشاكل الاقتصادية، الفقر البطالة، وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادي، وتفشي الفساد بشكل واسع، وانتشار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بفوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي، وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية، ومع اتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ مما أثر بالسلب في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة ويلاحظ أن معدلات التنمية البشرية طبقا لتقرير الأمم المتحدة الإنمائي لانعكس الواقع في عدد من الدول العربية، فالجماهيرية الليبية تأتي في الصف 53 وهذا يمثل على مستوى مرتفع في التنمية البشرية، أما تونس فتقع في الصف 81. والجزائر 51. [1]

ذهب الكاتب جلال أمين إلى القول بأنه حدث تحسن في المؤشرات التي يعلق عليها صندوق النقد الدولي أهمية، ويقيس بها النجاح والفشل بينما حدث تدهور في المؤشرات التي يتجنب الصندوق الحديث عنها ولا يعيرها أدنى اهتمام، لاسيما منها معدل نمو الناتج القومي يرتفع، ومعه متوسط الدخل والاستثمارات الأجنبية تزيد، وهذا ما حدث في تونس في العشرون سنة الماضية وهي زيادة البطالة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزيادة انكشاف الاقتصاد أمام المتغيرات العالمية، وقد كانت النتيجة في تونس زيادة الناتج القومي فيها بمعدل يفوق % 5 سنويا، ولكن أيضا زاد معدل البطالة بنحو 50 % أي 14 % من إجمالي القوة العاملة، وقد اتسعت الفجوة بين وهذا ما ينطبق على كل من الجزائر، وليبيا والمغرب وتونس وهذا المؤشر يؤدي إلى قيام الثورات. [2]

عندما يتعرض الشعب إلى أزمات اقتصادية تؤدي إلى ضعف أو انعدام النمو يؤثر ذلك على النظام الحاكم فكلما كان الشعب يعيش في حالة من الفقر والبطالة كلما أدى به للانتفاض لتغيير وضعه الحالي إلى الأفضل وذلك عن طريق تغيير النظام الحاكم.

---

1 يوسف أزروال،" الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل "، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 03، 2019، ص، ص 28، 29.

2 **المرجع نفسه**.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤدية للتحول الديمقراطي.

تلعب البيئة الخارجية دورا كبيرا من حيث خلق الضغوط والتأثيرات على النظام السياسي، ودفعه إلى مسايرة كل تحولاتها وتطوراتها، لذلك في هذا المطلب سوف نتطرق لأهم العوامل الخارجية.

أولا: دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي.

لقد ساهم التطور الكبير الذي شهدته تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ردم الهوة الشاسعة التي كانت تفصل الشباب في العالم العربي بالتطور الحاصل في العالم الغربي، ومن ثم الانفتاح على العالم والاندماج في عالم الحرية والديمقراطية في ظ ل تحولات كبرى يشهدها العالم، ومع التطور الحاصل في السنوات الأخيرة خلال العقدين الأول والثاني من القرن الواحد والعشرين أدى ذلك إلى توسع كبير في استخدام هذه التكنولوجيا نتيجة العولمة هذه التكنولوجيا أخذت في الانتشار منذ أواخر القرن العشرين، وبدأت تصبح متاحة والحصول عليها ميسورا لأغلب الفئات الاجتماعية فالجيل الجديد من الشباب أصبح له وسائل وطرق أخرى للتواصل، فجيل الانترنت الذي يميل للتفاعل والتآلف الاجتماعي وبناء هويته الرقمية اندمج في الآليات التي يتيحها له الفضاء الالكتروني، فهو بذلك مختلف عن الأجيال التي سبقته من حيث التكنولوجيا، تبلور في شكل تمايز جيلي يمكن أن يطلق عليه الفجوة الجيلية الرقمية. [1]

حيث تعتبر وسائل الإعلام أداة قوية تسهم في تشكيل المعتقدات السياسية وللإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي دور وتأثير في الشأن السياسي، وقد ارتبط بروز الاهتمام بالدور السياسي للإعلام السياسي بمنطقة الشرق الأوسط بالاحتجاجات التي أعقبت انتخابات الرئاسة الإيرانية في العام 2009، وسميت ثورة تويتر، إضافة إلى الثورة الخضراء، غير أن ذروة الاهتمام إعلاميا وبحثيا، إنما جاء مع انطلاق ما يسمى الربيع العربي نهاية 2010 وبداية 2011، والذي سارع عدد من الإعلاميين والباحثين الغربيين خصوصا، إلى اعتبار ثورته ناجمة أساسا عن وسائل التواصل الاجتماعي لاسيما **فيسبوك ويوتيوب وتويتر**. [2]

---

1 انتصار إبراهيم، وآخرون،" الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة "، جامعة بغداد، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، 2011، ص 60.

2 حمدي أحمد عمر علي،" مواقع التواصل الاجتماعي وتشكيل الوعي السياسي "، دورية إعلام الشرق الأوسط، العدد 10، 2014، ص 53.

في حين كانت وسائل الإعلام التقليدية تتسم بالقطرية أي تقتصر على البلد الواحد فقط، والطابع السلطوي الذي يقتصر على الخطاب الإعلامي الذي يم جد السلطة، والابتعاد عن واقع الجمهور، فإن الإعلام الجديد ش كل نموا كبيرا وسريعا لشبكات التواصل الاجتماعي وتحولا في أنماط واتجاهات استخدامه من حيث الوسائل والمضامين والاستراتيجيات، ومن ثم التأثير المهم والتفاعل والتعبئة والحشد وتشكيل الآراء وقد تبلور خاصة في الثورات العربية، نظرا لأن الفئة الأكثر عرضة لهذه الوسائل الجديدة تتم ثل في الشباب الذين وجدوا فيها متنفسا وفرصة لإبداء آرائهم والتفاعل والمشاركة السياسية. [1]

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تؤثر بشكل كبير في الحياة السياسية وذلك كما يلي:

– زيادة الوعي السياسي: الوعي السياسي هو ما لدى الأفراد من معارف سياسية على المستوى المحلي أو العالمي نتيجة الثقافة السياسية التي يحصل عليها الأفراد داخل المجتمع، التي تعد مؤشرا جيدا على التقدم السياسي من حيث إدراك الأفراد لدورهم في صنع القرار ومدى ظهور فكرة المواطنة، حيث أضحى الوعي السياسي أحد أهم الوظائف السياسية التي تضطلع بها مواقع التواصل الاجتماعي نتيجة التسارعية وقوة الانتشار والشمولية ليشمل مجموعة من المعارف والاتجاهات والمبادئ والمعرفة السياسية التي تتشكل لدى الشباب عن طريق استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماع ي عبر المجتمع الافتراضي. كما أثبتت الدراسات أ ن مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك وماي سبيس وتويتر وغيرها تزيد من اهتمامات المشتركين بالحياة السياسية. [2]

– عولمة قضايا النضال السياسي المحلية: عملت مواقع التواصل الاجتماعي على نشر الآراء والأفكار السياسية لمناضلين وأحزاب سياسية محلية، ومن ثم تخطت الحدود الجغرافية في ظرف زمني وجيز واستطاعت أن تصل إلى ك ل أصقاع العالم لم يكن ليسمع بقضاياها العالم، ولو أرادت أن تتعرض لمثل هذا المدى الواسع الانتشار كما حدث لقضايا ثورات الربيع العربي، لاحتاج الأفراد والأحزاب لدفع الملايين والمليارات كحملات إعلامية في الغرب وغيره، أو لاضطروا للقيام بأعمال تخريبية أو خطف بهدف جذب الانتباه العام لقضيتهم لتصبح قضية رأي عام. [3]

---

1 **المرجع نفسه**، ص 53.

2 **المرجع نفسه**، ص 54.

3 خالد غسان يوسف المقدادي، ثورة الشبكات الاجتماعية، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013، ص 169.

ثانيا: ضغط القوى الكبرى.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تعرضت المنطقة العربية لضغوط خارجية، حيث ربطت الولايات المتحدة بين الإرهاب وغياب الحريات في العالم العربي حتى في الدول المعتدلة والتي كانت تدور في الفلك الأمريكي، وطالبت الولايات المتحدة بعض الدول العربية بالقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تدخلت في المناهج المدرسية وخصوصا الدينية منها وحسب نظرتها أن هذه المناهج هي التي تؤسس لجي من الشباب يرمن بالإرهاب، ولا شك أن تدخلات الولايات المتحدة قد تجلى في التدخل في الصومال والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان. [1]

إذن فالولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى بدأت تتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذلك فرنسا كقوة بقيت تدعم الأنظمة الديكتاتورية الموجودة في دول المغرب العربي.

ثالثا: مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية.

إن الحديث عن مشروع الشرق الأوسط الكبير يعود إلى فيفري 2004 حيث أرسلت الإدارة وتقترح فيها G8 الأمريكية وثيقة إلى فريق العمل الذي يحضر لقمة مجموعة الثمانية الكبار واشنطن مجموعة من الإجراءات تشكل مخططا تهدف في مجملها إلى ملء الفراغ الناتج عن عجز الدول العربية الوارد في تقارير الأمم المتحدة سنتي 2003 و2004، حول واقع التنمية بهذه الدول ويتمحور هذا العجز في ثلاث نقاط أساسية: الحرية والمعرفة وتحرير المرأة، ويطرح المشروع مشكلة حرمان المواطن العربي من الحقوق الاقتصادية والسياسية ويحدد مضاعفات هذا الحرمان في تشجيع التطرف واستفحال ظاهرة الإرهاب والإجرام الدوليين والهجرة غير المشروعة. إذا استمر الشرق الأوسط على المسار ذاته سيمثل ذلك تهديدا مباشرا لاستقرار المنطقة ولتفادي هذه الأخطار التي تهدد الدول الكبرى يطرح على الأخيرة أن تضع شراكة لتشجيع مبادرات الإصلاح وتشجع المبادرات التي تحقق ثلاث أهداف:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح و بناء مجتمع المعرفة.
- توسيع الفرص الاقتصادية. [2]

---

1 سلام أحمد السواعير،" توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي 2011، 2017 "، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2017) ص 23.

2 رقية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص، ص 2012، 213.

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في ليبيا.

شهدت ليبيا ثورة شعبية بعد تأثرها بكل من تونس ومصر، مطالبة بتغيير النظام السياسي حيث شهدت أحداثا خطيرة، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: الحراك الليبي والمطالبة بالحرية والكرامة.

انتفض الشعب الليبي ضد النظام السياسي لمعمر القذافي الذي دام 40 سنة، وأصبحت الثورة امرأ واقعا.

أولا: طبيعة النظام السياسي الليبي.

كان معمر القذافي هو قائد الثورة الليبية ضد الملك إدريس السنوسي، حيث كان القذافي زعيم حركة الضباط الأحرار الوحدويين التي كان هدفها تحرير ليبيا فيما عرف بثورة الفاتح، هذه الثورة نجحت في الإطاحة بحكم السنوسي في شهر أيلول، أي قبيل شهر واحد من نجاح الشعب الليبي في ثورته ضد القذافي الذي حرره من حكم الملك محمد إدريس السنوسي. [1]

تغيَّر نظام الحُكم في ليبيا بعدَ إعلان قيام سلطة الشعب في عام 1977 إلى نظام مُعقد وغير منطقي،حيث وضع أسسه معمر القذافي، اعتمد نظام حُكم القذافي على مبدأ اللجان الشعبية، يعتبر المؤتمر الشعبي العام أعلى سلطة تشريعيَّة في الدولة وفق نظام القذافي، ويوازي عمل مجلس الوزراء ويَقوم بتشريع القوانين وغيرها من التشريعات، والذي يتكون من مُمثلين عن عامة الشعب. [2]

كما أن سكان ليبيا المقسمون إلى وحدات محلية تتكون كلٌّ منها من 1000 شخص، حيث ينتخب المواطنون كل من يمثلهم في هذا المؤتمر كانت فترة حكم القذافي أطول فترة حكم غير ملكيٍ في تاريخ العالم أجمع، ويعتبر الأطول حكما في تاريخ ليبيا منذ أن أصبحت ولاية عثمانية عام 1551، لم يكن يعتبر نفسه حاكماً ولا يَملك أيَّ منصب، بل كان يعتبر نفسه قائداً وزعيماً على اعتبار إن الشعب يحكم نفسه بنفسه. [3]

---

1 علي محمد فرج النحلي،" الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار2011، 2017 "، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018) ص 27.

2 **المرجع نفسه**.

3 **المرجع نفسه**، ص 28.

عرف النظام السياسي الليبي تغير جذريا في سبتمبر 1969 وهو نقطة محورية في تاريخ ليبيا وفي تاريخ معمر القذافي السياسية، حيث وصل الملازم أول معمر القذافي إلى الحكم في المملكة الليبية المتحدة عبر انقلاب عسكري، وكان أول ما فعله بعد طرد الملك إدريس السنوسي أن أعطى نفسه رتبة عقيد وشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزميله في الانقلاب عبد السلام جلود رتبة رائد، وغير اسم البلاد ليصبح الجمهورية العربية الليبية، كما أطلق على نفسه لقب قائد الثورة وشغل منصب رئيس مجلس قيادة الثورة حتى عام 1977 حين أعلن ليبيا أول جماهيرية في العالم. بعد نشر القذافي الكتاب الأخضر، وجعله دستورا للجماهيرية الليبية واستند إلى حكم الجماهير الشعبية، تقوم على سلطة الشعب عن طريق ما أسماه بالديمقراطية المباشرة، من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية كأداة للتشريع واللجان الشعبية كأداة للتنفيذ. عرفت ليبيا في بداية 1977 تغيرات سياسية جذرية، إذ تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية، وحلت محلها هيكلية مختلفة تماما تحت اسم سلطة الشعب، ولقد نص إعلان سلطة الشعب على أن السلطات الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. اتسم النظام السياسي الليبي بعد عام 2003 بمحاولاته للقيام بإصلاحات داخلية على ضوء موجة التحولات الديمقراطية التي اجتاحت العديد من الدول إلا أن تجربة القذافي في إدخاله لبعض الإصلاحات لم تنل النجاح بسبب مواقف القوى المعارضة في الداخل والذين عارضوا التحول الليبرالي، ومن خلال هذه التجربة حاول القذافي أن يفسح المجال أمام القوى المعارضة إلا أنه لم يلزم نفسه بموقف معين. [1]

كانت فترة حكم القذافي مرحلة حافلة في مجال خرق حقوق الإنسان وتجاوزات صارخة لحقوق الإنسان الليبي واستشرى في كبت الحريات وتقنين الصحافة وفرض الرقابة الصارمة على المطبوعات وزاد عدد سجناء الرأي العام وأيضا السجناء السياسيين واختفاء وقتل المئات منهم، ومن ثم التنكيل والتهجير الإجباري، وأصبحت أجهزة الأمن والبوليس السياسي مصدر خوف ورعب لليبيين وبرزت في تلك المرحلة عمليات الإعدامات الجماعية التي استمرت من نهاية السبعينات إلى منتصف الثمانينات وذهب ضحيتها أعداد هائلة من طلبة الجامعات والمثقفين وذوي الفكر السياسي المعادي لسياسة القذافي القمعية واعدموا علنا في الساحات. [2]

---

1 علاء الدين زردومي،" التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي "، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013) ص، ص 91. 99.

2 علي محمد فرج النحلي، **مرجع سابق**، ص 28.

ثانيا: مراحل الانتفاضة الشعبية الليبية.

عرفت الأزمة الليبية العديد من المسارات المرحلية التي شكلت في مجملها نقطة التحول في النظام السياسي الليبي وذلك لكونها أخذت طابع وشكل مخالف لما حدث في كل من تونس ومصر، حيث خرجت من طابعها السلمي إلى المسلح، كما عرفت نوعا من التدويل والتدخل الخارجي لحلها.

1/ مرحلة انطلاق الانتفاضة الشعبية.

انطلقت موجة الاحتجاجات في كل من تونس ومصر وصولاً إلى ليبيا حيث قامت مجموعة صغيرة من المتظاهرين في 15 فيفري 2011 للمطالبة بالعدالة بشأن ضحايا مجزرة أبو سليم في 1969، وفي نفس اليوم خرجت كل من مدينة البيضاء ودرنا والزناتان الذين دعوا إلى زوال النظام القذافي، بحيث انتشرت الاضطرابات إلى المدن الأخرى في البلاد وطرابلس، فالأحداث التي وقعت في كل من تونس ومصر كانت حافزا أساسيا في نفوس الجماهير الليبية من أجل كسر حواجز الخوف ضد النظام التسلطي بمعاملة الوحشية، الذي مورس عليهم وسيطرته لعدة أعوام، والتي بدأت من مدينة بنغاري في 15 فيفري 2011.

حيث تم تنظيم هذه التظاهرة في أولها عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي شبكة الانترنيت في صفحات الفيسبوك إذ تم توجيه الدعوة الرئيسية منها، حيث أنشأ نشطاء ليبيين من معارضة الداخلية ومن المهجر صفحات بعنوان انتفاضات 17 فيفري 2011 لتجعله يوم غضب الشعب وعبر البيان المنشور بالصفحة عن ضرورة الخروج للشوارع للتعبير عن الفساد والفقر بشتى أنواعه الذي تعيشه الشعوب الليبية.

ومحددات البيات التي نص عليها البيان هو: إسقاط النظام القذافي. إنشاء دولة الدستور والقانون. محاسبة المجرمين الذين سفكوا دماء شعبنا.

وهذا البيان تزامن بيان القوى السياسية ليبية في المهجر تطالب فيه القذافي بالتنحي عن الحكم، وتؤكد حق الشعب الليبي في التعبير والتظاهر، ولكن من جعل الثورة الانتفاضات أن تخلف لكلا من مصر وتونس هو البعد القبلي الذي لعب الدور الهام في هذه الانتفاضات، بحيث المجتمع الليبي يقوم أساسا على المجتمع القبلي الذي يعلو فيه الانتماء للقبيلة أكثر من الدولة. [1]

1 زياد عاقل،" الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهير الليبية "، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 184 افريل 2014، ص 72.

تم إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي إذ أعتبر هذا المجلس هو الهيئة الرئيسية التي نشأت عن الانتفاضة وذلك في 2011/02/27، وهو يتكون من 33 عضو يمثلون مناطقهم، ويقود المجلس الوطني الانتقالي والمكتب التنفيذي التابع له مجموعة تضم عدد من التكنوقراط، وعدد من الشخصيات السياسية من اللجان الشعبية العامة الذين انشقوا عن نظام القذافي والتحقوا بالمعارضة خلال المرحلة الأولى، ويظم هؤلاء شخصيات مثل مصطفى عبد الجليل ومحمد جبريل، وكلاهما كان ينتمي إلى تيار سيف الإسلام الإصلاحي وكان تأسيس هذا المجلس بمثابة نقطة البداية لفقدان نظام القذافي لشرعية الدولية، خصوصا بعد اعتراف بعض الدول به كممثل شرعي للشعب الليبي، كما أن له دورا كبيرا في تدويل الأزمة الليبية، وذلك بتعينه لعدد من الممثلين في الخارج مثل جمعة القماطي في المملكة المتحدة وعلي زيدان كناطق باسمه في أوربا، إضافة إلى ذلك قام المجلس بتعين لجنة للعلاقات الخارجية وشركة وطنية خاصة لتعاملات النفطية الخارجية وتصدير كميات من النفط إلى قطر ومصرف تابع له يتم من خلاله التعاملات المصرفية وتلقي المعونات الدولية والمساعدات المقدمة من الدول الخارجية للمجلس. [1]

2/ مرحلة المواجهة المسلحة.

هذه المرحلة زادت الانتفاضات حدة بين معارضي النظام ومناصريه مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا من الجماهير المتمردين على النظام وحين فقد القذافي ومناصريه السيطرة على الشعب المتمرد والمنادى للتحقيق العدالة وإلزامية استرجاع حقوقهم السياسية الاقتصادية والاجتماعية واجهتهم بالقتل وهذا الأمر أثر بشكل حاسما في تحويلة الّنصر إلى الثورة وذلك بفعل رد فعل النظام العنيف من طرف نظام القذافي للمناصرين المدنيين، وبالتالي كلما قتل المزيد من المناصرين من قل قوات الأمن، كلما انظم القادة السياسيون والعسكريون وزعماء القبائل بسرعة أكبر لحماية أسرهم ومدنهم ومهما كانت المطالب المتظاهرين الأولية، فقد أصبحت ثانوية، وانشقت وحدات كاملة من الجيش ويكمن سبب هذا التطورات قوات الولاء المحلية والعائلية والقبلية إضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة وبالتالي وجد البلد نفسه في حالة حرب أهلية متصاعدة صعبة السيطرة خلال أسبوعين من اندلا ع الاحتجاجات الشعبية. [2]

---

1 علاء الدين زردومي، **مرجع سابق**، ص، ص 135، 136.

2 أوشريف يسرى، **" تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر "**، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية) ص 83.

عرفت هذه المرحلة العديد من الانشقاقات والاستقالات الفردية والجماعية في صفوف الجيش وإستمر مسلسل الانشقاقات في أركان النظام الليبي وشمل حتى وزراء ومسئولين كبار، إضافة إلى الاستقالات في السلك الدبلوماسي الليبي بالخارج، ومن بين أهم هذه الانشقاقات، إعلان مدير جهاز المراسم العامة في ليبيا نوري مسعود المسمار الذي ظل لصيق القذافي مدة 40 عاما، انشقاقه على النظام، ووزير الداخلية الليبي اللواء الركن عبد الفتاح يونس العبيدي الذي أعلن استقالته من جميع المناصب التي يتقلدها وانشقاقه، إضافة إلى كتائب الجيش الليبي في العديد من المناطق منها منطقة الجبل الأخضر التي أعلن الناطق العسكري باسمها الانضمام الكامل للجيش في منطقته إلى المعارضين. [1]

ولعل رد فعل الأمني لمعمر القذافي ونظامه لم يكن جديدا عل نموذج الثورة التي اندلعت في كل من مصر وتونس، بل كان رد فعل عسكري وذلك من خلال الكتائب الأمنية خاصة بعد فشل قوات الأمن في السيطرة على المتظاهرين ووقوع منطقة الشرقية تحت سيطرة الثوار، ولم يغير القذافي من لهجته مخاطبا شعبه في القنوات التلفزيونية التهديد والقمع ضدهم، ولم يبدي أية ذرة من محاولة تفهمهم لمطالب الشعب بل لم يعترف بهم كمواطنين لهم الحق في التغيير بل وجه لهم الاتهامات والوعيد كونه تقطن لحضور الوضع فكلا الحالتين بالرفض أو تقديم تنازلات فكل الحالتين سيجد نفسه معزولاً من نظام حكم ليبيا، كونه خلال كفل فترة حكم لم يهتم إلاّ بالمصالح الذاتية ورغباته على حساب مصالح الشعبية اللّيبية العامة. وهي العوامل التي أدت بالثورة إلى القيام. [2]

لقد ازدادت الاشتباكات وتزايدت حدتها مع ازدياد يومي في أعداد القتلى حيث خرجت مسيرة بمدينة بنغازي لتشييع قتلى المظاهرات تصدت لها مجموعات من المغاوير بفتح النيران عليها بلا رحمه وقصفتهم بالأسلحة الثقيلة واستخدمت مضادات الطائرات، تسببت بمقتل أكثر من حوالي 300 قتيل و1000 جريح مما دعى عشرات آلاف من المتظاهرين للخروج إلى الشوارع مرة أخرى فانقض عليهم مُسلحون وتصدوا لهم بإطلاق النار وتسبَّبوا بمقتل 50 مواطن. [3]

---

1 علاء الدين زردومي، **مرجع سابق**، ص 132.

2 أوشريف يسرى، **مرجع سابق**، ص 83.

3 علي محمد فرج النحلي، **مرجع سابق**، ص 31.

المطلب الثاني: انهيار النظام الليبي (نظام القذافي)

مع ازدياد حدة العنف واستخدام السلاح في ليبيا جرى تدخل دولي بناءا على قرار أممي ما أدى إلى قتل القذافي.

أولا: التدخل الأجنبي في ليبيا.

كان صدور القرار ألأممي عن مجلس الأمن تحت رقم 1973 القاضي بفرض حظر جوي فوق ليبيا، وحماية المدنين بكافة الإجراءات الضرورية، الشرارة الأولى للتدخل الدولي في ليبيا تحت لواء الحلف الأطلسي إذ تداعت الدول الغربية والعربية لتنفيذ القرار، ولم يكن قرار حلف الأطلسي بالتدخل في الأزمة الليبية أمرا يسيرا نظرا لخبراته السلبية في الأزمات الدولية السابقة، وقد اتفق على أن تتخذ قرارات الحلف بإجماع الدول وذلك دون تصويت وإنما أي اعتراض من طرف الدول المشركة في العملية يسقط القرار، والسلطة السياسية الفعلية في الحلف هو مجلس الحلف المتكون من الدول الأعضاء وأعلى سلطة عسكرية فيه هي اللجنة العسكرية ولها رئيس يوجه العمليات العسكرية وقد عين الجنرال شارل بوشار قائدا للعمليات في ليبيا، ولهذه اللجنة آلية تنفيذية هي الهيئة العسكرية الدولية التي تربط بين هيئات اتخاذ القرار العسكرية والسياسية، وقد نشر الحلف الأطلسي ثلاث سفن في منطقة المتوسط إضافة إلى نشر قوة لتفكيك الألغام وطائرات المراقبة أواكس. تسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية إذ أنه في نهاية شهر مارس أعلن اندرس فوغ راسموسن تولى حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية في ليبيا، وقد جاء هذا التحول لحسم الخلاف، والتردد بين الدول الأوربية حول قيادة العمليات العسكرية على ليبيا، وذلك بتاريخ 24 مارس 2011. [1]

كما أضاف أندريس فوج راسموسن بالقول: إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أعلن سياسة بعيدة المدى لدعم الإصلاح الديمقراطي والتنمية الاقتصادية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وبإمكان الناتو تقديم إسهامات فريدة في هذا المجال. [2]

---

1 تقرير الشرق الأوسط،" الاحتجاجات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط فهم الصراع في ليبيا "، رقم 107، ماي 2011، ص، ص 21، 22.

2 اشرف محمد كشك، " حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية "، على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/1502/ تاريخ التصفح: 2021/04/15.

حيث ستشكل المؤسسات الدفاعية والأمنية الحديثة الخاضعة بشكل كامل للمساءلة من جانب سلطات منتخبة ديمقراطيا، أولوية حيوية أمام ليبيا والكثير من الدول الأخر ى بالمنطقة وأضاف نرحب بليبيا الديمقراطية كشريك في الحوار المتوسطي إلا أن ذلك لا يعني أنه لا نية لدى الحلف لنشر قوات برية في ليبيا، بل إن هناك ثلاثة مؤشرات مهمة في هذا الصدد، أول هذه المؤشرات تصريح وزير الخارجية الروسي بأن اعتزام كل من فرنسا وبريطانيا استخدام مروحيات قتالية يعد بداية لتحول مهمة الناتو في ليبيا إلى عملية برية ثانيها ما أشار إليه قائد القوات البحرية الفرنسية، بيير فرانسوا فوريسيه، عن نية قوات التحالف الانتشار في ليبيا بمجرد انتهاء القتال، وذلك من أجل تقديم المساعدات الإنسانية. [1]

لم يكن قرار حلف الناتو بالتدخل في الأزمة الليبية أمرا يسيرا بالنظر إلى خبرات الحلف السلبية في أزمات سابقة، فقد كان لتدخل الناتو في تلك الأزمة مرجعية إقليمية ودولية، وعوامل أخر ى خاصة بالحلف، ولم يتدخل حلف الناتو كمنظمة سو ى في نهاية شهر مارس 2011، أي بعد ما يزيد على شهر من اندلا ع الأزمة حيث بدأ أعضاؤه الرئيسيون في شن هجمات جوية على الكتائب الليبية على الرغم من صدور قراري مجلس الأمن رقمي 1970 و1973 بشأن الحالة الليبية ومضمونهما إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية وحظر لأسلحة والسفر وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسئولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي. [2]

أعلن نظام العقيد معمر القذافي عن وقف عملية إطلاق النار، ووقف العمليات العسكرية ضد قوات المعارضين، وقد لقي هذا الإجراء الكثير من الاستحسان لدى الأمين العام للأمم المتحدة، ودعي إلى فتح قناة للحوار السياسي بين المعارضة والنظام، ولكن وقف إطلاق النار لم يستمر طويلا، إذ استمرت الهجمات وهذا ما أجهض عملية وقف إطلاق النار في مدة زمنية قصيرة. [3]

---

1 اشرف محمد كشك، **مرجع سابق**.

2 **المرجع نفسه**.

3 علاء الدين زردومي، **مرجع سابق**، ص 138.

ثانيا: مقتل معمر القذافي.

التجأ القذافي قبيل سقوط عاصمته إلى مسقط رأسه سرت .حيث أصبحت هذه المدينة آخر معاقله التي بقيت بعد سيطرة معارضيه على جميع ليبيا في يوم 22 أكتوبر 2011 جاء قرار القذافي بالفرار من سرت متأخرا فلقد أسره ثوار ليبيا ومعه وزير دفاعه وحراسه الشخصيين بعد هروبهم من غارة للناتو حيث قبض عليه الثوار قتل بعد ذلك في ظروف غامضة بالرصاص وتم قتل أبو بكر يونس وزير دفاعه وقتل ابنه المعتصم معه أيضا أعلن المجلس الانتقالي الليبي انه تم نقل جثمان القذافي إلى مدينة مصراته، تم نفي مقتل القذافي من قبل غارة من الناتو مثلما تداول هذا الخبر عبر بعض وسائل الأعلام ولكن ثبت إن من قتلوه هم الثوار الليبيين انتهى نظام القذافي في العشرين من شهر تشرين أكتوبر عام 2011، بعد مقتله على أيدي مجموعات من الثوار، أثناء محاولته الفرار في مدينة سرت (مسقط رأسه) عن عمر يناهز 69 سنة، في 22 تشرين أكتوبر 2011 وتم دفن جثمانه في صحراء ليبيا سرا، ليتم بعد مقتله دخول ليبيا في عهد جديد من التناقضات والانقسامات والاقتتال بعيدا عن ما كان يطمح إليه الشعب الليبي، وتم إعلان ذلك من قبل السلطة الانتقالية في الثالث والعشرين من شهر أكتوبر عام 2011. ليكون بذلك قد طويت صفحة من حكم دام 42 عاما. [1]

ثالثا: إعلان تحرير ليبيا.

أعلن المجلس الوطني الانتقالي في 2011/10/23، من ساحة الكيش في بنغازي وسط احتفالات رسمية عن تحرير ليبيا من نظام معمر القذافي، وهذا ما يعني نهاية انتهاكات حقوق الإنسان التي عانى منها الشعب الليبي من طرف قوات القذافي، ومما يمهد الطريق إلى تشكيل حكومة انتقالية في ليبيا، وقد حضر الاحتفال قادة سياسيون وعسكريون من أعضاء المجلس الوطن الانتقالي. [2]

اذن فالتدخل الخارجي ساهم بشكل كبير في نشر الفوضى خاصة على الحدود وأصبح تأمين الحدود أحد أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا، وهذا ما يجعلها مكانا مناسبا لأسواق السلاح والمخدرات، كما أصبحت ليبيا عبارة عن منطقة أمنة لتسليح ومرور الشبكات الإرهابية التي تشكل خطرا على المناطق المجاورة والعالم.

---

1 مصطفى عمر التير،" الربيع العربي والتحول الديمقراطي :ملاحظات حول التجربة الليبية "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 07.

2 علاء الدين زردومي، **مرجع سابق**، ص 141.

المطلب الثالث: المرحلة الانتقالية في ليبيا ومعيقاتها.

في هذا المطلب سوف نحاول التطرق إلى المرحلة الانتقالية الليبية وكيف تشكلت، ثم نرى أهم المعيقات التي أدت بفشل التحول الديمقراطي في ليبيا.

أولا: المجلس الوطني الانتقالي.

تم إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي إذ أعتبر هذا المجلس هو الهيئة الرئيسية التي نشأت عن الانتفاضة وذلك في 2011/02/27، وهو يتكون من 33 عضو يمثلون مناطقهم، وتكون هذا المجلس في فترة المواجهة مع القذافي وتواصل حتى مع مرحلة ما بعد القذافي.

تمثّل التركيز الأساسي للمجلس الوطني الانتقالي خلال الحرب بالإطاحة بالقذافي، ولكن بضغط من أصحاب الإحسان الدوليين، قام بوضع إطار عمل أساسي للسياسات الليبية ما بعد الصراع حدّد إعلان صادرٌ في 3 أوت 2011 صلاحيات هذا المجلس كما رسم خارطة طريق للانتقال إلى مؤسسات منتخبةٍ وحكومةٍ دستورية كان على المجلس الوطني الانتقالي تسليم السلطة في غضون عامٍ على إعلان تحرير البلد من حكم القذافي وكان سيكون أمامه تسعون يوماً من أجل صياغة قانون انتخابي وتعيين لجنة انتخابية والدعوة لإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية وطنية وكانت هذه الانتخابات ستجري في غضون 240 يوماً اعتباراً من تاريخ التحرير. والمهمّ أن المسؤولية الأوّليّة للجمعية التأسيسية كانت تسمية لجنة لصياغة الدستور الجديد وقد مُنحت هذه الجمعية ثلاثين يوماً للقيام بهذه المهمّة، حين مُنحت اللجنة بذاتها 60 يوما إضافيا للاضطلاع بعملها بحيث كان سيجري بعد ذلك استفتاء وطني حول الدستور وبالتالي في حال نجاح الدستور كان هذا الاستفتاء ليُستتبع بانتخاباتٍ للحكومة الدستورية الأولى في ليبيا وفي غضون ذلك، أصبح هذا المجلس بحكم الأمر الواقع، هو حكومة ليبيا الانتقالية ونقل عملياتهم من بنغازي إلى العاصمة تم تشكيل حكومة انتقالية في 24 نوفمبر بقيادة رئيس الوزراء عبد الرحيم الكيب، والتي بقيت قائمةً إلى حين التمكّن من إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة. كما كان المجلس الوطني الانتقالي وخلفه ليمارس السلطة التنفيذية والتشريعية على حدٍّ سواء مؤدياً بفعالية دور حكومة تصريف أعمال. [1]

1 كريستوفر شيفيس، جيفري مارتيني،" ليبيا بعد القذافي عِبَرٌ وتداعياتٌ للمستقبل "، مؤسسة راند، 2014، ص، ص 35، 36.

وباشر المجلس الانتقالي في رسم المرحلة الانتقالية من خلال إصدار الإعلان الدستوري المؤقت والذي يحتوي 37 مادة توزعت على خمسة أبواب تناولت في الباب الأول التعريف بالدولة والقيم التي تستند عليها كما حددت المبادئ العامة للعملية السياسية وخصص الباب الثاني للحقوق والحريات العامة، بينما تناول الباب الثالث نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية وبين الباب الرابع الضمانات القضائية واحتوى الباب الخامس على أحكام انتقالية.

وقد استند المجلس إلى شرعية الثورة واعتبر أن ما يقوم به ينطلق من استجابة لرغبات الشعب الليبي وتطلعاته في تحقيق الديمقراطية وإرساء مبادئ التعددية السياسية ودولة المؤسسات وتطلعا إلى مجتمع ينعم بالاستقرار والطمأنينة والعدالة وينهض بالعلم والثقافة ويحقق الرفاهية والرعاية الصحية، ويعمل على تنشئة الأجيال الصاعدة على الروح الإسلامية وحب الخير والوطن. [1]

حيث وضحت المادة 30 أن المجلس الانتقالي هو الذي يمثل أعلى سلطة في الدولة الليبية والمسئول عن إدارة البلاد حتى انتخاب المؤتمر الوطني العام ، وبعد إعلان التحرير ينتقل المجلس الوطني الانتقالي إلى مركزه الرئيسي طرابلس ويشكل حكومة انتقالية خلال مدة أقصاها 30 يوم وخلال 90 يوم من إعلان التحرير يقوم المجلس بالآتي:

- إصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام.

- الدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام خلال 240 يوم من إعلان التحرير، ويتكون المؤتمر من 200 عضو منتخب من طرف كل أبناء الشعب الليبي وفق القانون الخاص لانتخاب المؤتمر الوطني العام.

- يحل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في أول انعقاد للمؤتمر الوطني العام ويتولى أكبر الأعضاء سنا رئاسة الجلسة ويتولى أصغر الأعضاء سنا أعمال مقرر الجلسة، ويتم خلال هذه الجلسة انتخاب رئيس المؤتمر الوطني العام ونائبه بالاقتراع السري المباشر بالأغلبية النسبية وتستمر الحكومة الانتقالية في تسيير أعمالها إلى حين تشكيل حكومة مؤقتة. [2]

---

1 رقية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص 249.

2 **المرجع نفسه**، ص 250

ثانيا: انتخاب المؤتمر العام.

في 07 جويلية 2012 بتاريخ بعد عملية مد وجزر انتخبت دولة ليبيا المؤتمر الوطني العام ليحل محل الحكومة المؤقتة القديمة الزائلة لتسير أمور الدولة خلال المرحلة الانتقالية بعد إقالتها للمجلس الوطني الانتقالي وفي09 أوت قام المجلس الوطني بتسليم السلطة رسميا للمؤتمر الوطني العام. انتخب المؤتمر الوطني العام أيضاً رئيساً للجمعية، هو محمد المقريف تصرّف كما لو كان رأس الدولة الليبية غير أنّ الصلاحيات المرتبطة بمنصبه وعلاقته بحكومة زيدان لم تكن واضحةً البتة، تولّى المقريف دور القائد العام ومثّل ليبيا مرارا في المنتديات الدولية، على غرار اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد في نيويورك في شهر أيلول 2012. [1]

كما عرض زيدان على كل واحدة من المجموعتين السياستين الرئيسيتين في المؤتمر الوطني العام، وهما تحالف القوى الوطنية وحزب العدالة والتعاون، خمسة مناصب وزارية وقام أيضاً بنشر التمثيل على مناطق ليبيا المختلفة ومن أجل تجنّب الالتزام بشكلٍ وثيقٍ بإستراتيجية اختيار وسياسات محسوبية، عيّن زيدان مستقلّين من أجل ترؤس مناصب وزارية يصفها الليبيون بمناصب سيادية وتشمل وزارات الدفاع، والداخلية، والشؤون الخارجية والعدل والمالية، والتعاون الدولي، حشدت هذه الصيغة دعماً كافياً للحصول على موافقة المؤتمر الوطني العام وإنما تسببت بتوترات ضمن الحكومة وقلّصت قدرة زيدان على السيطرة على حكومته وفي هذه الأثناء، أدت هذه العملية المثيرة للجدل والمطوّلة، إلى تبديد الزخم الإيجابي الذي تم استمداده من انتخابات7 جويلية. صعّبت هذه الانقسامات والتناقضات الداخلية على المؤتمر الوطني العام الحكم ولكن، سرعان ما وجدت الجمعية نفسها تحت رحمة شارعٍ مضطرب، وتورّطت في نقاشٍ حول قانون تطهير، يعرف بتسمية قانون العزل السياسي، وصل إلى مستوى الأزمة في النصف الأوّل من العام 2013 وعلى الرغم من أنّ ب عض أشكالا لتطهير أمر طبيعي في وضع ما بعد الصراع، في ليبيا، كما في العراق، اتّخذت المسألة منحى بعيداً جداً وأصبحت وسيلةً، استخدمتها في المقام الأوّل المجموعات الإسلامية المحافظة، التي لم يُشَوَّه قادتها بالاشتراك مع نظام القذافي، من أجل السعي وراء تعزيز قبضتها السياسية ضدّ المعتدلين. [2] إذن فقد تشكل حكومة من طرف زيدان والمقريف رئيسا للمؤتمر، لكن دائما ما واجهوا صعوبات كبيرة.

---

1 كريستوفر شيفيس، جيفري مارتيني، **مرجع سابق**، ص 42.

2 **المرجع نفسه**.

المطلب الرابع: معيقات التحول الديمقراطي في ليبيا.

هنالك العديد من العوامل التي أدت إلى فشل عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا، كان أهم عامل والغالب هو انتشار السلاح والميليشيات التي تدعم كل طرف يريد أن يكون في الحوار الوطني كما هناك معيقات سياسية.

أولا: انتشار السلاح والمتاجرة به .

يشكل انتشار السلاح العامل الأساسي في مشكلة الانفلات الأمني الذي تشهده ليبيا منذ إعلان التحرير وهو المثبط لعودة الشركات الأجنبية والطارد لها، في الوقت الذي تعتبر فيه البلاد في أمس الحاجة إليها لتنفيذ مشاريع الاعمار، وتوفير البني التحتية الأساسية، وغيرها من مشاريع التنمية، كما يشكل انتشار السلاح عقبة كبرى للجهاز القضائي وإجراءات العدالة ونشر الأمن، كما أنه ينقص من هيبة الدولة في الداخل والخارج. كذلك قام بإعاقة التحول الديمقراطي في ليبيا لان كل طرف لا يريد لطرف آخران يفرض رأيه، وهذا راجع لعدم الحوار وقبول الأخر. [1]

كما يشكل الوضع الأمني المنفلت في ليبيا التحدي الأكبر الذي كان يواجه حكومتها، فبوجود سلاح منفلت وعدم تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد، بقي الأمن على المحك ومفتوحا على كل الاحتمالات، وهو ما انتهى إلى اختطاف رئيس الحكومة علي زيدان يوم 10 أكتوبر 2013 فقد عاشت ليبيا أوضاعا منية قاسية منذ نجاح ثورتها انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب المسلحة التي تعمل وفقا لأجندات متباينة، كل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد في وجه العنف والأطراف المتشددة، يضاف إلى كل ما سبق تركة ثقيلة خلفها نظام القذافي، فهناك عوامل كثيرة تضافرت لتجعل المشهد الأمني الليبي مشهدا تعاظمت مراحله حتى وصلت ذروتها بخطف رئيس الوزراء علي زيدان الذي تحدث عن جهود لم شمل الليبيين. [2]

وتزداد الهوة اتساعا وسط تصاعد العنف وسيطرة المسلحين على العديد من المناطق الحيوية في الدولة الليبية.

---

1 مجدي يازجي،" ليبيا انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب "، على الرابط:

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2013/10/10 تاريخ التصفح: 2021/04/16.

2 **المرجع نفسه**.

ثانيا: المجموعات المسلّحة في ليبيا.

على الرغم من أنّ عدداً من المجموعات ما زال غامضاً، يُعتبر بعض المجموعات الكبرى وبعض التجمّعات جدير بالذكر على وجهٍ خاص، بالنظر إلى أهميّته بالنسبة إلى التطورات السياسية والأمنية. كما ساهمت هذه المجموعات بشكل كبير في إعاقة التحول الديمقراطي. لذلك في هذا العنصر سوف نتطرق لأهم المجموعات المسلحة التي كان لها دور مؤثر في الساحة الليبية.

1/مجلس الزنتان العسكري.

يُعتبر هذا المجلس أحد المجموعات الأكثر قوةً وتنظيما في ليبيا، وقد أدّت الكتائب المنضوية تحت هذا التجمّع دوراً أساسياً في عملية الاعتقال التي قام بها المتمرّدون في شهر آب 2011، ما منحهم درجة معيّنة من الشرعية هذه المجموعة أيضاً هي مَن خطفت سيف الإسلام، ما عزّز موقعها أكثر بعد وقد عُيّن أحد قادة المجموعة وهو أسامة الجويلي، وزيراً للدفاع بعد فترةٍ وجيزةٍ من الحرب، من قبل المجلس الوطني الانتقالي تحت ضغطٍ كبير بحسب ما يُقال و يُقدّر عدد متمرّدو الزنتان بأكثر من 4000 عنصر، وهم قد اشتبكوا في أكثر من مناسبةٍ واحدةٍ مع الميليشيات المتحيّزة للإسلاميين في طرابلس، حيث لا تزال هاتان المجموعتان تتمتّعان بوجودٍ قوي. [1]

2/ كتائب مصراتة.

مصراتة هي المنافس الرئيسي للزنتان على السلطة والنفوذ في ليبيا، مصراتة هي واحدة من المناطق القليلة التي سيطر عليها المتمردون خارج الشرق خال الأشهر الأولى من الحرب، كما تمت محاصرتها من قبل قوات القذافي وكنتيجةٍ لذلك، عانى سكانها بشكلٍ هائل لم يحتقر المقاتلون من مصراتة النظام فحسب نما أيضاً شعروا بأنّ لهم مطالبة خاصة من القيادة الوطنية، ما إن انتهت الحرب وذلك بالنظر إلى ما عانوه تنحاز كتائب مصراتة في بعض الأحيان إلى الإخوان المسلمين والحزب السياسي التابع لهم والمعروف بتسمية حزب العدالة والتعاون. ويُعتبر الكثيرون من هذه الكتائب جزءاً من قوات درع ليبيا وبالتالي فهم يرجعون إلى الحكومة رسمياً، على الرغم من أنّهم يأخذون الأوامر منها بمحض اختيارهم. [2]

---

1 كريستوفر شيفيس، **مرجع سابق**، ص 30.

2 **المرجع نفسه**، ص 31.

3/ كتيبة 17 فبراير.

كتيبة 17 فبراير هي مجموعة إسلامية قوية أخرى في الشرق، تضمّ 12 كتيبة مختلفة، ويُقدّر عدد الأعضاء التابعين لها بين 1500 و3000 عضو، كما تملك مخزونات كبيرة من الأسلحة الثقيلة أدّت هذه الكتيبة دور قوة حكومية للعمليات في الكفرة وأماكن أخرى في ليبيا يتمّ تمويلها من قبل وزارة الدفاع والجدير بالذكر أنّ هذه الكتيبة كانت المجموعة المسؤولة عن حماية المجمّع الدبلوماسي الأمريكي في بنغازي قبل الهجوم في 11 أيلول 2012 ينتمي قائدها، وهو فوزي بوكتف، إلى عائلة من مصراتة، وتربطه علاقات وثيقة بإسماعيل الصلابي من راف الله السحاتي وإسلاميين أقوياء آخرين في المنطقة. [1]

4/ غرفة عمليات ثوّار ليبيا.

كانت هذه المنظمة، التي تأسست في البداية من قبل رئيس المؤتمر الليبي نوري أبو سهمين، من أجل حماية وتأمين ليبيا في شهر آب 2013 عن اختطاف رئيس الوزراء زيدان في شهر تشرين الأول من العام نفسه تم تجريد فرع طرابلس من تفويضه، ولكن تم افتتاح فرع شريك آخر في وقتٍ لاحقٍ في بنغازي، له أهداف مماثلة.

5/ كتيبة أنصار الشريعة.

تُعرف المجموعة الأكثر ارتباطاً بهجوم بنغازي باسم أنصار الشريعة بنغازي أنصار الشريعة بنغازي هي مجموعة إسلامية من المحتمل أنّها تضمّ إسلاميين بين أعضائها، شاركت في مشاريع للخدمة العامة والأعمال الخيرية، بما فيها دعم الرفاه الاجتماعي وتنظيف وتصليح الطرقات وتوفير الأمن لمستشفى وتوزيع الصدقات خال شهر رمضان وفي غياب الدولة، ساعدت هذه الإستراتيجية كتيبة أنصار الشريعة بنغازي في كسب بعض القبول من جمهور بنغازي العام، على الرغم من الاحتجاج العنيف ضدها في أعقاب الهجمات وآرائها الغاية في التحفّظ التي دفعت بها لرفض سلطة العملية السياسية الديموقراطية بالإجمال. قائد هذه الكتيبة هو محمّد علي الزهاوي الذي حارب إلى جانب راف الله السحاتي في مصراتة خال الحرب. [2]

كل هذه الكتائب المسلحة ساهمت في الخراب في ليبيا باقتتالهم فيما بينهم، ما أدى إلى الفوضى.

---

1 كريستوفر شيفيس، **مرجع سابق**، ص 32.

2 **المرجع نفسه**، ص، ص 33، 34.

ثالثا: التعقيدات السياسية كمعيق للتحول الديمقراطي.

بعد فشل العملية السياسية بدأ عدد من الفاعلين السياسيين يلقون باللوم على المؤتمر الوطني العام، ونادت حملة سُمّيت :لا للتمديد بإسقاط المؤتمر، وشكَّل المؤتمر على إثرها لجنة سُميت لجنة فبراير التي قرَّرت إجراء انتخابات برلمانية والدخول في مرحلة انتقالية جديدة، صاحَب ذلك أعلن الجنرال المتقاعد خليفة حفتر الحرب على ما وصفه بالإرهاب، وقام بعدة محاولات لدخول بنغازي بعد معارك على مشارف المدينة، وقد صاحب ذلك في المنطقة الغربية عملية فجر ليبيا التي أراد مُطلِقوها من الكتائب المسلحة في مدن عدة من المدن الغربية قطع الطريق على تكرار سيناريو بنغازي في المنطقة الغربية؛ حيث اعتبر ما فعله حفتر ثورة مضادة تريد إعادة نظام القذافي.

بعد انتخاب مجلس النواب انتقل المجلس لمدينة طبرق مبررًا ذلك بوجود عوائق أمنية لانعقاد أول جلسة في بنغازي كما هي مقترحات لجنة فبراير/شباط؛ الأمر الذي اعتُبر مخالفًا للدستور؛ حيث نشأت إشكالية أخرى حول تسليم السلطة بين المؤتمر الوطني ومجلس النواب، وإشكالات دستورية أخرى، وقد رأت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في 6 نوفمبر2014، بعد ذلك أن مقترحات لجنة فبراير من الأساس غير دستورية واعتبر المؤتمر ذلك حلا للبرلمان ولم يفهم البرلمان أن إلغاء مقترحات اللجنة طعن في شرعية انتخابه، واعتبر أن الحكم صدر تحت تهديد السلَّح. وما إن بدأ المجلس جلساته حتى أعلن دعمه لعملية الكرامة، وما أن انتصرت قوات فجر ليبيا على كتائب الصواعق والقعقاع في طرابلس حتى أعادت المؤتمر الوطني كجهة شرعية للبلد واختير السيد عمر الحاسي رئيسًا للوزارة في حكومة الإنقاذ، وهكذا دخلت البلد في انقسام سياسي وجدل حول شرعية الحكم وصراع عسكري بين قوتي فجر ليبيا والكرامة .وبعد أن كان هناك أعلن دستوري يضم الجميع صار هناك جسمان بمسميين مختلفين، وذراع عسكرية لكل خارطة سياسية، مع استخدام لموارد البلد الواحد والأسلحة التي انتشرت بعد الثورة، وارتفاع لعدد القتلى وهذا التوصيف جعل البعض يعتبر ما يحدث في ليبيا حربًا أهلية بينما رأى آخرون أنها ثورة مضادة، فقد عادت الأجهزة الأمنية السابقة في المنطقة الشرقية للبلد وظهر بعض التصريحات التي تدعم، تلميحًا أو تصريحًا، عملية الكرامة، كما صرَّح بعض أتباع النظام السابق بأن القوات التي جاءت لبنغازي هي نفس القوات التي قدمت إبَّان ثورة السابع عشر من فبراير 2011. [1]

1 نزار كريكش،" مسار الحوار الليبي :جدل النماذج التفسيرية وصراع الاستراتيجيات "، مركز الجزيرة للدراسات،21 ماي 2015، ص، ص 03، 04.

المبحث الثالث: ثورات الربيع العربي وانعكاسها على الإصلاح السياسي بالمنطقة المغاربية.

شهدت منطقة المغرب العربي انتفاضة كبيرة قام بها الشعب للإطاحة بالأنظمة السياسية الفاسدة، ونجحت تونس في هذا المسعى ثم مصر ثم ليبيا، كما بقيت هنالك دول اندلعت فيها احتجاجات لكن لم تتغير أنظمتها السياسية وذلك راجع للعديد من السياسات الإصلاحية التي قامت بها هذه الأنظمة.

المطلب الأول: تطورات المشهد السياسي الجزائري بعد 2011.

في هذا المطلب سنتطرق للنظام الجزائري واهم الإصلاحات التي قام بها في ظل حركات الربيع العربي.

أولا: طبيعة النظام السياسي الجزائري.

تعد الجزائر من بين أكثر الدول العربية التي شهدت تحولات وأحداث سياسية عنيفة منذ نشوء الدولة الحديثة في العشرينيات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، وكان لهذه التحولات والأحداث بقدر ارتباطها باعتبارات المصالح والسياسات والتحالفات الدولية والإقليمية من جهة وتضارب أو تلاقي أفكار وأهداف الأطراف والقوى السياسية الجزائرية المختلفة، أثاراَ شملت مجمل نواحي الحياة في الجزائر ومن بينها النواحي السياسية التي يمكن أن تعبر عنها بدلالة الفاعلية السياسية والاستقرار السياسي.

فمنذ الاستقلال عام 1962، حرصت الجزائر على الأخذ بنظام الحزب الواحد جبهة التحرير الوطني الذي عاشت من خلاله في هدوء نسبي بالاستناد إلى الشرعية التاريخية التي جاء بها الكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي، وعلى الرغم من كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية الداعية إلى تكريس حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد كحزب طليعي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الاشتراكية إلا أن دورها ظل محدودا في الواقع مما يقرره الرئيس منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية. لقد عمل النظام السياسي الذي أقيم عشية الاستقلال على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري ونفي الصراع السياسي، مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة تمارس نشاطها في السرية تمثلت في جبهة القوى الاشتراكية التي أسسها أيت أحمد الذي عارض النظام الأحادي وسعى إلى إقامة نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية. [1]

---

1 فاروق أبو سراج، " النظام السياسي الجزائري دراسة مقارنة للنظام الجمهوري الرئاسي، البرلماني، الفرص والبدائل" مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 02 ، جوان2006، ص، ص 07، 08.

ويمكن القول أن نظام الحكم في الجزائر قد مرَ بمرحلة أولى عملت الدولة من خلالها على بناء مؤسساتها وذلك عبر مشروعها التنموي الذي أثر في تكَّون البنية الاجتماعية الجزائرية الحديثة بحيث سمح للبرجوازية الصغيرة أن تحتل مكاناً قياديا وريياديا في جهاز الحكم، وهو ما أثر على تكوين تحالفات جديدة شاركت في العملية السياسية وأعطت الشرعية للنظام في إبعاد كل الفئات التي يمكن أن تسبب تهديداً للسلطة، وهكذا تكونت جماعة جديدة ذات توجه براغماتي مرتبطة بالجيش، وتعمل من أجل تحقيق مصلحة الطبقة التي تؤيد مصالحه وتوجهاته، وهو ما جعل المشاركة في العملية السياسية من قبل الفئات الاجتماعية الأخرى جد محدودة، وذلك بسبب غياب المؤسسات السياسية المؤطرة للجميع من جهة وعزوفها عن المشاركة من جهة أخرى. [1]

ونظرا للتسلط السياسي الذي فرضه الحزب الواحد، نشأت أزمة سياسية شديدة أسفرت عن أحداث أكتوبر 1988، مما لاشك فيه أن هذه الأحداث قد مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري وبدأت الإصلاحات الدستورية بالتعديل الجزئي لدستور 1976 في 3 نوفمبر 1988 وتمثلت هذه التعديلات في ما يلي: خلق منصب رئيس الحكومة بهدف إبعاد رئيس الجمهورية عن المواجهة وجعله لا يتحمل مسؤولية أخطاء التسيير التي تقع فيها الحكومة، منح الاستقلالية للمنظمات الجماهيرية والتنظيمات المهنية عن وصاية وسيطرة الحزب، وتكْملة هذه التعديلات، جاء دستور 23 فيفري 1989 ليكرس الانفتاح على التعددية الحزبية وإرساء دعائم النظام الديمقراطي الذي يتجلى في فصل السلطات والتداول على الحكم.

لقد تحتم إجراء تعديلات عليه في سنة 1996 لتؤكد هيمنة المؤسسة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية وتتجلى مظاهر تقوية المؤسسة التنفيذية من خلال: توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية لمجال عمل السلطة التشريعية والقضائية والدبلوماسية والعسكرية، إضعاف البرلمان بجعله في مجلسين، تقييد البرلمان بقيود تجعله حبيس المؤسسة التنفيذية. [2]

إذن فالنظام الجزائر هو نظام ديمقراطي يتخذ الطبع الرئاسي في شكله، مع وجود برلمان مقيد، لكن الملاحظ يرى انه موجود على الدستور فقط، لكن الواقع يختلف تماما.

---

1 الطاهر خاوة ،" المشاركة السياسية في بلدان المغرب اتحاد المغرب العربي دراسة مقارنة الجزائر، المغرب "، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010) ص 44.

2 **المرجع نفسه**، ص 46.

ثانيا: الإصلاح السياسي في الجزائر.

جرت تعديلات على الدستور الجزائري سنة 2008، وتم فتح العهدات للرئيس وعليه أعيد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أفريل 2009 وقدم على أنه مرشح مستقل لولاية ثالثة ستمتد إلى عام 2014، وبذلك في اللحظة التي اشتعلت الشرارة التونسية كانت السلطة السياسية القائمة في الجزائر ماضية في يقينيتها الشمولية والتي بدت وكأن لا شيء يمكنه أن يزعزعها جديا، ومهما يكن فإن المعطى السياسي الجزائري، هو ثمرة تاريخ خاص سوف يطبعه بطابعه، تماما كما هو الحال بالنسبة للشمولية الجزائرية المحلية والتي تتسم بعدة خصوصيات وتعود أساسا إلى نهاية الثمانينات من القرن العشرين، في الواقع في أعقاب أحداث أكتوبر1988 ، والتي طغت عليها أزمة كبرى ورافقتها حملة كبيرة من المطالب الديمقراطية ولا سيما نتائجها في الحقل السياسي وخاصة دستور فبراير 1989، الجديد إتسمت الحياة السياسية في البلاد وبعد عشرات السنين بالتعددية الحزبية وبصحافة حرة نسبيا. [1]

بدأت الأحداث في الجزائر بارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية خاصة السكر والزيت وانطلاق الاحتجاجات الشعبية التي مست العديد من مناطق الجزائر في بداية جانفي 2011، وهذه الاضطرابات قام بها الشباب الذين يعانون غالبا من نسب مرتفعة من البطالة الحقيقية والبطالة المقنعة، والذين أطلقوا العنان لرغبتهم في إسماع صوتهم وفي التعبير عن شعورهم بالحرمان، كان تعامل السلطات بالتركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأحداث التي تزامنت مع ما يجري في تونس من أحداث في سياق ما اصطلح عليه بالربيع العربي، ولما كانت سنة 2011 خالية من رهانات سياسية انتخابية ساعد على إضفاء نوع من الهدوء على المشهد السياسي الجزائري وبقاء المطالب في شقها الاقتصادي والاجتماعي والتعامل وفقها بإجراءات اقتصادية لتخفيف الأزمة. [2]

مع ازدياد وتيرة الاحتجاجات وبقائها أسبوعا كامل في معظم ولايات الوطن، خرج النظام الجزائري وبدا بوضع العديد من الإصلاحات التي حاول إرضاء المحتجين به.

---

1 رقية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص 265.

2 فخر الدين ميهوبي،" إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار المملكة المغربية نموذجا "، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012) ص 149.

لم تكن الدولة الجزائرية بعيدة عن تلك الاحتجاجات أو التغيرات بحيث تبنى قادة البلاد بعض المشاريع المستقبلية التي تصب في قالب التغيرات في السياسة الداخلية، وأهم هذه التغيرات جاءت من خلال تصريح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يوم (2011/04/15) عن ضرورة إدخال إصلاحات تشريعية ودستورية من أجل تقوية الديمقراطية التمثيلية، كذا رفع حالة الطوارئ التي دخلتها البلد منذ (1992/02/09) حيث تم ذلك بأمر رئاسي في يوم (2011/02/24) ويشير بعض المحللين إلى أن هذه الإصلاحات السياسية راجعة لموجة التغيير في الشرق الوسط، فقد عرفت الجزائر سلسلة من الاحتجاجات في بداية جانفي 2011، تعود لارتفاع الأسعار خاصة أسعار المواد الغذائية مثل السكر والزيت، حيث توفي خمسة أشخاص وجرح800 آخرون في العاصمة وبعض المدن الجزائرية على غرار قسنطينة ووهران ومنطقة القبائل جراء انفجار الشارع كما انه ومع حادثة انتحار التونسي محمد بوعزيزي رصدت حوادث انتحار متفرقة لكن السلطات الجزائرية لم تلجا إلى العنف وقامت بخفض السعار.

وفي ظل تأزم الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة وتزايد وتيرة التهديدات الأمنية فقد أقدمت السلطة السياسية في البلاد من إجراء تعديل دستوري، هو الثاني في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، واهم ما جاء فيه كما يلي:

1/ ترسيم الأمازيغية كلغة ثانية في البلاد إلى جانب العربية، والسماح بترشح الرئيس لولايتين رئاسيتين فقط تمتد كل منها 5 أعوام، بعد أن كانت مفتوحة، إضافة إلى تأسيس هيئة مستقلة لمراقبة العملية الانتخابية.

2/ كما نص التعديل، على أن رئيس الجمهورية يعين رئيس الوزراء بعد استشارة الأغلبية البرلمانية، بعد أن كان يعينه دون الرجوع إليها، كما جاء فيه لأول مرة حق البرلمان في مناقشة الاتفاقيات الدولية قبل المصادقة عليها من قبل الرئيس، وتخصيص جلسة شهرية بالبرلمان لمناقشة جدول أعمال تقترحه كتل المعارضة.

3/ وفي جانب الحريات، جاء في المشروع تجريم المعاملات اللاإنسانية ضد المواطن وحرية التظاهر السلمي للمواطن، ومنع سجن الصحفيين بسبب كتاباتهم. [1]

1 هشام صاغور،" أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني "، أطروحة دكتورا (جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017) ص، ص 131، 132.

4/ إصلاح القانون المتعلق بالأحزاب السياسية (12-04) صدر هذا القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية التمثيل الأوسع لمختلف شرائح المجتمع، ومحاربة كل أشكال التهميش والهيمنة السياسية، وذلك من خلال توسيع نطاق التعددية الحزبية وتجديد النخب السياسية التي تسمح بمشاركة سياسة أوسع.

5/ إصلاح القانون المتعلق بالانتخابات (12-01) شكل القانون العضوي المتعلق بالانتخابات أساسا لعملية الإصلاح السياسي باعتباره القاعدة القانونية التي ستجري الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 وذلك أنها تعبر عن المجال أو السوق السياسية التي ستحدد القيمة العامة لهذه الإصلاحات.

6/ تثمين حرية الصحافة وتوسيع الفضاء الإعلامي العمومي وإعادة النظر في السياسة الإعلامية العمومية التي تواجه تحدي كبير من طرف القنوات الإعلامية الفضائية، وتحديث المجال الإعلامي الوطني ليتلاءم مع النظام التعددي وترسيخ الاحترافية، كما سيتم صياغة مشروع القانون العضوي المتعلق بالإعلام لوضع ضمانات لتجسيد حرية الصحافة. [1]

كما صادق البرلمان الجزائري على قانون الإعلام الجديد الصادر في 14 ديسمبر 2011 الذي يسمح بإنشاء محطات تلفزيونية وإذاعية خاصة، ويضع حدا بالتالي لاحتكار الدولة للقطاع السمعي البصري في الجزائر ونص كذلك على إعفاء وزارة العدل من منح تراخيص إنشاء الصحف وإسناد هذه المهمة إلى السلطة العليا للصحافة المتمثلة في المجلس الأعلى للإعلام، كما جاء في القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في18 صفر 1433 الموافق ل 12 جانفي 2012، وقد جاءت هذه الإصلاحات مواكبة لتغييرات دعمت الحريات العامة والتعددية السياسية.

تعتبر هذه الترسانة من الإصلاحات السياسية على قدر كبير من الأهمية إلا أنها ليست كافية تماما لإحداث نقلة نوعية في مجال تحقيق الديمقراطية، إلا أن تطبيقاتها في الواقع لم تكن بذات الأهمية، ولم تغادر التقليد الجزائري في التعامل مع فكرة الإصلاح والتغيير وهو فصل الممارسة عن النصوص القانونية والإجراءات التنظيمية ما يجعلها مجرد شعارات كبرى. [2]

1 عمار عباس،" تأثير التعديلات الدستورية على طبيعة النظام السياسي الجزائري "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 2014، ص 19.

2 يوسف بن يزة، مبروك ساحلي،" الإصلاحات السياسية كآلية للديمقراطية في بلدان المغرب العربي "، مجلة دراسات وأبحاث العدد 25 ، ديسمبر 2016، ص 08.

المطلب الثاني: المغرب: التحول في ظل الاستمرارية.

مع اندلاع ثورات الربيع العربي بدأت العديد من الطالب بالتغيير في دول المغرب العربي، لكن استطاعت السلطة الحاكمة وضع إصلاحات، لذلك سنحاول في هذا المطلب التعرف على الملامح الرئيسية للنظام السياسي المغربي، وكذالك الدوافع التي دفعته لمباشرة عملية التحول الديمقراطي عن طريق إصلاحات عميقة.

أولا: طبيعة النظام السياسي المغربي.

مع مجيء الاستقلال وبالتحديد فترة 1955، وحتى الإعلان عن الدستور الأول للبلاد عام 1962، برز إلى السطح صراع سياسي بين المؤسسة الملكية والحركة الوطنية بشأن طبيعة النظام السياسي لمغرب ما بعد الاستقلال، فالحركة الوطنية ارتأت أن يكون هناك تقييد للسلطة الملكية يؤدي فيها الملك دورا شرفيا فقط وهذا بغية تأسيس دستور حديث يستمد مشروعيته من الشعب والتي يمارسها عبر مؤسسات حديثة ومنتخبة، وقد انبثق عن هذا الصراع تبلور أحزاب سياسية كان أولها حزب الاستقلال وانشقاق الحركة الوطنية بظهور الإتحاد الوطني للقوات الشعبية عام 1959. وفي سبيل التحكم في الحياة السياسية بعد الاستقلال خاصة في ظل تصاعد مد الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب الاستقلال خلال فترة حكم الملك محمد الخامس، إذ بادر الملك الحسن الثاني بعد اعتلائه لعرش المغرب في مارس 1961 إلى وضع مشروع الدستور بنفسه وبمساعدة لجنة حكومية ليقدمه بعدها إلى الاستفتاء الشعبي الذي وافق عليه، ليتم بذلك الإعلان عن الدستور الجديد في 14ديسمبر 1962، هذا الدستور الذي جاء مؤكدا السمو، التاريخي والديني والسياسي للمؤسسة الملكية.

وقد عرفت هذه الفترة تراكم العديد من الأزمات ساهمت في تردي الأوضاع على جميع الجبهات، ويمكن تلخيص سمات هذه المرحلة في النقاط التالية:

– فشل سياسة تهميش القوى السياسية، عزلة الحكم وتفاقم أزمته خاصة بعد محاولات الانقلاب.

– عدم قدرة المعارضة على توحيد صفوفها خاصة بعد فشل الكتلة الوطنية وظهور صراعات في الإتحاد الوطني ما أدى إلى تقسيمه بالتالي إضعافه. مع كل هذه الأزمات بروز انحرافات بيروقراطية داخل الحركة النقابية.

– عدم قدرة المعارضة على توحيد صفوفها خاصة بعد فشل الكتلة الوطنية وظهور صراعات في الإتحاد الوطني ما أدى إلى تقسيمه بالتالي إضعافه. [1]

1 بلال موزاي،" دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب "، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والتنظيمات الإدارية، 2014) ص، ص 100، 102.

كل هذه العوامل دفعت الملك من جهة لسد الفراغ السياسي الذي ساهم في خلقه، ومن جهة أخرى جعلت المعارضة تقتنع بضرورة إيجاد حل وسط لهذه الأزمات، وهذا ما اتضح جليا مع مطالبها التي قدمتها للملك الحسن الثاني بالموزاة مع التعديل الدستوري لسنة 1992، والذي جاء بناءا على اقتراح الملك المغربي على الكتلة الديمقراطية بتشكيل الحكومة والشروع في مرحلة التناوب على السلطة. إلا أن هذا العرض لم يحقق توافقا بين الطرفين إلا بعد إقرار دستور 1996 والذي أحتوى بعض مطالب المعارضة، ليتم تشكيل حكومة التناوب التوافقي برئاسة عبد الرحمان اليوسفي مع حلول سنة 1998 ومع وفاة الملك الحسن الثاني واعتلاء ابنه العرش الملك محمد السادس يوم 23 جوان 1999 عرف عهده استخدام سلطة الملك لتحسين وضعية حقوق الإنسان وتعزيز حقوق المرأة، إلى التعبير عن خروقات الماضي ومشكل الرشوة والفساد، ولكن ليس لفتح الطريق إلى مشاركة سياسية حقيقية تفرز مؤسسات تضطلع بدور المراقبة والتوازن. [1]

وفي هذا الإطار نجد أن هناك سمات معينة للنظام السياسي والذي يوظف الحداثة لخدمة التقليد وهي:

- الميل إلى بناء السلطة على حساب مؤسسات الدولة.
- تزويد آليات التحديث بغطاء تقليدي أو تحميله بحمولات تقليدية.
- خلق ترادف على مستوى الخطاب بين دلالات حقل الحداثة ودلالات حقل التقليد، بحيث تبدو للنظام استمرارية يصور نفسه معه على أنه يستوعب متغيرات الحداثة دون تناقض.

على ضوء ما سبق يمكن القول، بأن النظام السياسي المغربي عرف تجربة التعايش بين آليتين سياسيتين ألا وهما آلية إنتاج وإعادة إنتاج التقليد في النظام السياسي، وبين آلية توليد قيم وعلاقات سياسية حديثة والمحصلة هي نظام مختلط استبدادي، شعبي أو هو نظام شخصي تتركز فيه السلطة السياسية، ويتميز باختفاء أية مكانة مؤسسية للنقد وهذا ما سينعكس سلبا على ديناميكية باقي الفواعل كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. [2]

إذا فالأسرة الملكية في المغرب هي من تدير شؤون البلاد وذلك بتسيدها لجميع المراكز السيادية عن طريق الملك وولي العهد وقيادة الجيش، بينما باقي المركز أو الوزارات الأخرى فهي في يد المقربين منهم أو إطارات من الكفاءات المغربية.

---

1 **المرجع نفسه**، ص 103.

2 **المرجع نفسه**، ص، ص 105، 106.

ثانيا: الاحتجاجات في المغرب.

في سياق الثورات التي يشهدها العالم العربي وخاصة منطقة المغرب العربي وما حدث في تونس من تغيير للنظام والإطاحة بالنظام الليبي بفضل التدخلات الأجنبية فإن رياح التغيير قد هبت على المملكة إذ في يوم 20 فيفري 2011 اختارت قوى شبابية مستقلة ومعها بعض الهيئات الشبابية السياسية والإسلامية المعارضة إطلاق حركتها للمطالبة بتغيير عميق في المغرب وأقرت تاريخ 20 فيفري عنوانا لها ومنذ انطلاقها إلى اليوم لا تزال حركة 20 فيفري نشطة في تنظيم احتجاجات شعبية في مناطق متفرقة من المغرب، واجهتها السلطات المغربية بالاعتقالات وأحكام السجن وعنف شديد من قبل قوى الأمن، فقد فاجأت هذه المظاهرات السلطات المغربية من حيث إعداد المشاركين فيها واتساعها إلى العديد من المدن المغربية ومناطقه. [1]

نشأت المبادرة السياسية لخلق حركة 20 فبراير من طرف الشباب وعبر الشبكات الاجتماعية في الإنترنيت وانتقلت إلى مقرات الجمعيات الحقوقية والأحزاب ونزلت رأسا إلى الساحات العمومية في اليوم المحدد 20 فبراير 2011، وبالتالي خلقت ظرفية الربيع العربي مولودا سياسيا شرعيا من صلبها الشبابي انعكاسا لمعجزة سيدي بوزيد و ميدان التحرير بالقاهرة. وقد رفعت هذه الحركة مجموعة من الشعارات والمطالب التي طالب بالإصلاح في إطار الملكية والتي نبرزها فيما يلي

- المطالبة بالملكية البرلمانية.
- تغيير الدستور بما يثبت الملكية البرلمانية.
- حل البرلمان والحكومة.
- إسقاط الفساد والاستبداد.

لم تمس النظام السياسي الملكي ولم تدع إلى إسقاط الملكية في المغرب ويمكن اعتبار النتيجة السياسية الرابعة للربيع العربي داخل المغرب هي تحول دور المؤسسة الملكية كفاعل سياسي من الفاعل الذي يعتمد على القداسة والصرامة الأمنية اتجاه أي نوع من تداول السلطة في الساحة العمومية إلى الفاعل السياسي عبر السياسة نفسها المعتمدة على النقاش العمومي ولو أن هذا التحول ناشئ عن التكيف الظرفي مع زخم الربيع العربي. [2]

---

1 هشام صاغور، **مرجع سابق**، ص 133.

2 رقية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص، ص 281، 282.

ثالثا: الإصلاحات السياسية في المغرب.

بنفس الطريقة التي اعتمدها النظام السياسي في الجزائر فقد استبق الملك المغربي أي محاولة لنقل شرارة الربيع العربي إلى بلاده بإعلانه في 2011/03/09 في خطاب لم تتوقعه الطبقة السياسية المغربية إجراء تعديل دستوري شامل، يستند على سبعة مرتكزات أساسية، عُرض على الشعب المغربي وتبناه في استفتاء تم في الأول من جويلية 2011، و الجديد الذي جاء به هذا الدستور حيث ضم تنازلات معتبرة في هذا الاتجاه لصالح التوازن بين السلطات وأفرد عددا من الفصول للحديث عن صلاحيات الوزير الأول الذي تعمل الحكومة على تنفيذ القوانين تحت مسؤوليته الفصل 61 ويحق له التقدم بمشاريع القوانين الفصل 62 بالإضافة إلى تحمله مسؤولية تنسيق النشاطات الوزارية. [1]

فالنظام السياسي المغربي الذي كان يقوم على ازدواجية السلطة التنفيذية، بوجود الوزير الأول إلى جانب الملك، أصبح بموجب الدستور الحالي يعتمد على حكومة منبثقة من البرلمان المنتخب تحت قيادة رئيس للحكومة يمارس سلطة تنفيذية فعلية ويعيّنه الملك من الحزب السياسي الذي تصدّر انتخابات أعضاء مجلس النواب، كما تم استبدال تسمية الوزير الأول برئيس الحكومة، حيث أصبح قائدا وموجها للفريق الحكومي مع وضع الإدارة رهن تصرفه وممارسته لسلطة تنفيذية حقيقية ولصلاحيات واسعة في مجال التعيين في الوظائف المدنية، كما تمت دسترة مجلس الحكومة وتوضيح اختصاصاته. من جهة ثانية حمل الدستور إصلاحات تؤكد على الدور الرقابي والتشريعي للبرلمان وعزز من مكانة القضاء في منظومة الحكم من خلال ضمانات أساسية لاستقلاليته بسنّ نظام أساسي خاص مدعم بموجب قانون تنظيمي، ومنع كل تدخل غير مشروع في عمل القضاة الذين يجب أن لا يخضعوا إلى أية أوامر أو تعليمات كما تم النص على إحداث مجلس دستوري يسهر على احترام الدستور. [2]

ورغم النقلة النوعية التي أحدثتها هذه الإصلاحات فقد اعتبرتها المعارضة بمثابة إصلاحات ممنوحة، ورفعت سقف المطالب عاليا مدعومة بهواجس النظام السياسي مخافة انتقال كرة الثلج الحاملة للثورات العربية إلى المملكة، رغم ذلك استطاع النظام السياسي المغربي أن يفلت من الغضب الشعبي وأن يروج لإصلاحاته وأن يحتوي الوضع المتأزم.

---

1 يوسف بن يزة، **مرجع سابق**، ص، ص 08. 09.

2 **المرجع نفسه**، ص 09.

بالرغم من التعديلات والانفتاحيات التي قدمها المخزن في المجال السياسي إلا أنها لم ترق إلى الطموحات المطلوبة، بفعل أن الملك كان دائما يعمل على إبقاء سيطرته وتكريس هيمنته على المجال السياسي وذلك من خلال مركزية ضبط المجال السياسي التي تتم من خلال عدة سياسات كالاعتماد على الزعامات المحلية في مراقبة المجال السياسي والتحكم فيه، وتكثيف تواجد السلطة في كافة المناطق خاصة البعيدة منها، وكذا احتكار القرار السياسي. [1]

وبقراءة لهذا **الدستور** يمكن أن نستخلص الميزتين التاليتين:

1/ أنه أول دستور توافقي من حيث الشكل والمضمون معا، من حيث الشكل لأن اللجنة التي عينت من قبل الملك وكلفت بإعداد الدستور بالتشاور والحوار مع مختلف مكونات المجتمع المغربي حظيت تركيبتها بموافقة ورضا أغلب القوى الفاعلة فكانت أول صيغة تشاركيه في إعداد الدستور. ومن حيث المضمون فإن الهندسة الدستورية وتفاصيلها تبين أنها تجاوزت مجرد تعديلات على الدستور القائم بل هي دستور جديد سمي بالملكية الثانية في التاريخ الدستوري المغربي، والأهم أنه جاء بتركيبة دستورية توافقية شملت في معظمها أهم ما هو متقدم في مذكرات الأحزاب والنقابات والمنظمات المدنية من مقترحات وإصلاحات أساسية.

2/ أنه دستور تشاركي انتقالي من حيث أن الطابع العام لتوزيع السلطات في مقتضياته تبين أنه أقرب إلى تشارك للسلطة مع الملك منه إلى نظام الملكية البرلمانية كما ترنو إلى ذلك كل القوى السياسة الكبرى الحداثية. [2]

---

1 عبد السلام نوير، " قضايا التحول الديمقراطي في المغرب "، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 99.

2 رقية بالقاسمي، **مرجع سابق**، ص 289.

خلاصة الفصل الثاني.

من خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل والذي كان حول التحولات السياسية التي تشهدها دول المغرب العربي، فذلك راجع للعديد من العوامل التي أدت إلى الاحتجاجات من طرف شعوب المنطقة، فالأنظمة السياسية الحاكمة تتميز بالديكتاتورية والاستبداد حيث اغلبها بقيت في الحكم لأكثر من 20 سنة، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي ارتبطت بالفقر والبطالة والتفاوت الطبقي الذي يعيش فيه سكان المنطقة.

انطلقت الاحتجاجات في تونس والتي سوف نتطرق لها في الفصل الثالث، ثم انتقلت إلى باقي الدول، ففي ليبيا اخذ التحول الديمقراطي مسارا عنيف وذلك راجع لانتشار السلاح والطبيعة العشائرية هنالك لذلك تعطل المسار الديمقراطي، أما بالنسبة للجزائر والمغرب فقد اندلعت احتجاجات لكن استطاعت الأنظمة الحاكمة إجراء إصلاحات سياسية لامتصاص هذه الاحتجاجات.

الفصل الثالث

التجربة الديمقراطية في تونس.

الفصل الثالث: التجربة الديمقراطية في تونس.

تسعى جميع الدول إلى الديمقراطية وتونس من بين هذه الدول التي بدأت المسار الديمقراطي عن طريق أول انتفاضة شعبية للقرن 21، وكانت هذه الانتفاضة أو الثورة على الوضع السائد داخل الدولة حيث كان الاستبداد السياسي هو المسيطر على مؤسسات الدولة ويمثله رئيس بقي في السلطة لأزيد من 20 سنة بدا المسار الديمقراطي في تونس عبر إسقاط نظام بن علي وعبر بالعديد من المراحل المهمة التي انتهت بانتقال ديمقراطي سلمي ما زال يتطور عبر الزمن.

لذلك في هذا الفصل الثالث سيتم التفصيل في التجربة الديمقراطية في تونس عبر المباحث التالية: سيكون تحت عنوان الاحتجاجات الشعبية والمطالبة بالديمقراطية في تونس، ومعرفة طبيعة النظام التونسي وكيف بدأت الثورة التونسية واهم نتائجها، ثم المبحث الثاني والذي يدور حول المسار الانتقالي العام بعد انهيار النظام التونسي السابق. وسيتم التفصيل فيه بالتحديد حول المرحلة الانتقالية في تونس ومخارجها واهم مؤشراتها، أما بالنسبة للمبحث الثالث والأخير سيكون حول الانتخابات كترسيخ للمسار الديمقراطي التونسي. وسوف نرى كيف تجسدت الديمقراطية في انتخابات 2014، و 2019.

المبحث الأول: الاحتجاجات الشعبية والمطالبة بالديمقراطية في تونس.

سيتم التطرق في هذا المحور لأسباب اندلا ع الثورة التونسية واهم الأحداث حتى سقوط نظام الرئيس بن علي.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي التونسي.

أولا: النظام لسياسي في فترة حكم بورقيبة.

شهد النظام السياسي في عهد الحبيب بورقيبة مجموعة من الإصلاحات على مستوى النظام، تجسدت بدايتها من خلال إلغاء النظام الملكي وإعلان القيام الجمهورية وذلك في 25 جويلية 1957، حيث قرر فيه الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد بالإعلان عن الجمهورية التونسية، وفي 1 جوان 1959 تم الإعلان عن الدستور التونسي الجديد، حيث يمثل أول دستور. جسد الرئيس الحبيب بورقيبة مركبا من الديكتاتورية الحديثة ولم يكن ممكنا حتى أن يوازن الاستبداد السياسي بنفوذ الجماعات الأصلية الذي يضع عادة للاستبداد في الكثير من المجتمعات التقليدية، لأن الدولة قد اتسمت منذ وقت مبكر بنوع من المركزية الشديدة المتجاوزة للبنى الأهلية والمحلية، وقد أثر على الدولة أنها مركزية لصغر المساحة، وغلبة التمركز المدني والحضري هذه العوامل تضافرت فيما بينها أرضية صلبة لتشكيل حكم ديكتاتوري تحت الحزب الدستور بحيث أن بورقيبة عمل على توثيق علاقة الحزب الدستوري بالمؤسسات المدنية وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث أعلن بورقيبة سنة 1971 عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة، بشرط تخليها عن العنف والتعصب الديني، كما تم تعديل الدستور في 8 أفريل 1976 والذي اكتسى أهمية كبرى حي تم تخصيص قسم كامل من الباب الثالث للحكومة كما أدخل عليها آليات جديدة تمثلت في إمكانية توجيه البرلمان لائحة لوم ضد الحكومة وفق ما يعرف بالرقابة البرلمانية على الحكومة ، وفي تعديل سنة 1981 تم إعادة تسمية مجلس الأمة بمجلس النواب ولم ينتج عن هذا التعديل أي تغيير لقواعد العمل البرلماني أو تركيبته أو سير عمله شهدت تونس مجموعة من الأزمات الاجتماعية والسياسية المرتبطة بسياسات وممارسات النظام السياسي البورقيبي والتي تصب في خانة مصالح الحزب الدستوري الاشتراكي، [1] أن هذا النظام قد عرف مجموعة من الاختلالات المرتبطة بتوجهاته وسياساته، حي كرس هذا النظام الاستبداد من خلال جمعه للعديد من السلطات شخص.

---

1 مصعب شنين،" دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس "، أطروحة دكتورا (جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017) ص، ص 101، 102.

ثانيا: فترة حكم زين العابدين بن علي.

مرحلة ما بعد الحبيب بورقيبة هي مرحلة بن على وذلك بعد الانقلاب الذي شهده النظام التونسي حيث وصل بن علي إلي سدة الحكم في نوفمبر 1987، حيث شهد النظام التونسي مجموعة من التحديات وذلك بعد تحديد مدة رئيس الجمهوري، ومحاولة ترسيخ الديمقراطية الحقيقية في تونس،حيث قام علي الإفراج عن الآلاف من المعتقلين من الحركات الوطنية. وفي مجال الإصلاحات السياسية تم إعلان أول قانون للأحزاب السياسية في تونس في 03 ماي 1988 بالإضافة إلى تعديل الدستور من خلال إلغاء النص المتعلق بمدة الرئاسة بالنسبة لرئيس الجمهورية والتي كانت مدى الحياة لتعدل إلى خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة كما حدد الدستور بعد التعديل سن الترشح لرئاسة الجمهورية والذي لا يجب أن يتعدى سبعين سنة، أما في المجال التشريعي فقد تم تخفيض سن الترشح لعضوية مجلس النواب من 28 سنة إلى 25 سنة كما منح هذا التعديل للنواب حق عرض مشاريع القوانين مع إعطاء الأولوية في النظر لمشاريع رئيس الجمهورية. [1]

قام زين العابدين بإقرار جملة من الإصلاحات الدستورية والقانونية لتحقيق الديمقراطية في ظل سياسة خطوة خطوة، وكانت أولى هذه الخطوات إجراء تعديل دستوري في 1988/07/2، تضمن إلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة واستبدالها بعدم جواز تولي شخص واحد رئاسة الجمهورية لأكثر من ثلاث ولايات مدة كل منها خمسة سنوات، كما أنه تم تحديد أقصى سن المرشح للرئاسة ب 70 سنة بالإضافة إلى إلغاء مبدأ الخلافة الآلية وإلغاء تولي رئيس الوزراء لمنصب رئيس الجمهورية في حالة شغور المنصب لأي سبب من الأسباب وأصبح رئيس مجلس النواب هو الذي يتولى منصب الرئيس بصفة مؤقتة لأجل أدناه 45 يوم وأقصاه 60 يوما إلى غاية انتخاب رئيس جمهورية جديد.كما قام الرئيس زين العابدين بإصدار قانون الصحافة وقانون الأحزاب السياسية في أفريل 1988، لتقنين الحياة الحزبية ،كما قام بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين بما فيهم راشد الغنوشي في ماي 1988 والسماح بعودة المنفيين وإلغاء محكمة أمن الدولة والمحاكم الاستثنائية ،وفتح المجال أمام قوى المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق الديمقراطية وحماية حريات وحقوق المواطنين. كما قام الرئيس زين العابدين بتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 1989 وأسفرت نتائجها على فوزه بالانتخابات الرئاسية وفوز حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بأكبر قدر من المقاعد في مجلس النواب. [2]

---

1 **المرجع نفسه**، ص، ص 101، 102.

2 شهرزاد صحراوي، **مرجع سابق**، ص، ص 98، 99.

شهد النصف الثاني من سنة 1989 وبدايات 1991 تحولا في الاتجاه المعاكس لسياسات النظام السياسي التونسي، فبعد إطلاق بعض السجناء السياسيين من المعارضة، صدرت أحكام بالسجن على عدد من المعارضين الآخرين، من أحزاب علمانية وإسلامية بتهمة إهانة شخص الرئيس أو انتقاد سياسات الحكومة لتشهد تونس في تلك الفترة تأزما في العلاقات بين قوى المعارضة خاصة الإسلامية والنظام السياسي، حي وقعت مصادمات بين أتباع حركة النهضة والأجهزة الأمنية، الأمر الذي أفضى إلى شن نظام بن علي حملة واسعة من الاعتقالات انتهت بزج بعض قيادات الحركة في السجون في حين اتخذ آخرون المهجر قبلة لهم وبالتالي فقد هدفت سلوكات وممارسات النظام السياسي وفق رؤية الكثير من المحللين إلى خلق ما اصطلح عليه بالديمقراطية المراقبة التي تقتضي عدم خروج برامج الأحزاب السياسية على نطاق برنامج الحزب الحاكم والداعي إلى استقطاب قوى المعارضة تحت مظلته. [1]

استنادا إلى التعديل الدستوري سنة 1988 الذي منح رئيس الجمهورية الحق في الترشح لثلاث عهدات مدة كل واحدة منها خمس سنوات، ومع اقتراب نهاية العهدة الثالثة لبن علي تم تعديل الدستور في 01 جوان 2002 عن طريق استفتاء شعبي انتهي بموافقة أغلب الناخبين ومن أبرز ما تضمنه هذا التعديل هو إجازته لرئيس الجمهورية إمكانية تجديد ترشحه الفصل 39 كما تضمن هذا التعديل رفع سن الترشح من 40 إلى 75 سنة الفصل 40 وهو ما مكن بن علي من خوض الانتخابات الرئاسية 2004 و2009 والفوز بنتائجها وفي المجال التشريعي تم استحداث مجلس ثاني في البرلمان هو مجلس المستشارين الذي يتكون من أعضاء لا يتجاوز عددهم ثلثي أعضاء مجلس النواب، ويتم انتخاب أعضاء هذا المجلس من طرف أعضاء الجماعات المحلية المنتخبين والأعراف و المنظمات المهنية للأعراف والفلاحين، وبالنسبة لبقية الأعضاء يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية. [2]

أدت ممارسات النظام السياسي التونسي أثناء حكم بن علي عبر العديد من الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفاشلة إلى خلق هوة وفقدان الثقة بين مؤسسات الدولة والمواطنين بفعل احتكار السلطة وقمع الحريات وغياب العدالة الاجتماعية.

---

1 مروة، النظير،" تجربة التحول الديمقراطي في تونس بين ادعاء المثالية ومشاهدات الواقع "، مؤتمر إفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005) ص 100.

2 مصعب شنين، **مرجع سابق**، ص 107.

المطلب الثاني: الاحتجاجات التونسية ونتائجها.

تعود بداية أحداث الحراك في تونس إلى يوم 18 ديسمبر 2010 أين خرج آلاف المحتجين بمدينة سيدي بوزيد للتعبير عن السخط العام على أوضاع التهميش، والتضامن مع الشاب محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في جسده كرد فعل على تعامل قوات الأمن معه، على إثر ذلك انطلقت المظاهرات وخرج آلاف المتظاهرين الرافضين للكثير من السلبيات الموجودة من بطالة وعدم وجود عدالة اجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، حيث شملت المظاهرات مدناً عديدةً في تونس وكان عدد الثوار يتزايد بشكل مستمر ويتزايد معه حماسهم وشجاعتهم يوماً بعد يوم، وبدأ الأمر يخرج عن نطاق السيطرة الأمنية، وهو ما دفع النظام السياسي في تونس لاستخدام أساليب وطرق مختلفة في محاولة لإخماد هذه المظاهرات وقد تنوعت هذه الأساليب ما بين ترهيب وترغيب ولكنها فشلت جميعها في إيقاف طوفان الغضب التونسي. كما عمل النظام على خلق الفوضى عبر سحب قوات الأمن من الأحياء والشوارع، ما أدى إلى انتشارا عمليات نهب وسلب واسعة فالبرغم من الطابع الإجرامي لهذه العمليات، إلا أن أغلبها كان بدافع الجوع ولمواجهة عدم الاستقرار الذي تسبب فيه الفراغ الأمني، ولتجاوز ذلك شكل الشباب التونسي بالتعاون مع الأهالي لجان حماية لغرض المحافظة على الأمن وسلامة الأهالي. [1]

وقد لعب المجتمع المدني دورا كبيرا في الدفع بالحركة الاحتجاجية لبلوغ مستوى النضج، وكان أهمها الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي نافس من خلال دوره الحزب الدستوري في المشروعية التاريخية، والقدرة التنظيمية، الأمر الذي ساعد على إنجاح الانتفاضة التونسية، خاصة مع ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع المدني في مواجهة نظام بن علي، فبالرغم من أن الانتفاضة بدأت على أرضية مطلبية من قبل الشباب العاطل عن العمل فان التفاف الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والمهنية، والمثقفين والفنانين حول الشباب، وتضامنهم معهم وانضمامهم إلى حركتهم الاحتجاجية، كل ذلك ساعد على توسع نطاق الانتفاضة طبقيا ومناطقيا، مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق. [2]

---

1 سعيدي ياسين،" التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي "، رسالة ماجستير (جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016) ص 68.

2 **المرجع نفسه.**

كان يوم 24 ديسمبر هو اليوم الأول الذي قتل فيه قوات الأمن أحد المحتجين باستخدام الذخيرة الحية، أما الخسائر الأكبر في الأرواح فقد وقعت في الفترة ما بين 10/8 جانفي في المناطق الداخلية، وقتل أشخاص آخرون في ظروف غامضة. وفي 29 ديسمبر 2010 قام بن علي بإجراء تعديل وزاري محدود شمل عدة وزارات هي الاتصالات، التجارة الشباب والرياضة، الشؤون الدينية والشؤون الخارجية وطلب كذلك بن علي من خلال اجتماع وزاري يوضح برنامج شامل وعاجل للتشغيل وتوفير فرص العمل لحاملي الشهادات العليا ممن طالت فترة بطالتهم ولكنه لم ينسى التأكيد على ضرورة وقف المظاهرات، التي تقوم بها أقلية من المتطرفين والمحرضين المأجورين ضد مصالح بلادهم ولكن ما فعله لم يكن كافيًا فالمظاهرات مازالت مستمرة وتقر ذلك أن الشعب التونسي فطن إلى خداع بن علي وحيلته الماكرة، وأن هذه التنازلات لها هدف واحد وهو إسكات صوتهم وإخماد انتفاضتهم.

اتخذت الانتفاضة الشعبية منذ اندلاعها منحى تصاعديا متدرجا، أفقيا من بلدة إلى بلدة ومن وجهة إلى وجهة وعموديا من شريحة اجتماعية إلى شريحة أخرى ومن فئة مهنية إلى فئة أخرى بتناسب مطرد في حدته مع العنف الرسمي الذي مارسته أجهزة الأمن الوطني التي فشلت في النهاية في إخماد الحراك الشعبي.

وفي كلمته الثانية للشعب التونسي أعلن الرئيس المخلوع عن إعادة تشغيل وسائل الاتصال الاجتماعي كان ذلك التراجع أبرز ما جاء في تلك الكلمة المفتقرة لكل مقومات الخطاب السياسي ليعبر عن ضعف منظومة الحكم في تونس، وفي مساء 13 جانفي 2011 وفي آخر كلمة يلقيها بن علي بوصفه رئيسا للجمهورية التونسية أعلن بأن لا رئاسة مدى الحياة إلى جانب جملة من الوعود الاجتماعية كالتشغيل والتخفيض في بعض المواد الغذائية، وفي صباح يوم 14 جانفي 2011 انتشر الجيش الوطني بكثافة في العاصمة التي غصت شوارعها بالثائرين ، لتعبر عن رفضها لخطاب الرئيس وأنها لا تقبل إلا برحيله. في نفس اليوم أجبرت الانتفاضة الشعبية الرئيس زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد 23 سنة على مغادرة البلاد بشكل مفاجئ إلى السعودية وقد رحب الديوان الملكي السعودي بقدومه وأسرته إلى الأراضي السعودية وبعد مغادرة بن علي أعلنت القوات المسلحة مطار قرطاج الدولي منطقة عسكرية مغلقة، وأغلق المجال الجوي التونسي لمنع بقية أفراد العائلة الحاكمة وأركان النظام من مغادرة البلاد. [1]

1 عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 293.

المطلب الثالث: أسباب الثورة التونسية.

هنالك العديد من الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة التونسية وهذه العوامل تتمثل في العامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما سيتم التفصيل فيه في هذا المطلب.

أولا: الأسباب السياسية.

1.الإقصاء السياسي: وذلك لسيطرة رئيس الجمهورية وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي على مجمل نشاط الحياة السياسية فقد كان النظام السياسي التونسي منغلقا وبالمقابل أغلبية الشعب التونسي من المتعلمين الأمر الذي أدى إلى خلق فجوة كبيرة بين تطلعات الشعب وحقيقة النظام السياسي، الأمر الذي أدى الشعب التونسي للاحتجاج والانقلاب على النظام السياسي القائم بدأ من السعي إلى التغيير من خلال الأحزاب والنقابات التي تحولت إلى هياكل شكلية خاضعة لسيطرة الدولة ولم تعد تعبر عن مصالح الشعب وقضاياهم. كما عانت مؤسسات المجتمع المدني من مضايقات من قبل السلطات التونسية، ولم يعش أحد بمأمن من التدخل الحكومي و المتابعة والملاحقة، حيث قامت الحكومة وأجهزتها الأمنية، باستخدام أساليب تتراوح بين الاعتداء البدني، ووضع العراقيل البيروقراطية، ما وضع هذه النقابات ومؤسسات المجتمع المدني تحت رحمة الحكومة. [1]

2. انهيار شرعية النظام القائم: وذلك يعود إلى ضعف فعالية النظام إذ أصبح غير قادر على فرض الاستقرار وإشباع الحاجيات المجتمعية وعجزه على إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وكذا رفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية كما نجد احتكار الدولة للفضاء السياسي واحتكار عملية صنع القرار وضعف البرلمان في تجسيد الإرادة العامة بفعل النفاذية الشديدة لمؤسسة السلطة التنفيذية على حساب باقي المؤسسات الأخرى بشكل خاص وفساد العملية السياسية بذمتها بشكل عام. [2]

يلعب العامل السياسي دورا كبيرا في اندلاع الاحتجاجات الشعبية في تونس وذلك راجع لاكتفاء الشعب بمعاملة النظام الديكتاتورية.

---

1 عزيزة علوي،" التحولات السياسية في مصر وتونس دراسة مقارنة "، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014) ص 235.

2 **المرجع نفسه**، ص 236.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية.

بالنسبة للعامل الاجتماعي فقد لعب دورا كبيرا نظرا للاحتقان الذي يعيشه الشعب التونسي خاصة في الفارق الشاسع بين طبقات المجتمع.

شكلت أزمة البطالة أبرز أسباب الثورة خاصة في صفوف الجامعين، الذي تجاوز عددهم 200 ألف عام 2010، ولم تكن هذه البطالة مؤقتة، بل ترجع لعدة سنوات جعلت من هذه الشرائح عبئا على ذويهم وأسرهم، مما زاد من شدة الإحباط النفسي لديهم وجعل من أزمة البطالة اجتماعية تطال أغلب التونسيين ويضطر بسببها الشباب التونسي إلى الهجرة إلى أوروبا بطرق غير شرعية. تنامت في تونس في السنوات الأخيرة قبل الثورة، تدحرج الطبقة الوسطى في المجتمع، بسبب غلاء المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى لذوي الدخل المحدود، ويقول خبراء اقتصاديون، أن غالبية أرباب البيوت من الأسر المتوسطة، صاروا يستدينون من أجل قضاء حاجياتهم، ما أدى إلى تضخم الديون الخاصة مثلت أزمة البطالة والفقر التي يعاني منها الشباب التونسي، أهم العوامل المساعدة على قيام الثورة في تونس. [1]

بالإضافة إلى ذلك، نجد تدني المستوى التعليمي والتسويق للهوية العالمية على حساب الهوية العربية الإسلامية وحجب المواقع الالكترونية الدينية ومنع زيارة العلماء وبذلك زوال الحس الديني وتفشي ظاهرة الانحلال الخلقي ثم نجد ظاهرة المحسوبية التي أدت إلى عدم تكافؤ الفرص بين الأفراد وإلى وضع الرجل الغير مناسب في أماكن لا يستحقها مع وجود من هو أكفأ منه وكذا الرشوة التي ترتب عنها الفساد الاقتصادي وفقدان المصداقية والشفافية في الكثير من مؤسسات الدولة خاصة الأمن، القضاء والإدارة بالإضافة إلى تفشي الفساد المالي واستغلال النفوذ المالي للسيطرة على خيرات البلاد حيث عرف كذلك الوضع الاقتصادي بداية تدهور وذلك راجع لما سبق ذكره. [2]

إذن فقد كان السبب الأول لاندلا ع الثورة التونسية هو العامل الاجتماعي حيث تعرض البوعزيزي إلى اهانة من طرف الأمن فاحرق نفسه.

---

1 **المرجع نفسه**، ص 236.

2 **المرجع نفسه**، ص 237.

ثالثا: العوامل الاقتصادية.

يعاني المجتمع التونسي من مشكلات هيكلية تنموية، اعتمدت نهج التفضيل في الخطط التنموية المناطقية أو الجهوية، إذ تعد السياسة التنموية غير العادلة في تونس من أهم الاضطرابات الاجتماعية، لأنها تسبب في الفوارق الإجتماعية الضخمة، حيث انقسمت البلاد عل مستوى التنمية، إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الاستثمارات التنموية سواء الأجنبية أو الحكومية، ومناطق داخلية معزولة، وكأنها تعيش خارج التنمية التي تشهده تونس . إضافة لذلك استئثار قلة من العائلات في تونس بخيرات الوطن وحرمان الباقي من الاستفادة من مشاريع التنمية وفرص النمو الاقتصادي، يثير الخنق الاجتماعي، ويولد شعور في نفوس المواطنين الألم النفسي، حين يرون أن العائلات تستولي على مقدرات البلاد الاقتصادية وتعيش في ترف على حسابهم حيث استطاعت ليلى الطرابلسي وعائلتها، السيطرة و الهيمنة على نسب كبيرة من النشاط الاقتصادي سواء كان ذلك عبر العمل كوسيط لعمولة مالية من أجل تسهيل الإجراءات المالية والإدارية، أو من خلال إمتلاك المؤسسات والشركات المالية والإقتصادية. وكردة فعل عن تهميش المناطق الجنوبية، عرفت إحدى المدن التونسية ولاية مدنين مظاهرات واحتجاجات، على خلفية قيام السلطات التونسية بغلق المعبر الحدودي الرابط بين تونس وليبيا، وهو المعبر الذي يمثل عصب الحياة لسكان هذه المنطقة كون أن هذه الأخيرة تعاني من ارتفاع نسبة البطالة وتدهور القدرة المعيشية بسبب سياسة التهميش التي يعانون منها و المطبقة من طرف الدولة. [1]

الملاحظ أن الأوضاع الاقتصادية التي كانت تشهدها تونس في فترة حكم الرئيس بن علي، لعبت دورا في اندلاع الثورة التونسية، على الرغم من أن هذه الأوضاع كانت الأحسن بالنسبة لبعض الدول العربية، إلا أن سياسة تونس غير متوازنة في توزيع الثروات زادت الأمر تعقيدا.

إذن وباختصار فكانت الأسباب المباشرة للثورة على النظام السابق تتمحور أساساً على تفاقم البطالة خاصة في صفوف الشباب، وتحديداً أصحاب الشهادات الجامعية، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الفساد على نطاق واسع في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، مما زاد من رقعة الاحتجاجات بمشاركة كافة أطياف المجتمع التونسي بالمطالبة بتغيير النظام.

---

1 عبد النور ناجي،" الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي "، مجلة المستقبل العربي، العدد 387، ماي 2011، ص 141.

المبحث الثاني: المسار الانتقالي العام بعد انهيار النظام التونسي السابق.

كل عملية تحول ديمقراطي تمر بفترة انتقالية لإجراء إصلاحات حقيقية في جميع الجوانب وسنتطرق إلى أهم ما حدث في هذه المرحلة بتونس.

المطلب الأول: المرحلة الانتقالية في تونس (المجلس التأسيسي)

أولا: المرحلة الأولى (جانفي 2011 إلى غاية 23 أكتوبر 2011)

انطلق المسار بعد الإطاحة بالرئيس السابق بن علي ببعث ثلاث لجان تحقيق يوم 17 جانفي 2011 باشرت عملها قبل أن يقع إصدار مراسيم قانونية خاصة بها في فيفري 2011، وهي الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، واللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010، إلى حين زوال موجبها، واللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد وقد أذن بتأسيسها في 17 ديسمبر 2011 رئيس الحكومة حينذاك محمد الغنوشي. [1]

وأعلن فيما سبق توليه منصب الرئاسة، نظراً للفراغ المؤقت للمنصب، طبقاً للمادة 56 من الدستور التونسي، غير أن خطوة محمد الغنوشي وجدت معارضة صريحة من خبراء قانون دستوري تونسيين، وبحلول صباح اليوم التالي، 15 جانفي، أعلن في العاصمة التونسية من جديد عن فراغ منصب الرئاسة في شكل دائم ومن ثم تولي رئيس البرلمان التونسي المنصب طبقا لأحكام المادة 57 من الدستور، التي تنص أيضا على تولي رئيس البرلمان للمنصب على ألا يتجاوز الستين يوما، يتم خلالها انتخاب رئيس جديد للبلاد. كما تشكلت حكومة انتقالية برئاسة محمد الغنوشي ضمت وجوه من النظام السابق وأخرى من المعارضة أمثال أحمد نجيب الشابي عن الحزب التقدمي الديمقراطي الذي استبدل اسمه لاحقا بالحزب الجمهوري، وأحمد إبراهيم عن حركة التجديد التي أصبحت تحت تسمية حزب المسار الديمقراطيين ومصطفى بن جعفر عن حزب التكتل من أجل العمل والحريات، لكن الشعب التونسي بإسقاط الحكومة كونها تمثل استمرارية للنظام السابق. [2]

---

1 حمادي الرديسي، " تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة "، سياسات عربية، العدد 18، جانفي 2016، ص 06

2 **المرجع نفسه**، ص 07.

حلت الحكومة المؤقتة الثانية برئاسة الباجي قائد السبسي وهي تعتبر مرحلة انتقالية ثانية من بداية التحول الديمقراطي حيث حققت الثورة التونسية انتصارا جديدا تمكنها من الحصول على قرار نهائي من القضاء التونسي يوم 09 مارس 2011 بحل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي كما تم إلغاء إدارة أمن الدولة وشكل السبسي حكومة تكنوقراط جديدة لم يسبق لأي من وزرائها العمل في أي حكومة سابقة، وتم الإعلان عن موعد أول انتخابات تونسية بعد الثورة في 24 جويلية وأن الرموز البارزة في الحزب الحاكم السابق لن يسمح لها بالمشاركة الانتخابية. [1]

لقد تميزت الساحة السياسية في تونس بعد ثورة 14 جانفي وخلال هذه المرحلة بحالة حراك حزبي كثيف حيث قامت العديد من القوى السياسية بتأسيس أحزاب جديدة مستفيدة لأول مرة من حالة الانفتاح السياسي حيث بلغ عدد الأحزاب السياسية عند بدء انتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر حوالي100 حزب وحركة، وبالتالي تشكلت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، وهي هيئة غير منتخبة وان كانت تضم أناس منتخبين في منظماتهم وأحزابهم ،وشخصيات وطنية، تأسست في 15 مارس 2011 بعد إدماج هيئة حماية الثورة، لأجل التحضير لانتخابات وقد اتسمت الخريطة الحزبية التونسية خلال المرحلة الانتقالية وقبل انتخابات المجلس التأسيسي بارتفاع حدة الاستقطاب ووجود فجوة بين تطلعات النخب والسياسيين وتطلعات الفئات المهمشة والمحرومة سياسيا واقتصاديا وأيضا ازداد العزوف السياسي عن اعتبار الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة هيئة ذات شرعية لأنها ببساطة تعتبر أن لقراراتها صفة الإلزام بما يتجاوز دورها كهيئة استشارية بالإضافة إلى مراجعة بعض المسائل المهمة التي تتعلق بالمجال الدستوري وتسيير الحياة السياسية كحماية حريات الموطنين والقوانين الخاصة بالأحزاب والجمعيات وغيرها لأجل تأسيس دولة القانون. [2]

شهدت هذه مرحلة تجاذب واضح بين نظام قديم يستميت في البقاء، يحاول الصمود أمام التغييرات التي تطالب بها القوى الثورية، وبين نظام جديد تشكل من رحم ثورة شابة، حيث حاول النظام القديم أن يتكيف مع الواقع الجديد، بهدف إعادة إنتاج النخبة الحاكمة من جديد لكن فطنة الشعب وتطورات الأحداث.

---

1 محمد بن نصر،" الثورة التونسية بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية، شبكة الحوارات الإعلامية "، تاريخ التصفح: 2021/04/16. على الرابط: http://www.alhiwar.net/PrintNews.php?Tnd=15387

2 مركز نماء للبحوث والدراسات،" النموذج الثوري التونسي :المسار، التحديات، رهانات الانتقال "، تاريخ التصفح: 2021/04/16. على الرابط: http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=125

ثانيا: المرحلة الثانية : (أكتوبر 2011 إلى غاية أكتوبر2014)

تعتبر هذه المرحلة الانتقالية الثانية كانت من ضمنها مخرجات انتخابات المجلس التّأسيسي الوطني التّونسي.

أفضت انتخابات المجلس التأسيسي إلى صعود الإسلاميين إلى الحكم وتمكنهم من دواليب السلطة على الرغم من فقدانهم للخبرة في تسيير الإدارة وقد أفرزت الانتخابات التي انتظمت يوم 23 أكتوبر 2011 مشهدا سياسيا كان متوقعا في مجمله وان اختلفت التفاصيل والأوزان، فقد فازت حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي، بزعامة راشد الغنوشي، بأغلبية نسبية حازت بموجبها على 90 مقعدا في المجلس التأسيسي الذي يبلغ مجموع مقاعده 217 مقعدا، تلاها في الترتيب حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بزعامة منصف المرزوقي 30 مقعدا، ثم التكتل من أجل العمل والحريات بزعامة مصطفى بن جعفر21 مقعدا وتوزعت بقية المقاعد على الأحزاب والمترشحين المستقلين وإذا كان ثمة من مفاجآت في نتائج الانتخابات فهي فوز كتلة العريضة الشعبية للحرية والعدالة برئاسة الهاشمي الحامدي 26 مقعدا وحلت بذلك في المرتبة الثالثة في قائمة الفائزين. [1]

مثل انتخاب المجلس التأسيسي خطوة هائلة باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام السياسي الجديد كما أنقذ التونسيين من متاهات النقاشات السياسية والدستورية العقيمة التي غرقت فيها ثورات الربيع العربي الأخرى وخاصة الثورة المصرية .فقد قامت بموجب هذه الانتخابات أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة وتتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية لا سلطة عليها لأحد غير المجلس ذاته وإذا كانت الوظيفة الأساسية للمجلس التأسيسي هي كتابة الدستور، فإن أولى مهامه تمثلت في انتخاب رئيس للجمهورية يتولى بدوره تسمية رئيس للحكومة، ومع تشكيل أول حكومة تونسية بعد الثورة منبثقة من خيار الشعب، اكتملت الأركان الأساسية للنظام السياسي الانتقالي في إطار من الشرعية الانتخابية التي افتقدتها حكومتا الغنوشي والسبسي وبذلك دخلت تونس مرحلة جديدة في تاريخها السياسي المعاصر وتجاوزت كثيرا من التعقيدات السياسية والقانونية التي لا تزال بقية ثورات الربيع العربي تسعى لتجاوزها. [2]

---

1 عز الدين عبد المولى، " أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي "، تاريخ التصفح: 2021/04/16. على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html

2 **المرجع نفسه.**

ما يعزز من حظوظ نجاح التجربة الانتقالية التونسية، بعد الخطوات التي قطعتها ووصلت بها إلى انتخاب المجلس التأسيسي هو تشكيل حكومة ائتلافية ضمت الأحزاب الثلاثة الفائزة في الانتخابات والتي حصلت مجتمعة على نحو ثلثي مقاعد المجلس التأسيسي حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات إلى جانب عدد من الشخصيات المستقلة وفي 12 ديسمبر انتخب المجلس التأسيسي محمد منصف المرزوقي رئيسا لتونس بأغلبية أعضائه 153 صوتا مقابل 44 صوتا للمعارضة الذين تقدموا بورقة بيضاء.

قدم رئيس الوزراء حمادي الجبالي القيادي في حركة النهضة مبادرة بتشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية تستكمل استحقاقات المرحلة الانتقالية . وعند ما فشل تنفيذ مبادرته بسبب رفض أطراف الترويكا لها ما في ذلك حركة النهضة الذي ينتمي إليه قدم استقالة حكومته في 19 فيفري 2013، وبعد ذلك جرت مشاورات لتشكيل حكومة جديدة وفي 08 مارس 2013 تم الإعلان عن حكومة علي العريض القيادي في حركة النهضة الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة الجبالي مع الإبقاء على ائتلاف بين أحزاب الترويكا على تحقيق بعض مطالب المعارضة بزيادة عدد الوزراء المستقلين في الحكومة.

اجتياز المرحلة الانتقالية في عملية التحول السياسي في تونس بنجاح نسبي، الذي يعود أساساً إلى فهم وإدراك طبيعة المراحل الانتقالية في الانتفاضات هو التسيير الحذر من طرف القوى السياسية الرئيسية بإجماعها على التحديات التي تواجهها تونس في المرحلة فإدراك هذه التحديات سواءاً الداخلية أو الخارجية مكّن تونس من تحقيق استقرار نسبي في هذه المرحلة. [1]

كما أفرزت هذه الانتخابات خطوة ايجابية أنتجت سلطة تشريعية مؤقتة تعمل على صياغة دستور جديد وأنتجت مؤسّسات انتقالية تنفيذية تمثّلت في رئيس الدولة منصف المرزوقي، وحكومة ائتلافية كوّنها حزب النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التّكتل من أجل العمل والحرّيات، ويرأسها حمّادي الجبالي وتعتبر هذه المرحلة خطيرة جدا لما تستطيع أن تحدثه من ارتداد، فالثّورات لا تنتهي بإسقاط الحكّام، فهي المرحلة التمهيدية الأسهل، ولكن الأصعب هو عملية إعادة بناء النّظام البديل.

1 خير الدين حسيب،" تونس إلى أين؟ تجربة إنتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب جميعاً "، المستقبل العربي، العدد 440، جانفي 2015، ص، ص 07، 08.

المطلب الثاني: التوافق السياسي وتركيز منظومة العدالة الانتقالية.

مع نجاح الثورة التونسية في إسقاط النظام السابق للرئيس بن علي وانتخاباها للمجلس التأسيسي، بدأ هذا المجلس يضع العديد من القوانين والهيئات التي تعمل على تاطير المرحلة الانتقالية والسير بالثورة في المسار الصحيح.

أولا: العدالة الانتقالية كآلية للديمقراطية.

للعدالة الانتقالية دور بارز في مرحلة الانتقال الديمقراطي تبرز فيما يلي:

– هي آلية لتكريس العدالة في فترات من النزاع إلى السلم أو من النظام الديكتاتوري إلى النظام الديمقراطي فكل عملية انتقال تتجاهل تفعيل آليات العدالة الانتقالية لاسيما آلية المحاسبة وآلية الإصلاح فإن ذلك سيؤدي إلى تجدد العنف وتجدد نفس الممارسات القمعية والانتهاكات السابقة ولكن بثوب جديد، ما يعطّل مسار الانتقال الديمقراطي.

– هي آلية لتسيير المرحلة الانتقالية ومرحلة الفراغ المؤسسي والدستوري التي تعقب فئة انهيار النظام الشمولي وتعمل على الحيلولة دون انتشار الفوضى في هذه المرحلة، ما يسهم في إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي.

– هي آلية لإحداث القطيعة مع انتهاكات الماضي ومع سياسة الإفلات من العقاب، إذ تعمل على تحديد مسؤولية كل طرف في الانتهاكات الممارسة في ظل النظام الديكتاتوري السابق عن طريق لجاف الحقيقة، سواء المرتكبة من أعوان النظام والأجهزة الأمنية أو من المعارضة، ما يساعد على إرساء بناء ديمقراطي متين، كما تساهم في بناء دولة مدنية دستورية تحتكم للقانون والعدالة، دولة مؤسسات مبنية على أسس ديمقراطي خالية من سلبيات وأساليب النظام السابق. [1]

إذن واجهت تونس عقب تنحي بن علي تحدي تسيير المرحلة الانتقالية ومعالجة إرث الحقبة الديكتاتورية ولأجل ذلك لجأت إلى تفعيل العدالة الانتقالية كآلية ضرورية لتحقيق انتقال ديمقراطي سلمي وسلس والحيلولة دون عودة الممارسات الديكتاتورية السابقة.

---

1 عزوق نعيمة،" دور العدالة الانتقالية في دعم مسار الانتقال الديمقراطي: تونس أنموذجا "، مجلة الرواق، المجلد 04، العدد 01، جوان 2018، ص، ص 328، 329.

أولا: ترسيخ منظومة العدالة الانتقالية في تونس بعد الثورة.

وقع إنشاء عديد اللّجان التي كلفّت بتقصّي الحقائق أو بإعداد تصوّرات لإصلاح بعض القطاعات كالأمن والقضاء والقطاع السمعي البصري مثلما وقع تسهيل حق التنظّيم، كما صدرت العديد من القوانين الهامّة منها ما تعلقّ بالعفو ومنها ما تعلقّ بالمصادقة على العديد من المعاهدات الدوليةّ التي تحمي حقوق الإنسان وحرمته وبالإضافة إلى ذلك فقد رفُعت أمام القضاء العديد من الشكايات وقدّمت العديد من الدعاوى المتعلقّة إمّا بانتهاكات حقوق الإنسان أو بالفساد المالي وإهدار المال العام، وخلاصة القول فقد اتخذت قبل انتخاب المجلس الوطني التأسيسي عدّة تدابير وإجراءات وقرارات أعتبرها البعض النواة الأولى للعدالة الانتقالية ومن أهم هذه الإجراءات والتدابير نذكر بالخصوص:

1/ صدور مرسوم في 19 فيفري 2011 بمنح عفو لأي شخص هو موضوع جريمة ذات صبغة سياسية أو نقابية أو جريمة حقّ عام أو جريمة عسكرية تم توجيه التهم فيها على أساس نشاط نقابي أو سياسي وهو المرسوم التيّ استغلته الأغلبية الحاكمة لتمييز الضحايا الإسلاميين بمنحهم تعويضات.

2/ إنشاء عدد من اللجان للاستجابة لاستحقاقات الثورة والتي من أهمّها:

– اللجنة الوطنية للتحقيق حول الفساد والرشوة التيّ عهُد برئاستها للمرحوم العميد عبد الفتاح عمر (مرسوم عدد 7 المؤرخ في 18 فيفري 2011) أُوكل لها مهُمّة كشف الانتهاكات المتعلقّة بالفساد وإهدار المال العام.

– اللجنة الوطنية للتحقيق حول الانتهاكات التيّ سجلت خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين انتهاء الموجب التي عهُد برئاستها للأستاذ توفيق بودربالة (مرسوم عدد8 المؤرخ في 18 فيفري2011) أُوكل لها كشف الانتهاكات الجسدية من قتل وجُرح وتعذيب التيّ وقعت خلال أحداث الثورة.

– لجنة مًصادرة الأصول والممتلكات المنقولة وغير المنقولة العائدة للرئيس السابق زين العابدين بن علي وزوجته والمقُربّين منه (مرسوم عدد 13 لسنة 2011 المؤرخ في14 مارس 2011) [1]

بدأت تونس ترسخ منظومة العدالة الانتقالية عن طريق العديد من القوانين والهيئات الرامية لذلك.

1 مسعود الرمضاني، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017، ص، ص 134، 135.

من جهة أُخرى فقد وقع إحداث لجان أُخرى ترمي إلى نفس الهدف وهو كشف حقيقة الانتهاكات وتقديم المُقترحات لإصلاح مؤُسسات الدّولة وأجهزتها التيّ كان لها دور في ارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان.

فإنّ فترة ما بعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي تميزت فيما يتعلقّ بمجال العدالة الانتقالية بثلاث محطّات هامّة أثبتت هيمنة السلطة على المسار وهي إنشاء وزارة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسنّ قانون العدالة الانتقالية واختيار أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة، وسوف يتطرق لها كالتالي: [1]

3/ إنشاء وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية: بالمرسوم عدد 2012 - 22، المؤرّخ في 19 جانفي 2012.

إنشاء وزارة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية دون وجود أي احتراز أو ممانعة من طرف أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، علما وأنّ المجلس تعهدّ ضمن الفصل 24 من القانون المتعلقّ بالتنظيم المؤُقتّ للسُلطات العمومية بسنّ قانون ينُظّم العدالة الانتقالية وقد أسندت للوزارة في ما يتعلقّ بالعدالة الانتقالية مهام حدّدها الفصل 5 من الأمر المحُدث للوزارة. 140

4/ سنّ القانون عدد 2013 - 53 المنظم للعدالة الانتقالية.

بمُقتضى القانون عدد 53 لسنة 2013 المؤُرخ في 24 ديسمبر 2013 سنّ المجلس الوطني التأسيسي قانونا يتعلقّ بتنظيم وإرساء العدالة الانتقالية، لكنّ هذا القانون لا يعكس إطلاقا مشار يع قوانين التيّ قدّمها المجتُمع المدني وجاءت النصوص المنُقّحة تعكس إرادة سياسية واضحة في مؤُاصلة الهيمنة على مسار العدالة الانتقالية وتوظيفه لأغراض سياسية وحزبية تصير فيه العدالة الانتقالية عدالة انتقائية أو حتىّ انتقامية.

5/ اختيار أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة.

نصّ القانون المنُظّم للعدالة الانتقالية على عدد من الشروط الواجب توفرّها في المرشحين لعضوية هيئة الحقيقة والكرامة والتيّ من بينها الكفاءة والاستقلالية والحياد والنزاهة، وبالتالي فإنهّ على لجنة الفرز أن تتثبتّ في توفرّ هذه الشروط في المرشّحين قبل أن تلجأ إلى اختيار خمسة عشر عضوا بالتوافق حسب الآليةّ التيّ نصّ عليها القانون.

---

1 **المرجع نفسه**، ص، ص 140، 145.

ثانيا: التوافق الوطني في التجربة التونسية.

عرفت التجربة الانتقالية في تونس محطات عديدة تم فيها توظيف منطق التنازلات السياسية التي أثرت في مجمل المسار الانتقالي بشقيه السياسي والقانوني حيث رافق منطق التنازل المسار الانتقالي بعد الثورة، الذي بدأ بتجربة توافقية بين عدد من المكونات السياسية أفرزت حكومة الترويكا في نسختها الأولى، مرورا بالتخلي عن رؤساء للحكومة، وصولا إلى حكومة التكنوقراط، وعلى ذلك الأساس أنجز الدستور وانتخابات البرلمان والرئاسة. وتمكنت تجربة الترويكا في الفترة الانتقالية من إدارة التوافق من خلال تخفيض منسوب التوظيف الأيديولوجي في تعاملها مع باقي المكونات السياسية، وإن كانت عرضة لكثير من العداء الأيديولوجي تجاه مكون النهضة فيها، كما أن تلك التجربة قد تفادت الوقوع في الفخ الليبي حين تجاوزت قانون العزل السياسي، وذلك من خلال تجاوز الفصل 167 من القانون الانتخابي الذي أثار جدلا واسعا، حيث كان يتناول العزل السياسي لرموز نظام زين العابدين بن علي، ومنعهم من الترشح للانتخابات القادمة والمشاركة في الحياة السياسية، لكن بعد تجاذبات كبيرة وقع التراجع عن فصل العزل السياسي من القانون الانتخابي بتصويت حركة النهضة ضده وكان تفسير رئيس النهضة الشيخ راشد الغنوشي لهذا التوجه هو أن الثورة تمسح كل الماضي ولا تلغي كل قديم وتمثلت الخطوة الأساسية لمنح منسوب التوافق جرعات إضافية في المشهد التونسي في قرار حركة النهضة عدم الترشح لانتخابات الرئاسة الأخيرة، تجنبا لدفع البلاد نحو مزيد من التجاذب السياسي. [1]

يمكن أن يكون قاطرة النّجاة الضّامنة لالتفاف معظم التونسيين حول حكومة لا ترتهن بأجندة حزبيّة معيّنة بل تتوجّه نحو المصلحة العامّة وخدمة المجموعة الوطنية، ولقد كرست تجربة الحوار الوطني سلوكًا سياسيا تفاعليا يمكن أن يكون قاعدةً لبناء أركان الدّولة المقبلة، وقد أبدت حركة النّهضة والمتحالفون معها قدرا من المرونة والاستعداد للتّنازل عن رئاسة الحكومة بطريقة سلسة، وحظ ي رئيس الوزراء الجديد بمقبوليّة مبدئيّة من جانب الرّباعي الراعي للحوار بما يمثّله من ثقل رمزيّ وبشريّ داخل الاجتماع التّونسي، كما حظ ي بتأييدٍ من تسعة أحزاب من مجموع 76 حزبًا شهدت الحوار التّاريخي يوم 14 ديسمبر 2013. [2]

1 لرقط الحسين،" الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال آلية التوافق السياسي تونس أنموذجا "، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 09، مارس 2018، ص 992.

2 أنور الجمعاوي،" المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق "، مجلة سياسات عربية، العدد 06، جانفي 2014، ص 26.

المطلب الثالث: مؤشرات ومخرجات المرحلة الانتقالية في تونس.

بعد انتخاب المجلس التأسيس قاد المرحلة الانتقالية، كانت هنالك العديد من المخرجات والمؤشرات لهذه المرحلة نحاول التطرق لأهمها.

أولا: الدستور التونسي الجديد 2014 (طبيعة النظام السياسي)

عانت تونس من انعدام التوازن بين السُلطات الثلاث وانعدام الرقابة بينهم نظرا لإمساك شخص واحد لكل هذه السُلطات في شكل نظام رئاسي، مما رسخ نظامًا ديكتاتوريا لمدة عقود هذا ما جعل المجلس التأسيسي خلال عمله الذي انتهى إلى إصدار دُستور 2014، يَحرصُ على ضمان التوازن بين هذه السُلطات من أجل تأسيس نظام ديمُقراطي. هُناك إجماعُ على أن النظام في تونس المنبثق عن دُستور 2014، ليس برلمانيا ولا رئاسيا، بل هو مَزيجُ بين الاثنين وهناك من يَذهبُ إلى حد القول إنه نِظامُ شِبه برلماني شِبه رئاسي. [1]

أخيرا تمت الموافقة على الدستور التونسي الجديد من قبل المجلس التأسيسي في 26 جانفي 2014 بعد مناقشات طويلة كانت حصيلتها موافقة 200 ورفض 12 احتفاظ 4 من أعضاء المجلس ومع الموافقة على الدستور الجديد المتكون من 149 مادة تجاوزت تونس أزمة سياسية كبيرة، وباتت تسري اليوم مع حكومة التكنوقراط برئاسة مهدي الجمعة نحو الانتخابات التشريعية التي ستجرى في نهاية العام الجاري، والمادتان الأولى والثانية من الدستور تمثلان روح الدستور وأصله، إذ لا يجوز مناقشتهما والاقتراح بتعديلهما، وتنص المادة الأولى على الوصف الأساسي للدولة، فتقول: تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها والجمهورية نظامها وأما مفاهيم الحرية والكرامة والعدالة التي كانت شعار الثورات العربية فقد وردت في المادة الرابعة، وعُدَتْ شعارًا للجمهورية التونسية، وبحسب الدستور الجديد الذي تبنى لتونس النظام البرلماني فإن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدتها، يضمن استقلالها واستمراريتها، ويسهر على احترام الدستور ويشترط لمرشّح منصب رئيس الجمهورية أن يكون مسلما بالغًا من العمر 35 سنة على الأقل، ومواطنًا تونسيا منذ الولادة وإذا كان حامل لجنسية أخرى فإنه يتعهد بالتخلي عن الجنسية الأخرى. [2]

---

1 مروة بلقاسم،" إدماج ثقافة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في المجال السياسي :بين خصوصية السياق وأهمية الرهانات تونس "، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، 21 سبتمبر 2017، ص 05.

2 رمضان يلدرم،" الدستور يتوّج ثورة تونس "، مجلة رؤية تركية، العدد 09، 2014، ص 10.

حافظ دستور جانفي 2014، على طبيعة النظام الجُمهوري وحافظَ رئيس الجُمهورية على صِفَته كرئيس للدولة، لكن الدُستور حدد له صلاحياتٍ مُنفردةٍ مثل بعض التعيينات وإسناد الأوسمة والإعفاء من المهام والعفو عن المحكُوم عليهم ويُمثل الدولة ويَرأسُ مجلس الأمن القومي والقيادة العليا للقوات المسلحة ويُسمي رئيس الحكومة وبقية الأعضاء بعد ترشيح الحزب ألأغلبي، كما أعطاه صلاحيات مشتركة، فهو يشترك مع رئيس الحكومة في بعض التعيينات مثل وزير الخارجية ووزير الدفاع والتعيينات في الوظائف العليا العسكرية والدبلوماسية والمتعلقة بالأمن القومي والاستشارة في تعيين محافظ البنك المركزي، إضافة إلى اشتراكِه في الصلاحيات مع هيئات ومؤسسات أخرى مِثل المجلس الأعلى للقضاء عند تسمية القضاة ويشترك مع مجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى للقضاء في تعيين أعضاء المحكمة الدُستورية، ويتولى رئيس الجمهورية وجوبًا رئاسة مجلس الوزراء في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي، ويشترك رئيس الجمهورية مع مجلس نواب الشعب في التصويت على الثقة في مواصلة الحكومة لمهامها، ويشترك أيضا مع رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة في قرار اتخاذ التدابير اللازمة في حالة خطرِ داهمٍ مُهددٍ لكيان الوطن أو أمنها أو استقلالها. [1]

ويمكن القول أن رئيس الحكومة أصبح يستند على شرعية شعبية بصورة غير مباشرة، كما أن الحكومة بموجب دستور 2014 تنبثق من البرلمان إذ لا يمكن لها مباشرة مهامها في صورة عدم تمتعها بثقة أغلبية النواب حتى عند تجاوز الأجل المحدد دون تكوين الحكومة، أو في حالة عدم الحصول على ثقة مجلس نواب الشعب يقوم رئيس الجمهورية في أجل 10 أيام بإجراء مشاورات مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية لتكليف الشخصية الأقدر من أجل تكوين حكومة في أجل شهر. إن إنهاء مهام رئيس الحكومة لم تعد من سلطات رئيس الجمهورية مثلها مثل مسألة تعيين رئيس الحكومة التي أصبحت مقيدة بنتائج انتخابات مجلس نواب الشعب، أين أصبح رئيس الحكومة مسؤول هو وحكومته فقط أمام مجلس نواب الشعب كما في الأنظمة البرلمانية وهو ما نص عليه صراحة الفصل 95 من دستور 2014 الحكومة مسئولة أمام مجلس النواب. [2]

استطاعت تونس أن تضع نظاما جديدا بعد الثورة التونسية، تكفل به المجلس التأسيسي واستطاع وضع نظام شبه برلماني يمنع تحصل أو تمتع الرئيس بصلاحيات دكتاتورية.

---

1 مروة بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 05.

2 قصاص هنية،" عن ثنائية السلطة التنفيذية في الدستور التونسي لعام 2014 "، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04 ، العدد 02، 2019، ص 722.

ثانيا: الحقوق والحريات كمخرجات لدستور 2014.

دستر المجلس الوطني التأسيسي العديد من المواد المتعلقة بالحقوق والحريات بدُستور 2014 كما وضع جملة من الضمانات لحمايتها.

نص الدستور على أن الدولة تكفل حرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية وخصص الباب الثاني لتكريس الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية والحريات العامة والفردية ونص على المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحقوق الواجبات دون تمييز وكفل حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، كما جعل الحق في الحياة مقدسا ومنع المساس به إلا في حالات قصوى يضبطها القانون وألزم الدولة بحماية كرامة الذات البشرية وحرمة الجسد ومنع التعذيب المعنوي والمادي كما منع سقوط جريمة التعذيب بالتقادم وضمن حماية الحياة الخاصة وحُرمة المسْكن وسرية المراسلات والاتصالات والمعطيات الشخصية وحرية اختيار كل مواطن مقر إقامته والتنقل داخل الوطن وحق مغادرته وحجر سحب الجنسية التونسية من أي مواطن أو تغريبه أو تسليمه أو منعه من العودة إلى الوطن وضمن حق اللجوء السياسي طبق ما يضبطه القانون وحجر تسليم المتمتعين به.[1]

كما أقر الدُستور قرينة البراءة للمتهم إلى أن تثبت إدانته في محاكمة عادلة تُكفل له فيها جميع ضمانات الدفاع في أطوار التتبع والمحاكمة، وضمن حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر ومنع ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات وألزم الدولة بضمان الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة، كما ضمن حق الانتخاب والاقتراع والترشح وتمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة وضمن حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات وكفل حق الإضراب وحرية الاجتماع والتظاهر السلميين وكرس الدستور الحق في الصحة والحق في التغطية الاجتماعية والحق في التعليم العمومي المجاني والحق في العمل وضمن الملكية الفكرية والحق في الثقافة وحرية الإبداع وحماية الموروث الثقافي وحق الأجيال القادمة فيه وضمن الحق في الماء والحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ. [2]

---

1 وحيد الفرشيشي،" الهياكل الرسمية لحقوق الإنسان في تونس "، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، نوفمبر 2014، ص، ص 22، 23.

2 **المرجع نفسه**، ص 23.

ثالثا: التعددية الحزبية كآلية ديمقراطية.

هنالك العديد من الأحزاب السياسية التي كان لها دور فاعل في الحياة السياسية بعد الثورة التونسية، في هذا المحور سوف نتعرف على أهم الأحزاب والنقابات المؤثرة في الساحة السياسية التونسية. والمتنوعة بين الإسلاميين والعلمانيين.

بعد الانتفاضة الشعبية في تونس وصدور المرسوم رقم 87/11 المتعلق بتنظيم وتأسيس الأحزاب السياسية في تونس، تم تأسيس أكثر من 113 حزبا مقابل ثمانية أحزاب تم تأسيسها قبل الثورة الوقت الذي تم فيه حل بعض الأحزاب كالحزب الدستوري الديمقراطي الحاكم في عهد بن علي، ويمكن تصنيف أبرز الأحزاب السياسية في تونس اعتمادا على معيار التوجه الأيدي ولوجي لكل حزب، إلى أحزاب إسلامية وأحزاب علمانية، وأحزاب وسطية واشتراكية، كما تم الاعتماد في عملية انتقاء الأحزاب السياسية الآتية على معيار الفعالية في الحياة السياسية وتحديدا المشاركة في مجلس النواب وتولي الحقائب الوزارية. [1]

1/ الأحزاب السياسية الإسلامية.

– حركة النهضة: يعتبر حزب حركة النهضة من أبرز الأحزاب التونسية ذات الوزن السياسي والاجتماعي في تونس وتم الاعتراف بحركة النهضة واعتمادها في الفاتح من مارس 2011، بعد أن كانت محظورة في عهد النظام السابق، وتسعى حركة النهضة حسب نظامها الأساسي، إلى ترسيخ قيم المواطنة والحرية والمسؤولية والعدالة الاجتماعية والنضال من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي. [2] بالإضافة إلى الأحزاب الثلاثة السابقة توجد هناك أحزاب إسلامية أخرى لا يسع المقام لذكرها على غرار حزب الكرامة والمساواة، حزب الحركة التونسية للعمل المغاربي، حزب الوحدة والإصلاح، حزب العدالة والتنمية، حزب الإصلاح والتنمية، حزب اللقاء الإصلاحي الديمقراطي، حزب الكرامة والتنمية.

يعتبر حزب حركة النهضة اليوم الحزب الفاعل الذي يتولى السلطة، بالإضافة إلى حزب ائتلاف الكرامة الذي يعود إلى خلفية إسلامية، وهما فاعلان اليوم في المشهد السياسي التونسي.

---

1 مصعب شنيين، **مرجع سابق**، ص 143.

2 **المرجع نفسه**.

2/ الأحزاب الليبرالية والعلمانية.

يمكن إجمال أبرز الأحزاب السياسية الليبرالية والعلمانية في تونس فيما يلي: [1]

– حركة نداء تونس: يعتبر نداء تونس أكبر الأحزاب السياسية المشاركة في السلطة رغم حداثة تأسيسه مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى، حي تأسس على يد الرئيس التونسي الراحل الباجي قايد السبسي، في جويلية 2012، وبالعودة إلى القانون الأساسي للحزب يهدف الأخير إلى ترسيخ قيم المواطنة والمشاركة في الانتخابات قصد ممارسة السلطة في مختلف المستويات الوطنية والمحلية والجهوية.

– حزب آفاق تونس: نشأ حزب آفاق تونس بعد الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس مطلع 2011، حي يعود تأسيسه تحديدا إلى 28 مارس 2011، أين تحصل على ترخيص من قبل الحكومة التونسية، ويُعرف الحزب بنفسه على أنه حزب اجتماعي ليبرالي يدعوا إلى انتهاج نمط تنموي يغاير ما كان سائدا في الماضي ويعطي الحزب أولية كبيرة لبناء الدولة ومراجعة المنظومة التربوية والصحية والاقتصادية.

3/ الأحزاب الوسطية والاشتراكية في تونس.

عدد الأحزاب السياسية ذات التوجه الاشتراكي والوسطي في تونس، ومن بين أبرز تلك الأحزاب نذكر:

– حراك تونس الإرادة: يعتبر حزب حراك تونس الإرادة أحد الأحزاب التونسية الجديدة التي دخلت الساحة السياسية التونسية، حي يعود تأسيسها إلى سنة 2015، حين أعلن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية في بيان له عقب اجتماع استثنائي لمجلسه الوطني، أنه قرر الاندماج مع حزب حراك تونس الإرادة حال حصول الأخير على ترخيص قانوني، وهو ما حدث بالفعل حي منحت وزارة الداخلية الترخيص القانوني لحزب الحراك في ماي 2016، كما قرر الحزب الممثل بأربعة نواب في البرلمان نقل ممتلكاته إلى حزب الحراك الجديد.

– الاتحاد الوطني الحر: يرجع تأسيس حزب الاتحاد الوطني الحر إلى تاريخ 19 /5/ 2011 على يد رجل الأعمال التونسي سليم الرياحي، يسعى إلى تكريس مبادئ الوسطية من خلال محاربة الفوارق الطبقية. [2]

أن الفترة التي شهدتها تونس عرفت ارتفاعا كبيرا في الأحزاب السياسية ذات التوجهات الإيديولوجية المختلفة.

---

1 **المرجع نفسه**، ص 144.

2 --، " حزب الاتحاد الوطني الحر يقدم برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي "، تاريخ التصفح: 2021/04/20. على الرابط: http://www.babnet.net/cadredetail-39674.asp

المبحث الثالث: الانتخابات كترسيخ للمسار الديمقراطي التونسي.

في هذا المحور سوف نرى أهم الانتخابات التي مرت بها تونس سواء تشريعية أو رئاسية وبالتحديد بعد الخروج من المرحلة الانتقالية بوضع دستور 2014.

المطلب الأول: الانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2014.

شهدت تونس وضع دستور جديد من طرف المجلس التأسيسي وهذا يعتبر أفضل دستور في العالم العربي بشهادة العديد من المنظمات الدولية الحقوقية، وعليه تم تحديد توقيت للانتخابات التشريعية والرئاسية.

أولا: الانتخابات التشريعية 2014.

جرت الانتخابات التشريعية التونسية داخل البلاد يوم 26 أكتوبر 2014 وهي أول انتخابات تتمّ بعد إقرار دستور2014، وفي ظرف اقتصادي واجتماعي وأمني صعب تعيشه تونس منذ الثورة، انتهت انتخابات مجلس نواب الشعب الذي سيدوم خمس سنوات أنتجت هذه الانتخابات خريطة سياسية جديدة تتأسس على استقطاب ثنائي على أسس تبدو أيديولوجية (ثقافية) وستحسم تحالفات كل قطب من القطبين مع شتات الأحزاب المشهد السياسي التونسي وتتحكم فيه بداية من انتخاب رئيس الجمهورية وصولاً إلى تشكيل الحكومة وتحديد نوعيتها، وأعادت نتائج هذه الانتخابات تشكيل الخارطة السياسية والحزبية في البلاد، وترتيبها بشكل جديد؛ وذلك بصعود أحزاب جديدة كانت غائبة عن المشهد السياسي العام، تمكن بعضها من احتلال المرتبة الأولى (حزب نداء تونس) واحتلال أحزاب أخرى لمواقع متقدمة بينما كانت في انتخابات المجلس التأسيسي في أسفل السلَّم مثل الاتحاد الوطني الحرّ الذي احتل المرتبة الثالثة والجبهة الشعبية المركز الرابع والتيار الديمقراطي، وتراجع مرتبة حزب حركة النهضة وحجم نوابه مقابل هزيمة الأحزاب التي توصف بأنها وسطية (المؤتمر والتكتل والجمهوري) وعلى خلفية تلك النتائج أيضًا ستبرز داخل مجلس الشعب معارضة قوية بإمكانها إسقاط أية حكومة لأي تحالف كان سواء بقيادة حزب نداء تونس أو بقيادة حزب النهضة. كما لا يخلو تشكيل الحكومة القادمة من تعقيدات حسب الدستور. [1]

1 عبد اللطيف الحناشي،" انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة "، تقارير، مركز الجزيرة للدارسات 19نوفمبر 2014، ص 09.

جرت الانتخابات التشريعية التونسية في مناخ عام تميز ب:

- إقرار الدستور التونسي الجديد ومختلف المؤسسات الدستورية.

- ظروف أمنية واقتصادية صعبة أثرت عمى المناخ السياسي في البلاد سلبا.

- توزعت القوائم المرشحة بين حزبية ومستقلة وائتلافية.

- بلغت نسبة المشاركين 69 بالمائة في عدد المنتخبين المرسمين، ومن ثم فعدد المقترعين في الانتخابات التشريعية 2014 محدودا مقارنةً بعدد الناخبين لسنة 2011. [1]

تمكنت النخبة السياسية من تحقيق المرحلة ما قبل الأخيرة من عملية الانتقال الديمقراطي في فترة زمنية وجيزة وبأخف الأضرار، وإصدار دستور متميز وبناء نظام سياسي تعددي، يعتمد تداول السلطة بشكل سلمي وقد تساعد هذه الانتخابات ونتائجها على تكريس جملة من الرؤى وإزاحة أخرى ظلت ثابتة لوقت طويل؛ حيث بيَّنت إمكانية التعايش بين الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية المتكيّفة مع خصوصيات البلاد ومع غيرها من الأحزاب ذات المرجعيات النقيضة، اليسارية والوسطية والليبرالية (بالمعنى الثقافي والاقتصادي) كما أن قبول حزب النهضة بنتيجة الانتخابات وتهنئة السيد راشد الغنوشي لمنافسه السيد الباجي قائد السبسي رئيس حزب نداء تونس يشير إلى سلوك جديد قد يمثل نواة لبناء تقاليد سياسية جديدة ومع هذا فان التحالف بين الحزبيين الأولين واقع لتسيير البلاد. [2]

يمكن القول إن الديمقراطية الناشئة في تونس قد قطعت خطوة نوعية نحو بناء نظام ديمقراطي حقيقي يستوجب حمايته من المخاطر، الداخلية والخارجية، المتربصة به وهذا يستدعي المزيد من الوفاق بين مختلف النخب السياسية، وبدعم وإسناد من منظمات المجتمع المدني.

إذن فالمسار الانتقالي في تونس توج بانتخابات تشريعية تنافس فيها العشرات من القوائم في إطار ديمقراطي شفاف، وكان التنافس شديدا خاصة بين القوائم الكبيرة كحركة النهضة ونداء تونس والجبهة الشعبية والاتحاد الوطني الحر.

---

1 مولود دحماني، **مرجع سابق**، ص 121.

2 عبد اللطيف الحناشي، **مرجع سابق**، ص 09.

جدول يوضح نتائج الانتخابات التشريعية 2014.

الحزب	عدد المقاعد	النسبة المئوية
نداء تونس	85	39.17
حركة النهضة	69	31.79
الاتحاد الوطني الحر	16	7.37
الجبهة الشعبية	15	6.91
افاق تونس	8	3.68
المؤتمر من اجل الديمقراطية	4	1.84
المبادرة	3	1.38
التيار الديمقراطي	3	1.38
حزب الشعب	3	1.38
تيار المحبة	2	0.92
الحزب الجمهوري	1	0.46
مجد الجريد	1	0.46
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	1	0.46
التكتل الديمقراطي من اجل العمل	1	0.46
رد الاعتبار	1	0.46
صوت الفلاحيين	1	0.46
التحالف الديمقراطي	1	0.46
الجبهة الونية للانقاذ	1	0.46
نداء المهاجرين بالخارج	1	0.46
	217	100

مولود دحماني، مولود دحماني،" اثر مخرجات العلاقة الارتباطين بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي "، رسالة ماجستير (جامعة تيزي وزو 2016)

الملاحظ أن كل من حركة نداء تونس بقيادة الباجي قائد السبسي احتلت المرتبة الأولى وحركة النهضة احتلت المرتبة الثانية . قام بين الفائزين الأول والثاني تحالف لتشكيل الحكومة في إطار سياسة التوافق الوطني. الذي بدا منذ المجلس التأسيسي.

ثانيا: الانتخابات الرئاسية 2014.

من أهم المكاسب بعد الثورة أن الانتخابات لم تعد تجرى تحت إشراف وزارة الداخلية فلقد أوكلت الانتخابات إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. كما أن حياد المؤسسة العسكرية، ودور الاتحاد العام التونسي للشغل لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء التونسيين من خلال الحوار الوطني، أسهمت في نجاح الانتخابات ومنه تعتبر تونس بهذا تسيير ضمن المسار الديمقراطي بشكل ناجح.

تعد هذه الانتخابات أول انتخابات رئاسية تنافسية في تاريخ تونس ورغم تعدد المرشحين، كما تعدّ الانتخابات الرئاسية المرحلة الأخيرة من الفترة الانتقالية التي تعيشها تونس منذ ثورة 14 جانفي 2011 التي أطاحت بنظام حكم بن علي، وقد جرت هذه الانتخابات على دورين الأول يوم 23 نوفمبر 2014 فإن الانتخابات الرئاسية حصرت بين أربع متنافسين هم: منصف المرزوقي، الباجي قايد السبسي، سليم الرياحي وحمة الهمامي، والثاني يوم 21 ديسمبر2014، انتهت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التونسية وأفرزت نتيجة كانت متوقعة، وهي مرور الباجي قائد السبسي والمنصف المرزوقي إلى جولة ثانية لتحديد من سيحظى بثقة الشعب التونسي وقد بلغت نسبة المشاركة في الدور الأول من الرئاسية 64.6 بالمائة. وتبيّن أنّ الفارق لا يتجاوز 6% بين المرزوقي والسبسي. [1]

إثر حملة انتخابية غلبت عليها المواقف المتشنجة بين أنصار المرزوقي وأنصار السبسي، خاصة بعد رفض الثاني المشاركة في مناظرة تلفزية مع منافسه، دارت الجولة الثانية للانتخابات يوم 21 ديسمبر 2014 وقد اتخذت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عديد القرارات. مباشرة إثر انتهاء الاقتراع بتونس، سارع مدير حملة الباجي قائد السبسي محسن مرزوق إلى إعلان الفوز في الدور الثاني من الانتخابات، مشيرًا إلى أنّ الفارق بين المرشحين كان واضحًا ودعا أنصار حزبه إلى الاحتفال بالنصر الكبير المحقق. أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يوم الإثنين 22 ديسمبر 2014 النتائج الأولية، وأشارت إلى أنّ نسبة المشاركة بلغت % 60.11 إذ شارك في الاقتراع 3189672 ناخبا. [2]

---

1 رياض بشير،" الانتخابات التونسية2014 مراحلها ونتائجها "، مجلة سياسات عربية، العدد 16، جانفي 2015، ص، ص 34، 36.

2 **المرجع نفسه**، ص، ص 38، 39.

منذ انتخابات 2014، أحرزت تونس بعض التقدم في انتقالها الديمقراطي، ولكن بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية، فإن العديد من الإصلاحات الأساسية اللازمة للقطع مع النظام القديم وتحقيق تطلعات الشعب التونسي، بعد التحول إلى الديمقراطية، قد توقفت، اعتبر الكثيرون أن تحالف النداء والنهضة الذي ميز الحياة السياسية في ظلّ العهدة البرلمانية الأولى كان غير فعال، وشهد هذا الائتلاف الحاكم في النهاية ضعفا وقد كلف ذلك مكوناته خسارة ثقة العديد من مؤيديهم،لم يتمكن البرلمان الأول من إرساء مؤسسات أساسيّة تضمن الحقوق والحريات الفردية التي ناضل من أجلها التونسيون، مثل المحكمة الدستورية والهيئات الدستورية المستقلة، شعر التونسيون بخيبة أمل إزاء الأحزاب السياسية والمشهد السياسي بشكل عام، لأنهم لم يلمحوا بوادر آية نتائج إيجابية ملموسة، لقد تطلّع الكثيرون أن تكون انتخابات 2019، منطلقا لجملة الإصلاحات التي طال انتظارها. [1]

من خلال ما سبق يمكن استخلاص نجاح الفاعلين التونسيين في آليات تنظيم المرحلة الانتقالية والتمهيد لبناء المؤسسات الشرعية والدائمة من خلال: [2]

– قدرة البنى السياسية التونسية على استيعاب التحولات السياسية الكبرى وقدرتها أيضا على إدارة مثل هذه التحديات.

– قدرة النخب التونسية في التوفيق بين إشكالية الشرعية الثورية بدون قيادة واضحة كنتاج لإسقاط النظام السابق وبين المؤسسات القائمة الموروثة عف النظام السابق.

– شهدت انتخابات 2014 حل غالبية الأحزاب السياسية أو التحالفات الحزبية التي شاركت في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عام 2011.

– التوافق السياسي الذي أدى إلى الانطلاق في العديد من الإصلاحات في جميع المجالات والتوافق كآلية بين الأحزاب تعبر عن مدى العمق الديمقراطي في الدولة التونسية.

لكن بقي الشعب التونسي غير راضي عن الوضع السياسي القائم وذلك راجع للعديد من العوامل.

---

1 تقرير الانتخابات،" الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس 2019 "، مركز كارتر، ص،ص 05، 06.

2 **المرجع نفسه.**

المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2019.

تعكس الانتخابات الرئاسية والتشريعيّة لسنة 2019 أوّل انتقال سلمي للسّلطة في تونس من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى الذي يليه ومن أوّل برلمان منتخب ديمقراطيّا في الجمهوريّة الثانية إلى البرلمان الذي عقبه

أولا: الانتخابات التشريعية 2019.

بدأت حملة الانتخابات التشريعيّة في 14 سبتمبر أي اليوم الموافق ليوم الصّمت الانتخابي للانتخابات الرّئاسيّة طغت على حملة الانتخابات التشريعيّة نتائج الانتخابات الرّئاسيّة، حيث كان تركيز الناخبين موجّها أكثر إلى حصيلة الدور الأول من عمليّة التّصويت وعلى تنظيم الدور الثاني للانتخابات الرئاسيّة، وقد خالف العديد من المترشّحين، المستقلين منهم والمتحزبين، القيود القاضية بعدم بدء الحملة الانتخابيّة قبل الوقت المحدد لها بدأت معظم الأحزاب السياسيّة القائمة حملتها للانتخابات التشريعية ببطء حيث كانت تقيم استراتيجيات حملتها في كل مرحلة، في حين سارعت القائمات المستقلة في بدء حملتها للاستفادة من الزّخم المناهض للمنظومة الحاكمة الذي ظهر خلال الدّور الأوّل للانتخابات الرئاسية، وأعادت الأحزاب القائمة تقييم إستراتيجيتها المرتكزة على عقد تجمعات كبيرة وتنظيم تظاهرات عامّة حيث أنّها لم تفلح في التأثير على الناخبين خلال حملة الانتخابات الرّئاسية، أفاد ملاحظو مركز كارتر على المدى لطويل أن معظم الأطراف نظمت حملات انتخابيّة اتسمت بالهدوء، إذ قامت أساسا على توزيع المنشورات وطرق أبواب الناخبين. [1]

كانت نسبة اقبال الناخبين على التصويت مخيّبة للآمال حيث سجلت الانتخابات التشريعيّة نسبة مشاركة تساوي42.8 في المائة، وهي نسبة تعكس انخفاضا بما يزيد عن 26 في المائة مقارنة بنسبة الإقبال على التّصويت في الانتخابات التشريعيّة لسنة 2014 فقد أفرزت الانتخابات التشريعيّة عن برلمان متشتّت، حيث لم يفز أي حزب بعدد كاف من المقاعد لتشكيل حكومة بمفرده، بالإضافة إلى ذلك فقدت العديد من الأحزاب التي تفوقت في انتخابات 2014 أغلبيّة مقاعدها، في حين فشل البعض الآخر في الفوز بأية مقاعد وأصبح المشهد أكثر ضبابية. [2]

---

1 تقرير،" الانتخابات الرّئاسيّة والتّشريعيّة في تونس لسنة 2019 "، على الرابط: www.cartercenter.org

2 تقرير مركز كارتر، "على البرلمانيين الجدد اتّخاذ خطوات سريعة لتعزيز المؤسّسات الديمقراطية في تونس"، تصفح/2021/04/20. على الرابط: https://www.babnet.net/rttdetail-190616.asp

على الرغم من فوز النهضة بأكبر عدد من المقاعد 52 مقعدا من أصل 217 فإنّ هذه النتيجة تمثل انخفاضا مطردا من 89 مقعد فاز به الحزب في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011 و69 مقعدا في الانتخابات التشريعيّة لسنة 2014 ويعزى نجاح الحزب إلى الانقسامات داخل الأحزاب السياسيّة الأخرى أكثر منه إلى شعبيّة الحزب في حدّ ذاته وتحصّل حزب قلب تونس، على المرتبة الثانية بجملة38 مقعدا. [1]

كما شهد حزب نداء تونس وهو حزب الرئيس السابق الباجي قايد السبسي انهيارا فعليّا، ويعدّ السبب في ذلك الانشقاقات المستمرة التي عرفها الحزب منذ سنة 2014 وقد تحصّل الحزب على ثلاثة مقاعد فقط علاوة على ذلك، فإن مختلف الأحزاب التي انبثقت عن انقسام حزب نداء تونس إما حصلت على عدد قليل جدًا من المقاعد حزب مشروع تونس تحصّل على أربعة مقاعد أو أنّها لم تظفر بأي مقعد على الإطلاق أمل تونس وفاز حزب تحيا تونس، والذي يعتبر حزبا متفرّعا عن نداء تونس بجملة 14 مقعدا. [2]

شهد الحزب الدستوري الحر لعبير موسى تقدّما كبيرا، حيث انتقل من صفر من المقاعد سنة 2014 إلى 17 مقعدًا ويبدو أن خطاب الحزب والمعادي بشدّة للنهضة والثناء على الوضع الاجتماعي والاقتصادي خلال نظام بن علي قد جذب الناخبين الذين يشعرون بالحنين إلى الاستقرار الذي عرفته البلاد في الماضي وفاز حزب محمد عبّو، التيّار الديمقراطي، بجملة 22 مقعداً وتبوّأ بذلك المرتبة الثالثة، ويعتبر هذا تطورا مقارنةً بسنة 2014 التي فاز خلالها بثلاثة مقاعد فقط، وشهدت الانتخابات التشريعيّة كذلك صعود جهات سياسية جديدة مثل ائتلاف الكرامة وحركة الشعب ذات التوجه القومي العربي .انتهت عمليّة الاقتراع بانتقال ستة عشر حزبا سياسيا إلى مجلس نواب الشعب ثلاثة منهم لهم مقعد واحد فقط، وأربعة تحالفات، اثنان منهما لهما مقعد واحد، و11 قائمة مستقلّة. [3]

إذن فالانتخابات التشريعية التونسية لسنة 2019، جاءت مخيبة للآمال حيث أصبح البرلمان مشتت وذلك راجع لأنه لا يوجد أي حزب يمتلك الأغلبية، وهذا ما يضطر الأحزاب إلى التحالف، خاصة وان الحزبان الأولان مختلفان إيديولوجيا تماما وبينهم صراعات.

---

1 تقرير،" الانتخابات الرّئاسيّة والتّشريعيّة في تونس لسنة 2019 "، **مرجع سابق**.

2 **المرجع نفسه.**

3 **المرجع نفسه.**

ثانيا: الانتخابات الرئاسية 2019.

لقد أثّرت الوفاة المفاجئة للرئيس الباجي قائد السبسي في شهر جويلية من سنة 2019، بشكل كبير على المنافسة لتولّي منصب رئيس الجمهورية، لم يتمّ تفعيل التعديلات المدخلة على القانون الانتخابي التي كان من الممكن أن تمنع بأثر رجعي جملة من المرشحين من خوض غمار الانتخابات لانّ الرّئيس لم يختم مشروع القانون قبل وفاته، لقد تمّ تغيير الجدول الزمني للانتخابات بشكل كبير بحيث نظمت الانتخابات الرئاسية قبل شهرين من التاريخ المحدّد لها، إن هذا التغيير في التّواريخ إلى جانب وجود مشهد سياسي تملؤه الصراعات داخل الأحزاب، بما فيها الانقسامات الداخليّة التي عرفها حزب نداء تونس وأزمة الهوية التي عاشها حزب النهضة إزاء تزايد الاتجاهات المحافظة داخل أجزاء من قاعدته، بالإضافة إلى ضعف الأحزاب اليسارية، كانت كلّها عوامل نحتت السياق العام لانتخابات سنة 2019. [1]

تتجاوز أهمية الموسم الانتخابي التونسي لعام 2019 بكثير ما ذهب إليه هانتيغتون في تقرير الانتقال السلمي للسلطة المبالغ في سلميته من أجل تعزيز الديمقراطية، وهو معيار يبدو أن رئيس حزب النهضة راشد الغنوشي قد قبله من خلال إشادته بهذه الانتخابات التي اعتبرها شهادة تخرج للديمقراطية التونسية، ربما يكون الأمر الأكثر أهمية في هذا السياق، هو تلك السلاسة الاستثنائية في تنظيم انتخابات مبكرة استدعتها وفاة الرئيس السبسي، يعود الفضل الأكبر في ذلك إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات برئاسة نبيل بفون، التي تمكنت من إعادة جدولة تاريخ إجراء الاستحقاقات الانتخابية، الرئاسي والبرلماني، بل وحرصت أيضا على تأخير الانتخابات الرئاسية حتى التأكد من إطلاق سراح المرشح نبيل القروي قبل انطلاق العملية الانتخابية في 13 أكتوبر، وهذه لانتخابات رسخت الإيمان بأن الديمقراطية قادرة بذاتها على إحداث التغيير المرجو ربما تكون ساعات الإثارة قصيرة الأمد، فسريعا ما ستتكشف حقائق واقع الحكم في ظل وجود برلمان مجزأ يجري داخله محاولة تشكيل ائتلاف ما؛ واحتمال إثارة فريق المرشح القروي تحديات وإشكالات قانونية ناهيك عن التحديات الاقتصادية والتنموية المهولة التي غذت هذا التصويت الاحتجاجي في المقام الأول. [2]

---

1 **المرجع نفسه**، ص 06.

2 العربي صديقي،" التحول الديمقراطي المستدام بتونس: رئاسيات 2019 بين سياسة جديدة وأخرى مناهضة "، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 4 نوفمبر 2019، ص 13.

تصدّر كل من قيس سعيّد ونبيل القروي اللذان يعتبران دخيلين على المشهد السياسي المرتبة الأولى والثانية على التوالي من بين 26 مترشحا في الدور الأول للانتخابات الرّئاسيّة، حيث احتل قيس سعيد المرتبة الأولى بنسبة 18.4، بالمائة من الأصوات وجاء القروي في المرتبة الثانية بنسبة 15.58 بالمائة، وقد فشل العديد من السياسيين المخضرمين في الوصول إلى الدور الثاني، بما في ذلك نائب رئيس حزب النهضة عبد الفتاح مورو الذي احتل المركز الثالث بنسبة 12.88 في المائة وجاء وزير الدفاع عبد الكريم الزبيدي، المترشح المستقل الذي دعمه كل من حزبي نداء تونس وآفاق تونس في المركز الرابع بنسبة 10.73 في المائة فيما احتل يوسف الشاهد، رئيس حزب تحيا تونس ورئيس الحكومة زمن الانتخابات، المركز الخامس بنسبة 7.38 في المائة وصرّحت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بأن نسبة الإقبال على التصويت بلغت 49.8 بالمائة. [1]

لم تكن النتيجة التي أسفر عنها الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية عاديةً بكل المقاييس فأغلب التوقّعات واستطلاعات الرأي كانت تعطي نسبًا متقاربة للمرشحَين قيس سعيد ونبيل القروي، غير أنّ فوز الأول بنسبة 72.71 % من أصوات الناخبين، فوزٌ تعزّز بمؤشّر ارتفاع نسب المشاركة مقارنةً بنتائج الانتخابات البرلمانية 41 % ونتائج الدور الأول من الرئاسية 45 بالمائة لترتفع إلى 55 بالمائة إبّان الدور الثاني من الرئاسية الهيئة المستقلّة للانتخابات. [2]

حافظت انتخابات 2019 على التحول المستمر في المشهد السياسي الحزبي الذي بدأ قبل خمس سنوات لم يكن مستغربا أن يصوت الناخبون في عام 2019 ضد أكبر حزبين، النهضة ونداء تونس، بسبب فشل ائتلافهما التوافقي، لعب كل من حزب النهضة وحزب يوسف الشاهد لعبة إلقاء اللوم على إخفاقات التوافقفي مواجهة البطالة المزمنة والتخلف التنموي، كان حزب النهضة هو الحزب الوحيد الذي قاوم كارثة انهيار الأحزاب بعد عام 2011، لكنه، مع ذلك، لم يفشل فقط في التقدم بمرشحه إلى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، بل وتقلص أيضا عدد مقاعده البرلمانية إلى حد كبير خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة أما حزب نداء تونس فقد ووري الثرى مع مؤسسه، الباجي قايد السبسي. [3]

---

1 تقرير الانتخابات، **مرجع سابق**، ص 13.

2 منجي مبروكي،" الانتخابات الرئاسية التونسية، ماذا تغيَّر ما بين 2014 و2019؟ "، منتدى السياسة العربية نوفمبر 2019، ص 07.

3 العربي صديقي، **مرجع سابق**، ص 08.

ثالثا: التجسيد الديمقراطي في المسار الانتخابي لسنة 2014، 2019.

كما كان الأمر في العام2014، كان المكسب الديمقراطي الرئيس هو تعزيز التوجه نحو انتخابات حرة كأساس للتداول على السلطة على أساس دستوري منظم وسلمي، قائم على تناوب على السلطة محدد زمنيا ويحكمه القانون، وبغض النظر عمن فاز في الانتخابات الحاسمة، فإن هذه الممارسة تُعد مفتاحا لتعلم الديمقراطية هكذا إذن، وضع حزبا النهضة ونداء تونس الأساس لعادة شبه انتخابية تتمثل في إقامة تحالفات بين الأحزاب السياسية الصغيرة ومؤيديها وفي هذا الصدد، فإن مهارات من قبيل استدرار المعلومات وإحكام الدعاية الحزبية والإشراف على الحملات الانتخابية وإدارة وسائل الإعلام والتواصل مع الجمهور، إنما هي مهارات اكتُسبت حديثا وتم الترويج لها بالكامل في انتخابات 2014 ثم مرة أخرى في عام 2019إن واقع احترام الأحزاب السياسية التونسية والنخب(الجديدة والقديمة)لقواعد اللعبة الديمقراطية يؤشر بقوة على وجود مستوى من النضج المدني يسمح للقواعد الانتخابية بأن تكون قابلة للتنفيذ، كما أن الامتثال للقواعد الانتخابية والنتائج التي تفرزها صناديق الاقتراع يعد جزءا لا يتجزأ من فهم الديمقراطية والتحول الديمقراطي من خلال طيف واسع من النظريات الديمقراطية وفي المحصلة، يمكن القول إن التصويت أصبح، في العام2019 ممارسة سياسية شائعة، حتى وإن اقتصرت على 55 ٪ من مجموع الناخبين المؤهلين للتصويت ومهما يكن من أمر، وبكل تأكيد، فإن الثورة عادت لترد بقوة وهذه المرة عبر صناديق الاقتراع. [1]

رابعا: الأزمات المنبثقة عن الانتخابات في تونس كمعوق للديمقراطية.

شهد الدستور التونسي بعض الأزمات وذلك راجع إلى عدم إرساء المحكمة الدستورية والتي من المفروض أن تكون أسست سنة 2015، بعد عام من الانتخابات التشريعية لسنة 2014، لكن عدم إرساءها ادخل البلاد في أزمة تأويل الدستور.

نشأت أزمة دستورية مع الرئيس الباجي قايد السبسي ورئيس الحكومة الشاهدة وكانت أزمة دستورية وبقيت هذه الأزمة حتى وفات الرئيس، كذلك انتقلت الأزمة بين الرئيس الحالي قيس سعيد ورئيس الحكومة المشيشي ما أدى إلى شلل تام في هياكل ومؤسسات الدولة كل هذه الأزمات تؤدي إلى إعاقة المسار الديمقراطي في تونس. وهذا ما نحاول التطرق إلية.

---

1 **المرجع نفسه**، ص 08.

1: عدم تشكيل المحكمة الدستورية.

المحكمة الدستورية هي احد المؤشرات الدالة على أن المسار الديمقراطي صحيح بالنسبة للدول التي بدأت في مراحل التحول الديمقراطي، لذلك تونس قامت بوضع الأسس القانونية للمحكمة الدستورية عن طريق المجلس التأسيس وجاءت كالتالي.

المحكمة الدستورية التونسية هي هيئة قضائية مستقلة جديدة تتكوّن من اثني عشر عضوا ثلاثة أرباعهم هم من المختصين في القانون، وهي تنفرد بمهمّة مراقبة دستورية القوانين ومشاريع القوانين والمعاهدات، والنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وغيرها من المهامّ غير القضائية التي أوكلها لها الدستور قراراتها باتة وتتخَذ بالأغلبية المطلقة أعضائها، وبالنظر إلى خصائصها وصلاحياتها فهي تعتبر من فئة المحاكم الدستورية التي تندرج في إطار النموذج الأوروبي، أي تلك التي تنفرد بمراقبة دستورية القواعد التشريعية، والدولية والبرلمانية هي لا تبتّ إلاّ في المسائل الدستورية: فهي جزء من السلطة القضائية لكنها منفصلة تماما عن المحاكم العدلية أو الإدارية أو المالية.

شكّلت المحكمة الدستورية التونسية إحدى أهمّ العناصر الجديدة التي جاء بها دستور 27 جانفي2014 فبعد نقاشات حادّة داخل المجلس الوطني التأسيسي حول ضرورة إحداث هذه المحكمة وطرق عملها واختصاصاتها تمّ في نهاية الأمر إدراجها في الباب الخاص بالسلطة القضائية مع التأكيد على تميّزها مقارنة ببقيّة المحاكم. وقد توخّى دستور 2014 منهجا مخالفا لدستور 1959 حين اعترف بوجود قاض دستوري يأتم معنى الكلمة كلّف بضمان احترام الدستور من قبل جميع الهياكل العمومية والخاصة، دون أن تكون للسلطة التنفيذية إمكانية استبعاد القرارات الصادرة عنه، ولئن كانت تبدو في ظاهرها مسألة تقنيّة، فإنّ إحداث محكمة دستورية في دولة القانون يعتبر أحسن ضمان للعقد الاجتماعي المتمثل في الدستور ولفرض احترامه على مرّ الزمن، والتحدي الذي ستواجهه المحكمة الدستورية التونسية سيكون أساسا من الحاجة لبناء مؤسسة وفقه قضاء جديدين.

يضبط القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2015 المؤرخ في 3 ديسمبر2015، والمتعلّق بالمحكمة الدستورية الإطار القانوني الخاصّ بهذه المحكمة الجديدة والذي يتضمّن القواعد الضرورية لإحداث وتركيز محكمة قادرة على العمل بشكل فعّال، وقد صيغ القانون عموما بصفة جيدة ومماثلة للقوانين المتعلقة بالمحاكم الدستورية الأخرى عبر العالم، باستثناء بعض الأحكام الغامضة والتي تحتاج إلى مزيد من التوضيح. [1]

1 تقارير،" المحكمة الدستورية التونسية "، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، ديسمبر 2015، ص 07.

2/ أزمة حول تأويل الدستور في غياب المحكمة الدستورية.

لم يمر على تشكيل حكومة المشيشي سوى خمسة أشهر حتى أقدم على تعديل وزاري موسع؛ إذ شمل ما يقرب من نصف الحكومة، ليس هذا التغيير في وقت وجيز إلا أحد نتائج حالة الاستقطاب التي عرفتها حكومة المشيشي منذ تشكلها، فقد نالت حكومته ثقة البرلمان في الثاني من سبتمبر الماضي وتكونت من25 وزيرا ورغم نيلها الثقة بأغلبية مريحة 134صوتا، فقد اصطدم مسار تشكيل تلك الحكومة منذ بدايته بعدة عقبات وتعرضت تركيبتها إلى انتقادات حتى من قبل الأحزاب والكتل البرلمانية التي صوّتت لفائدتها، فالمسار تحكم فيه رئيس الدولة، قيس سعيد، بالكامل ولم يأخذ بعين الاعتبار الأسماء التي رشحتها الأحزاب السياسية فجاء تكليف المشيشي من خارجها وانتهى الأمر بتشكيل حكومة كفاءات غير حزبية،لم تكن التركيبة الحكومية متجانسة، حيث ضمت فريقًا متنافرًا بين وزراء عيَّنهم رئيس الجمهورية معروفين بولائهم له وقربهم من بعض دوائره، وآخرين اختارهم رئيس الحكومة على أسس متباينة، وقد تجلى هذا التنافر وعدم الانسجام في خلافات حول بعض الأسماء ظهرت للعلن في وقت مبكر، فأعُفي بعضُها قبل الذهاب للبرلمان (وزير الثقافة) وأقيل بعضها الآخر في وقت لاحق وزير الداخلية ووزير البيئة. [1]

لم يكن الخلاف الظاهر حول أسماء بعض الوزراء مجرد اختلاف بسيط في الحسابات بين رأسيْ السلطة التنفيذية، بل كان أعقد من ذلك، فقد عكس تباينات جوهرية في التوجهات بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة: تباينًا حول وظيفة رئيس الحكومة وحدود صلاحياته الدستورية، وتباينًا حول طريقة تسيير الحكومة وحدود تدخل رئيس الدولة، وتباينًا حول العلاقة بالبرلمان ودور الحزام السياسي .هذه الخلافات مجتمعة، والتي تفاقمت مؤخرًا ووصلت إلى ما يشبه القطيعة بين الرجلين، هي ما دفع المشيشي بتنسيق مع الأحزاب والكتل البرلمانية الداعمة لحكومته، إلى إجراء تحوير وزاري واسع تخلص فيه من جميع الوزراء المحسوبين على الرئيس وبذلك انتهت عمليا حكومة الرئيس الثانية، بعد سقوط حكومة الفخفاخ، التي كانت حكومة الرئيس الأولى مقابل ذلك، توثقت أكثر علاقة المشيشي بالبرلمان وبحزامه السياسي المتمثل أساسا في حركة النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة، فالتحوير الوزاري الذي رأى فيه البعض سببًا في الأزمة الأخيرة، هو في حقيقة الأمر نتيجة لحلقات سابقة من هذه الأزمة المتسلسلة وليس سببا لها. [2]

---

1 تقرير،" تونس: أزمة سياسية بغطاء دستوري "، مركز الجزيرة للدراسات، 28 فيفري 2021، ص 02.

2 **المرجع نفسه**، ص 03.

امتد الخلاف في 2021/04/20، إلى حرب كلامية بين الرئيس قيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي حول القوات المسلحة، وكل طرف يدعي أن القوات المسلحة لوزارة الداخلية تابعة له وتحته سلطته حسب الدستور، مع العلم أن رئيس الحكومة المشيشي يجمع بين رئاسة الحكومة ووزير للداخلية.

أصل الأزمة الراهنة يعود إلى نتائج انتخابات 2019 التي أفرزت مشهدًا برلمانيًّا متشظيا لا يمكن فيه لأي حزب أن يشكِل حكومة بمفرده أو بتحالف ثنائي أو حتى ثلاثي، لم تفرز الانتخابات أغلبية واضحة لأي حزب أو ائتلاف سياسي يمكنه أن يقود حكومة مستقرة تنفذ برنامجها ثم تُحاسَب عليه، جدير بالذكر أن المشهد البرلماني الحالي لا يختلف كثيرا عن المشهد البرلماني السابق الذي أفرزته انتخابات 2014، المحكومة بنفس القانون الانتخابي فالقانون الانتخابي الحالي الذي يعتمد الاقتراع النسبي مع احتساب أكبر البقايا، صُمِم في سياق مختلف وجاء بالأساس لهندسة انتخابات المجلس التأسيسي في 2011، حتى تنتج مؤسسة أوسع تمثيلًا لمختلف المجموعات السياسية بغضِ النظر عن حجمها، سيما أن أولوية المجلس كانت سَن دستور يمثل جميع التونسيين جاء ذلك القانون في أجواء سياسية انتقالية هيمنت عليها الخشية من عودة الحزب الواحد، فأفسحت المجال للتعددية الحزبية في مداها الأقصى، أما في السياق الراهن فقد بات هذا القانون الذي يعزز دور الأقليات ويقيد الأغلبية، عائقًا أمام الاستقرار السياسي والتقدم على مسار ترسيخ ديمقراطية تمثيلية حقيقية. [1]

نستطيع القول كخلاصة فان الأزمة الواقعة اليوم راجع إلى غياب المحكمة الدستورية التي غابت الإرادة السياسية على تشكيلها منذ سنة 2015.

1 **المرجع نفسه**، ص 03.

خلاصة الفصل الثالث.

عرفت تونس ثورة شعبية أدت إلى الإطاحة بنظام الرئيس السابق بن علي، من هنا بدأت عملية التحول الديمقراطي عبر العديد من المراحل، كان أولها بتشكيل وانتخاب مجلس تأسيسي سنة 2011، يقود مرحلة انتقالية تكون فيها العديد من الإصلاحات وهذا ما جسد على ارض الواقع فقد دامت هذه المرحلة من 2011، إلى 2014، رغم تأخرها سنة كاملة. كانت مخرجات هذه المرحلة الانتقالية العديد من المؤسسات التي تدل على أن النظام ديمقراطي، كذلك أفرزت دستورا جديدا للدولة التونسية.

المرحلة الثاني كانت تجسيد هذا الدستور على ارض الواقع وذلك انطلاقا من الانتخابات التشريعية والرئيسية لسنة 2014، وهذا ما نجحت فيه تونس، وتواصل تجسيد مبادئ الديمقراطية إلى سنة 2019، بأول انتقال ديمقراطي من رئيس منتخب إلى رئيس أخر منتخب، وبرلمان منتخب إلى برلمان آخر منتخب.

الخاتمة

الخاتمة.

بعد دراستنا لهذا الموضوع والذي يتمحور حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية وبدراسة حالة تونس فقد شكلت منطقة المغرب العربي حدثا كبيرا في التغيرات السياسية في العالم، فدول هذه المنطقة كانت تعيش حالة من الديكتاتورية، أين كان نظام الحكم فيها يبقى في يد شخص لمدة كبيرة من الزمن، لكن مع ازدياد الوضع داخل هذه الدول سوءا كالانهيار الاقتصادي، والأوضاع الاجتماعية المزرية (الفقر، البطالة ... الخ) بالإضافة إلى التضييق في المجال السياسي ومجال الحريات، كل هذه العوامل الداخلية أدت بشعوب منطقة المغرب العربي إلى الانتفاض في حراك شعبي كبير ضد الأنظمة السياسية الدكتاتورية. كما يوجد عوامل أخرى مرتبطة بالعالم الخارجي والذي يدعوا إلى الانفتاح وتطبيق الديمقراطية أكثر.

انطلقت الاحتجاجات بداية من تونس ثم انتقلت إلى باقي دول المغرب العربي مطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية ثم تطورت إلى المطالبة بالديمقراطية ورحيل الأنظمة الديكتاتورية، وعرف باسم الربيع العربي،كما كانت نتائج هذه الانتفاضات مختلفة بين دول المغرب العربي، فنجد في تونس باتفاق جميع المختصين بنجاح الثورة في تونس وبداية عملية الانتقال الديمقراطي فيها، أما بالنسبة لليبيا فاستطاعت إسقاط نظام معمر القذافي بمساعدة تدخلات خارجية لكن بعدها فشلت في إكمال المسار الديمقراطي ودخلت في حرب أهلية، لكن اختلفت النتائج في كل من الجزائر والمغرب عبر قدرة الأنظمة الحاكمة بالإسراع بإصلاحات في العديد من المجال (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية)

دخلت دول المغرب العربي في المسار الديمقراطي بعد ثورات الربيع العربي، واختلفت كل دولة في انتهاج الطريق للديمقراطية، فمنها من بدأتها بعملية إصلاحات سياسية وهي الجزائر والمغرب وهي في الطريق لتحقيق أكثر ديمقراطية، وهنالك من بدأت الانتقال الديمقراطية بمساعدة دولية عن طريق العديد من المفاوضات ولم الشمل كما في ليبيا، وتبقى الدولة الوحيدة التي نجح فيها المسار الديمقراطي كما ينظر له أكاديميا هي تونس ونستطيع القول أنها نجحت في تحقيق جزء كبير من الديمقراطية.

من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1/ جاء الحراك المغاربي نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بفشل هذه الدول في إشباع رغبات الأفراد وعدم توفر مناخ مناسب للتعبير عن المطالب، بسبب التضييق على مجال الحريات وانتشار القبضة الأمنية.

2/ عرفت منطقة المغرب العربي تحولات سياسية أسقطت أنظمة وفشلت بإسقاط أنظمة أخرى، وكانت هذه التحولات تحاول بناء دولة القانون والحرية والعدالة، ووضع عقد اجتماعي محكم بين الشعب والرئيس المنتخب ما يجعل منطقة المغرب العربي منطقة قوية.

3/ كانت ليبيا ثاني دول تتعرف لانتفاضة شعبية كبيرة مطالبة بإسقاط نظام معمر القذافي حيث كان من أواخر الأنظمة الدكتاتوريةٌ في المنطقة، والذي استطاع أن ينْسج نظام خاص به، كما لا زالت ليبيا تدفع ضريبته بعد الثورة لحد الساعة، لقد تحولت ليبيا لدولة منهارة وفاشلة بكل المقاييس كان نتيجة تركة نظام خلال أكثر من أربعة عقود اعتمدت على الثروة التي تكتسبها ليبيا ونظام القبيلٌة الذي يحي النعرات، كما عرفت ليبيا انهيار تام لمؤسسات الدولة وذلك نظرا لطبيعة البناء السياسي والاجتماعي من جهة، وكمحصلة لمسار الأحداث التي رافقت عملية إسقاط النظام والتي اتسمت بالعنف والقوة.

4/ بالنسبة لدول الجزائر والمغرب اختلفت المطالب الاحتجاجية، لكنها لم تتجه إلى منحى تصاعدي لقدرة الأنظمة السياسية في التخفيف من حدة هذه الأحداث، واستطاعت الأنظمة وضع إصلاحات سياسية وحقوقية وتعديلات دستورية مثلت جزءا من إستراتيجية النظام السياسي للحفاظ على بقائه واستمراره كلما كثرت الضغوط الداخلية المطالبة بتحقيق الديمقراطية، بعد مآلات الوضع في ليبيا وتونس خلال نفس الفترة. ففي الجزائر سارع النظام إلى إصلاحات في الجانب المتعلق بالحريات ومجال الصحافة، ونجح في إخماد ثورة الشعب، أما بالنسبة للمغرب فقد قام الملك بالتنازل على بعض الصلاحيات لفائدة الحكومة بالإضافة إلى إصلاحات في مجالات أخرى.

5/ تعتبر تونس أول دولة عربية قامت فيها ثورة من ضمن موجة ثورات الربيع العربي، اتسمت بالسلمية، حيث استطاعت الإطاحة بالنظام التسلطي تحت رئاسة بن علي في2011، نظرا لديكتاتورية السلطة الحاكمة وسيطرتها على مقاليد الحكم وكل نشاطات الحياة السياسية وأيضا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية للشعب التونسي.

6/ شهدت تونس انتخابات المجلس التأسيسي والتي تعتبر محطة حضارية وسياسية هامة في تاريخ البلاد التونسية المعاصر، ومن هذا المنطلق فإن إسناد مهمة الإشراف على الانتخابات لهيئة عليا مستقلة هو تجسيد لإرادة الشعب الحقيقية وضمان لمبدأ شفافية الانتخابات ونزاهتها وسلامتها، وقد نجحت هذه الهيئة في أداء مهمتها رغم المعيقات والصعوبات حيث ساهمت الانتخابات في إنتاج خريطة سياسية جديدة تكونت من

عدد القوى البارزة التي تباينت، وانتهت الانتخابات بتشكيل حكومة ائتلافية حيث هذه الأخيرة لم تتمكن من تحقيق أهداف الاحتجاجات، إضافة إلى ذلك تنامي أسلوب العنف كالاغتيالات خلال فترة حكم هذه الأخيرة وهذا ما أشعل غضب الجماهير، وعدم تمكنها من تحقيق أهداف الثورة راجع إلى تحديات ومعيقات عدة كالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها النظام السابق.

7/ اتضح من خلال التجربة الديمقراطية في تونس أن التعليمة الديمقراطية مسار طويل تكتسبه الشعوب بطول الممارسة، وبتحويل الوعي السياسي من متصور ذهني إلى منجز عملي، فتحقيق الديمقراطية وبناؤها ونشرها في المجتمع بعد حقبة الاستبداد مهمة نضالية تبقى مركزية حتى بعد إطاحة حكم الاستبداد وهي تتم عبر المشاركة وليس الإقصاء.

قائمة المراجع

➢ الكتب

1/ بشارة عزمي، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

2/ الرمضاني مسعود، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017.

3/ سليمان عبد المجيد عبد الحفيظ، النظم السياسية، دار النهضة العربية، 1998.

4/ سورسن غيورغ، تر: عفاف البطانية، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

5/ عباس عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس نموذجا، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017.

6/ الكواري علي خليفة، وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

7/ الكواري علي خليفة، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2005.

8/ المقدادي خالد غسان يوسف، ثورة الشبكات الاجتماعية، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013.

9/ منيسي أحمد، وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسة السياسية والإستراتيجية 2004.

10/ هينتينغتون صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، (تر: عبد الوهاب علوب) الكويت، دار سعاد الصباح، 1993.

➢ المجلات والدوريات

1/ إبراهيم انتصار، وآخرون،" الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة "، جامعة بغداد، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، 2011.

2/ إبراهيم حسنين،" الانتقال الديمقراطي: إطار نظري "، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

3/ أبو سراج فاروق، " النظام السياسي الجزائري دراسة مقارنة للنظام الجمهوري الرئاسي، البرلماني، الفرص والبدائل" مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 02، جوان2006.

4/ أحمد إيمان،" قراءة نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي "، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتجية، الجزء 2، 2016.

5/ أزروال يوسف،" الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل "، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 03، 2019.

6/ بشير رياض،" الانتخابات التونسية2014 مراحلها ونتائجها "، مجلة سياسات عربية، العدد 16، جانفي 2015.

7/ بلقاسم مروة،" إدماج ثقافة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في المجال السياسي :بين خصوصية السياق وأهمية الرهانات تونس "، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، 21 سبتمبر 2017.

8/ بن يزة يوسف، مبروك ساحلي،" الإصلاحات السياسية كآلية للديمقراطية في بلدان المغرب العربي "، مجلة دراسات وأبحاث العدد 25 ديسمبر 2016.

9/ التير مصطفى عمر،" الربيع العربي والتحول الديمقراطي :ملاحظات حول التجربة الليبية "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

10/ الجمعاوي أنور،" المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق "، مجلة سياسات عربية، العدد 06، جانفي 2014.

11/ حسيب خير الدين،" تونس إلى أين؟ تجربة إتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب جميعاً "، المستقبل العربي، العدد 440، جانفي 2015.

12/ حمد زياد جهاد،" العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي "، مجلة مداد الآداب، العدد 14.

13/ الحناشي عبد اللطيف،" انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة "، تقارير، مركز الجزيرة للدارسات، 19نوفمبر 2014.

14/ الرديسي حمادي، " تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة "، سياسات عربية، العدد 18، جانفي 2016.

15/السيد محمود محمد،" مفهوم الإصلاح السياسي "، الحوار المتمدن، العدد 3555، 2013/11/23.

16/ شيفيس كريستوفر، جيفري مارتيني، **ليبيا بعد القذافي عِبَرٌ وتداعياتٌ للمستقبل** ، مؤسسة راند، 2014.

17/ صديقي العربي،" التحول الديمقراطي المستدام بتونس: رئاسيات 2019 بين سياسة جديدة وأخرى مناهضة "، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 4 نوفمبر 2019.

18/ عاقل زياد،" الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهير الليبية "، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 184، افريل 2014.

19/عباس عمار،" تأثير التعديلات الدستورية على طبيعة النظام السياسي الجزائري "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 2014.

20/ عبد الدين بن عمراوي،" أزمة بناء أسس الشرعية الديمقراطية في الأنظمة السياسية المغاربية: تونس الجزائر المغرب "، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 08، 2018.

21/ عزوق نعيمة،" دور العدالة الانتقالية في دعم مسار الانتقال الديمقراطي: تونس أنموذجا "، مجلة الرواق، المجلد 04، العدد 01، جوان 2018.

22/ العقون سعاد،" نمط التحول الديمقراطي في التجربة المغاربية تحديات وعراقيل "، مجلة المفكر، العدد 08، ديسمبر 2010.

23/ علي حمدي أحمد عمر،" مواقع التواصل الاجتماعي وتشكيل الوعي السياسي "، دورية إعلام الشرق الأوسط العدد 10، 2014.

24/ الفرشيشي وحيد،" الهياكل الرسمية لحقوق الإنسان في تونس "، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، نوفمبر 2014.

25/ كريكش نزار،" مسار الحوار الليبي :جدل النماذج التفسيرية وصراع الاستراتيجيات "، مركز الجزيرة للدراسات، 21 ماي 2015.

26/ لرقط الحسين،" الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال آلية التوافق السياسي تونس أنموذجا "، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 09، مارس 2018.

27/ مبروكي منجي،" الانتخابات الرئاسية التونسية، ماذا تغيَّر ما بين 2014 و2019؟ "، منتدى السياسة العربية، نوفمبر 2019.

28/ مرزوقي عمر،" حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، قراءة في المؤثرات الدولية "، مجلة المفكر، العدد 10، جانفي 2014.

29/ مسعودي يونس، " التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية "، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد صفر، مارس 2014.

30/ ناجي عبد النور،" الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي "، مجلة المستقبل العربي، العدد 387، ماي 2011.

31/ النظير مروة،،" تجربة التحول الديمقراطي في تونس بين ادعاء المثالية ومشاهدات الواقع "، مؤتمر إفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005.

32/ نوير عبد السلام، " قضايا التحول الديمقراطي في المغرب "، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

33/ هنية قصاص،" عن ثنائية السلطة التنفيذية في الدستور التونسي لعام 2014 "، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04 ، العدد 02، 2019.

34/ الوحيشي علي مصباح محمد،" دراسة نظرية في التحول الديمقراطي "، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد 01، العدد 02، أكتوبر 2015.

35/ يلدرم رمضان،" الدستور يتوّج ثورة تونس "، مجلة رؤية تركية، العدد 09، 2014.

➢ **المذكرات والرسائل الجامعية.**

1/ أوشريف يسرى،" تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر "، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)

2/ البار أمين،" دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية دراسة حالة الجزائر "، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)

3/ بلعور مصطفى، " التحول الديمقراطي في النظم العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري "، أطروحة دكتورا (جامعة الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010)

4/ بلقاسمي رقية،" أثر التحولات السياسية الجديدة بالمنطقة المغاربية على مسار التكامل المغاربي "، أطروحة دكتورا، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السايسية، قسم العلوم السياسية، 2019)

5/ خاوة الطاهر،" المشاركة السياسية في بلدان المغرب اتحاد المغرب العربي دراسة مقارنة الجزائر ، المغرب "، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010)

6/ دحماني مولود،" اثر مخرجات العلاقة الارتباطين بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي "، رسالة ماجستير (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016)

7/ زردومي علاء الدين،" التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي "، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013)

8/ سعيدي ياسين،" التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي "، رسالة ماجستير (جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016)

9/ السواعير سلام أحمد،" توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي 2011، 2017 "، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2017)

10/ شنين مصعب،" دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس "، أطروحة دكتورا (جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2017)

11/ صاغور هشام،" أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني "، أطروحة دكتورا (جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017)

12/ صحراوي شهرزاد،" هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب) " رسالة ماجستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013)

13/ علوي عزيزة،" التحولات السياسية في مصر وتونس دراسة مقارنة "، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)

14/ كريبش نبيل،" دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وابعاده الداخلية والخارجية "، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008،

15/ مايغا بوبكاري،" إشكالية الحكم الرشيد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو "، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية، 2003)

16/ مبارك مبارك أحمد عبدالله،" التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في السبعينات "، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006)

17/ مرزوقي عمر،" حرية الرأي التعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي "، أطروحة دكتورا (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012)

18/ موزاي بلال،" دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والتنظيمات الإدارية، 2014)

19/ ميهوبي فخر الدين،" إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار المملكة المغربية نموذجا "، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012)

20/ النحلي علي محمد فرج،" الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار2011، 2017 "، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018) .

➢ **التقارير**

1/ تقارير،" المحكمة الدستورية التونسية "، **المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية**، (ديسمبر 2015)

2/ تقرير الانتخابات،" الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس 2019 "، **مركز كارتر**،

3/ تقرير،" تونس: أزمة سياسية بغطاء دستوري "، **مركز الجزيرة للدراسات** (28 فيفري 2021)

4/ تقرير الشرق الأوسط،" الاحتجاجات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط فـهم الصراع في ليبيا "، رقم 107(ماي 2011)

➢ **المواقع الالكترونية.**

1/ إبراهيم حسنيين توفيق،" الانتقال الديمقراطي "،(2021/02/09)

.http://studies.aldjazeera.net/ar/files/arabworddemocracy/2013/01/2013

2/ بن نصر محمد، الثورة التونسية بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية، شبكة الحوارات الإعلامية، (2021/04/16) http://www.alhiwar.net/PrintNews.php?Tnd=15387

3/ عبد المولى عز الدين، " أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي "، (2021/04/16)

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html

4/ كشك اشرف محمد، " حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية "، (2021/04/15): http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/1502/

5/ يازجي مجدي،" ليبيا انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب "، (2021/04/16)

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2013/10/10

6/ مركز نماء للبحوث والدراسات،" النموذج الثوري التونسي :المسار، التحديات، رهانات الانتقال"، **على** (2021/4/16): http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=125

7/ تقرير مركز كارتر، "على البرلمانيين الجدد اتّخاذ خطوات سريعة لتعزيز المؤسّسات الديمقراطية في تونس"، (2021/4/20): https://www.babnet.net/rttdetail-190616.asp /2021/04/20.

8/ --، " حزب الاتحاد الوطني الحر يقدم برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي "، (2021/4/20) http://www.babnet.net/cadredetail-39674.asp

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال.	الصفحة
جدول يوضح نتائج الانتخابات التشريعية 2014.	98

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة	2
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للتحول الديمقراطي.	10–36
المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي.	11
المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي.	11
المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالتحول الديمقراطي.	18
المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي.	21
المطلب الرابع: العوامل المؤدية للتحول الديمقراطي.	23
المبحث الثاني: مراحل واليات التحول الديمقراطي.	27
المطلب الأول: مراحل التحول الديمقراطي.	27
المطلب الثاني: آليات واستراتيجيات التحول الديمقراطي.	29
المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي.	31
المطلب الأول: المدخل التحديثي.	31
المطلب الثاني: المدخل البنيوي.	33
المطلب الثالث: المخل الانتقالي.	34
الفصل الثاني: التحولات السياسية في دول المغرب العربي.	38 – 72
المبحث الأول: عوامل وأسباب التحول في دول المغرب العربي.	39
المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤدية للتحول الديمقراطي.	39
المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤدية للتحول الديمقراطي.	44
المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في ليبيا.	47
المطلب الأول: الحراك الليبي والمطالبة بالحرية والكرامة.	47
المطلب الثاني: انهيار النظام الليبي (نظام القذافي)	52
المطلب الثالث: المرحلة الانتقالية في ليبيا ومعيقاتها.	55
المطلب الرابع: معيقات التحول الديمقراطي في ليبيا.	58
المبحث الثالث: ثورات الربيع العربي وانعكاسها على الإصلاح السياسي بالمنطقة المغاربية.	62
المطلب الأول: تطورات المشهد السياسي الجزائري بعد 2011.	62
المطلب الثاني: المغرب: التحول في ظل الاستمرارية.	67

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: التجربة الديمقراطية في تونس.	109–74
المبحث الأول: الاحتجاجات الشعبية والمطالبة بالديمقراطية في تونس.	75
المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي التونسي.	75
المطلب الثاني: الاحتجاجات التونسية ونتائجها.	78
المطلب الثالث: أسباب الثورة التونسية.	80
المبحث الثاني: المسار الانتقالي العام بعد انهيار النظام التونسي السابق.	83
المطلب الأول: المرحلة الانتقالية في تونس (المجلس التأسيسي)	83
المطلب الثاني: التوافق السياسي وتركيز منظومة العدالة الانتقالية.	87
المطلب الثالث: مؤشرات ومخرجات المرحلة الانتقالية في تونس.	91
المبحث الثالث: الانتخابات كترسيخ للمسار الديمقراطي التونسي.	96
المطلب الأول: الانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2014.	96
المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2019.	101
الخاتمة.	111
قائمة المراجع.	115
فهرس الجداول والأشكال.	124
فهرس المحتويات.	126